

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، والعلوم التجارية

مدرسة دكتوراه

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

تخصص: مالية دولية

تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على

المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية

إشراف:

أ. محمد قنيش

أ. وهيبة آيت حبوش

إعداد الطالب:

بغداد زيان

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.سنوسي بن عبو
مقررا	جامعة وهران	أستاذ محاضر - أ -	أ.قنيش محمد
مقرر مساعد	جامعة وهران	أستاذة محاضرة - أ -	أ.آيت حبوش وهيبة
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر - أ -	أ.بوكعبر بوجلال

السنة الجامعية:

2013-2012

الإهداء

إلى من قرن رب العزة، الإحسان إليهما بألوهيته

- "إلى روح أبي الطاهرة" رحمه الله وجعل جنة الفردوس مثواه.

- و إلى " أمي الغالية " أطال الله في عمرها.

- إلى كل أفراد العائلة.

- جميع الأهل.

- جميع الأصدقاء بلا استثناء .

إليكم جميعا أهدي ثمرة اجتهادي العلمي المتواضع لعله يحضى الرضا من

الرب ثم منكم.

شكر و عرفان

الشكر والحمد أولاً وأخيراً لرب العباد، الموفق لخالص الأعمال والمرشد لطريق العلم والاجتهاد، وصلاته وسلامه على إمام الأنبياء وسيد الخلق محمد الأمين، الذي روي عنه حديث رب العزة "عبدني لم تشكرني إن لم تشكر من أجريت لك نعمتي على يديه".

- فأصدق مشاعر الامتنان وعظيم الشكر إلى معلمي وقدوتي كل من الأستاذ "محمد قنيش" والأستاذة الفاضلة "آيت حبوش وهيبة" الذي أعتز كثيراً باعتبار نفسي تلميذاً في ميدان البحث تحت إشرافهما. خالص شكري لكما على إرشادكما ونصحكما وجهدكما ووقتكما، فبكل صدق لقد تمتعت كثيراً وأن أبحث تحت إشرافكما.

- كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وأخص بالذكر من تتلمذت على أيديهم خلال فترة دراستي الجامعية الأولى بين سنة 2000 وسنة 2004، الذين بفضلهم ترعرعت علمياً وولد وزاد تعلقي بالبحث العلمي فكم أهدوني قبسات من نور علمهم، وكم كانوا شموعا استضأت بها ونجوماً اهتديت بها في ظلمات الليل، وكم كنت أرى في كل أستاذ قدوة حاولت بالاجتهاد بلوغ علوها فأدامكم الله جميعاً منابر علم ومثل خلق شامخين.

المقدمة

الإطار العام للدراسة:

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها حقبة ثمانينات وتسعينات القرن الماضي وما صاحبها من ظهور اتجاه نحو العولمة الاقتصادية أدت إلى إعادة النظر في توجيه السياسات الاقتصادية الكلية، وتوثيق الروابط التجارية والمالية الدولية، وبالتالي تعزيز توقعات الأداء والنمو الاقتصادي للكثير من البلدان النامية وكن من بين آثار تلك التحولات على هذه الدول أن بنت إستراتيجية اقتصادية موجهة نحو الخارج وما صاحبها من تحرير التجارة والمدفوعات الدولية، و هو شكل عوامل حاسمة لنجاح عملية التنمية الاقتصادية. هذه الاستراتيجيات التي تمثل آليات العولمة الاقتصادية، فضلا على التكاليف الناتجة عن الاستخدام السيئ لهذه السياسات والتي تفرز غالبا أزمات اقتصادية ومالية.

عرف العالم العديد من التحولات والتغيرات الاقتصادية المعقدة والمتشابكة انطلاقا من النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وسيطرة المعسكر الرأسمالي على الاقتصاد العالمي . بالإضافة إلى زيادة موجة التحرر الاقتصادي وظهور منظمة التجارة العالمية إلى جانب تزايد قوة التكتلات الاقتصادية، مما خلق جملة من التحديات والرهانات أمام الدول النامية للنهوض باقتصادياتها، وتحقيق معدلات نمو كتلك التي تحققت لها الدول المتقدمة، وفق خطط تنموية محكمة ومدروسة ومن خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لديها بشتى أنواعها.

إن أدوات السياسة الاقتصادية عديدة، منها ما يعد من السياسة المالية والمتمثل في الإنفاق الحكومي والضرائب، ومنها ما يعد نقدي ويتمثل في سعر الفائدة، ومنها ما يكون بين الاثنين والمتمثل في سعر الصرف، هذه الأخيرة تستعمل لأغراض كثيرة أهمها إعادة التوازن في الاختلالات الحادثة في الميزان

التجاري على وجه الخصوص، وفي ميزان المدفوعات بشكل عام، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره له انعكاسات متباينة على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول.

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية ، وتختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف في الاقتصاد على مدى استقرار السعر ، إذ يلعب سعر الصرف دورا مهما في الاقتصاد، لذلك وجب الاهتمام به والسعي للتحكم في تطوره ، وإعطائه نوعا من الاستقرار ليصبح قادر على المنافسة. تعتبر وحدة النقد واجهة اقتصاد الدولة التي تعكس حالتها الاقتصادية من قوة أو ضعف ، فالاقتصاد القوي يخلق بالضرورة عملة قوية ومرغوبة ، والعكس صحيح .

أدى ظهور مبدأ التخصص الدولي و تقسيم العمل في جميع دول العالم وتوسع التعاملات التجارية و تضاعفها إلى نشوء تكتلات اقتصادية دولية ، حيث صار الاندماج و التكتل الاقتصادي من أهم السمات التي تهدف دول العالم بمختلف مستوياتها إلى تحقيقهما.

المتتبع لأحداث الوقائع الاقتصادية منذ مطلع القرن الماضي ، يكتشف أن الاتجاهات العالمية المتسارعة نحو تكوين تكتلات اقتصادية و نقدية أثرت بشكل أو بآخر على سير دواليب النظام النقدي الدولي ، و لعل أهمها إنشاء الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي و استحداث العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وذلك بعد الأزمة التي تعرض لها نظام بريتن وودز و الصدمة التي لحقت بالدولار الأمريكي و عدم الاستقرار الذي هزّ الاقتصاد العالمي من جهة ، و

كذا انتهاء الوصاية الأمريكية على أوروبا من الخطر الشيوعي بعد انهيار هذا الأخير من جهة أخرى.

ضف إلى ذلك أن الدور المحوري الذي لعبه الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي- بوصفه عملة دولية - ، و كوحدة حساب و كأداة للمعاملات التجارية و وحدة احتياطي رئيسية- نجم عنه تكاليف باهضة ، إذ حال هذا الدور المهيمن للدولار الأمريكي دون ظهور عملات دولية أخرى تساهم في دعم استقرار النظام النقدي الدولي، مما يعني الانعكاس المباشر لأي صعوبات يعاني منها الدولار و الاقتصاد الأمريكي على النظام بأكمله.

و من ثم يمكن اعتبار ظهور الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي، متوجًا بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" منعرجا حاسما و هاما في مستقبل النظام النقدي الدولي، إذ دخلت أوروبا عهدا جديدا في جانفي من عام 1999 و ذلك بتبني إحدى عشرة دولة و هي ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، إسبانيا، بلجيكا اللوكسمبورغ ، إيرلندا ، فنلندا ، النمسا و البرتغال من أصل خمسة عشرة دولة داخل الاتحاد الأوروبي، لعملة جديدة هي "اليورو"، ومن أهم المراحل الاقتصادية لهذه الدول هو دخولها المرحلة النقدية .

كما أن ظهور "اليورو" كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، و كعملة دولية جديدة أثار العديد من التساؤلات، و فتح النقاش واسعا على مستوى العالم كله حول الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه العملة الدولية الجديدة على مستوى الاقتصاد الأوروبي ذاته و الاقتصاد العالمي.

كما يعد قطاع التجارة الخارجية الفوهة الوحيدة أمام العالم الخارجي في جلب الدولارات التي تمول الخزينة ، وكونها المتنفس الوحيد كذلك من الجانب الداخلي لما يوفره من مداخيل لتغطية المتطلبات الداخلية، حيث رأت الجزائر أن

تساير هذا القطاع وأن تدخل إصلاحات اقتصادية عليه، وذلك من أجل تنظيم أفضل للتدفقات التجارية وكذا إحداث ترابط بين سياسات التنمية الاقتصادية. وفي ظل هذه المستجدات العالمية ، يبقى الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرتكز بصفة شبه كلية في مدا خيله على عائدات صادرات المحروقات ، هذه الأخيرة تتأثر بمتغيرات اقتصادية خارجية عالمية ، يصعب التحكم فيها ، أو حتى التكهن لها ، والتي من بينها تغيرات أسعار صرف العملة الأمريكية ، التي يتم على أساسها تسعير المادة الأولية البترول ، فنقل استخدامها في التجارة الخارجية و المديونية نتيجة تلقائية لنوعية الصادرات وسياسة المديونية المنتهجة أما الحدث البارز والمتمثل في استحداث العملة الأوروبية الموحدة فيعتبر دعوة لتتويع احتياطات الجزائر وإعطاء اليورو الحجم المناسب استجابة لطبيعة وحجم المعاملات التجارية والمالية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي خاصة الاستيراد .

إشكالية الدراسة:

توجد علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار الدولار واليورو على الاقتصاد الجزائري عامة وعلى التجارة الخارجية خصوصا بحكم أن العائدات البترولية تسوى بالعملة الأمريكية الدولار بينما تدفع الاحتياجات من الواردات بالعملة الأوروبية الموحدة اليورو ، ومنه يمكن صياغة إشكالية هذا البحث التالي:

• ما مدى تأثير التقلبات أو التغيرات الحاصلة بين الدولار واليورو على

التجارة الخارجية الجزائرية ؟

التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من البحث في معاني ودلالات التساؤل الرئيسي وبهدف التعمق في تفاصيل إشكالية الدراسة ، وإسقاطا للإطار النظري على الجانب العملي

التطبيقي في تفاصيل البحث ، سنكون أمام ضرورة طرح التساؤلات الفرعية ، محاولة للإجابة على هذا السؤال المحوري أو الإشكالية المطروحة ، حيث ، سأدرج بعض التساؤلات الفرعية المدعمة للموضوع والتي هي كالآتي :

- كيف يؤثر انخفاض الدولار على القدرة الشرائية للعوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات في الجزائر؟

- هل يؤثر استبدال المعاملات الحاصلة باليورو وجعلها مقومة بالدولار على فاتورة الواردات الجزائرية بالإيجاب ؟

- هل يشكل تسعير النفط باليورو أو سلة من العملات حلا للجزائر كبلد معتمد بدرجة كبيرة على النفط لتفادي مشكلة الفوارق بين العملات ؟

أهمية الموضوع:

يستمد الموضوع أهميته من عنوان البحث، حيث تعد التقلبات في أسعار صرف العملات ذا أهمية بالغة على اقتصاديات الدول، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ، ومقياسا هاما لحجم معاملاتها، بالإضافة إلى ذلك فسعر الصرف له أثر واسع على توازن الاقتصاد الكلي، من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمشورات الاقتصادية الكلية، المتمثلة أساسا في معدل التضخم معدل النمو، ورصيد ميزان المدفوعات.

الهدف من الدراسة:

معروف جيدا ما للتجارة الخارجية من تأثير قوي ، سواء بالسلب أو بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، ومن ثم على متغيرات الاقتصاد الكلي، و نظريات التجارة الخارجية كقيلة بشرح هذا المنطق، خاصة وان لم تكن سياسة اقتصادية متينة مجابهة لهذه المتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي ، حيث تجدر الإشارة هنا إلى التطرق إلى سياسة سعر الصرف ، إضافة إلى هذا أن

بعض الدول لم تصل لحد الآن إلى تنويع هيكلتها الخارجية خاصة من صادراتها السلعية وهذا ما ينطبق على الجزائر ومشكلة ارتباط اقتصادها بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية التي تحدث في السوق العالمي .

إلى جانب هذا كله فمن بين الأهداف التي يرمي إليها هذا البحث ، معرفة مدى تأثير التجارة الخارجية الجزائرية بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية والمتمثلة في تغيرات أسعار النفط، تغيرات أسعار صرف العملات ،خاصة وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على مداخيل النفط.

الافتراضات:

سأحاول من خلال البحث وتفاصيل الدراسة اختبار صحة الافتراضات العلمية التالية:

- يعتبر سعر الصرف المقياس المعياري للقيم المختلفة سواء على المستوى الداخلي أو عندما ينشأ التبادل التجاري بين الدول .
- تظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها.
- إعادة النظر في فوترة المعاملات التجارية الخارجية للجزائر سيحسن لا محال من وضعية الميزان التجاري وبالتالي تحسين وضعي ميزان المدفوعات .
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بعلمتين عالميتين مهمتين أمر لا يجب الاستيهان به .

- لابد من ربط تطورات التجارة الخارجية تبعا لتطور الأحداث الاقتصادية.

المنهج المتبع في الدراسة :

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة الوصول إليه وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته ، لذا فقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج النظري الذي اعتمده في الفصل الأول ، من خلال مدخل لسعر الصرف وكذا المنهج التاريخي من خلال التطرق لتطورات تاريخية وردت في مضمون البحث متمثلة في مراحل ظهور الاتحاد الأوروبي وتجسيد إنشاء وحدة أوروبية نقدية إضافة إلى التطور التاريخي لسعر الصرف في الجزائر، و الأسلوب الوصفي التحليلي في تبيان العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي والانعكاسات التي تواجه الاقتصاد الجزائري من هتين الدولتين القويتين اقتصاديا.

الدراسات السابقة :

في إطار عرضنا للدراسات السابقة التي تناولت مواضيع من قبيل موضوع هذه الدراسة سنكون أمام ضرورة الفصل بين جزئين ، نتعرض في الأول إلى تلك الأدبيات العلمية التي تناولت المتغير المستقل بشكل خاص، والمتمثل في كل ما يتعلق بموضوع سعر الصرف على وجه العموم وكذا أهم نظامين نقديين عالمين "الدولار و اليورو" ثم ننتج بعدها إلى الجزء الثاني لعرض أهم التحليلات والدراسات للمتغير التابع بتأثر التجارة الخارجية الجزائرية من تقلبات أسعار صرف العملات .

أولا: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل

من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن موضوع سعر الصرف بشكل عام تتوفر حوله الكثير من الدراسات التي تركز على الجانب النظري ، سواء كانت كتب متخصصة أو رسائل أو ندوات ومؤتمرات ، أما المراجع الخاصة بالعملية الأوروبية الموحدة -الوافد الجديد- فهي قليلة ، لكنني حاولت الاقتراب إلى ما هو أكثر ملائمة واقترابا من هذه الدراسة .

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن موضوع سعر الصرف وكذا التجارة الخارجية في الجزائر ذا أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهماتهم تناولات عديدة لهذا الموضوع وعلى هذا الأساس تم الاهتمام إلى عرض بعض الدراسات على سبيل المثال لا الحصر :

- رسالة ماجستير ، للطالب ، بن قدور علي ، عنوانها، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي" ، المركز الجامعي سعيدة ،2004.
- رسالة ماجستير ، للطالب ، السعيد عناني ، عنوانها ، "آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها" ، جامعة باتنة ،2005 .
- رسالة ماجستير، للطالبة رفيقة صباغ ،بعنوان "أثر الدولار واليورو على التجارة الخارجية الجزائرية" ، جامعة تلمسان ، 2006 .
- شريط عابد ،"أثر ظهور اليورو على اقتصاديات الدولية والعربية "،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،العدد 38 لبنان، 2007 .

- "موقع اليورو في النظام النقدي الدولي وأثره على الاقتصاديات العربية" مداخلة مقدمة في الملتقى في الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات - ،جامعة الأغواط 18-19 أبريل 2005 .
- عية عبد الرحمان ، "دور الدولار في التأثير على الاقتصاد العالمي ، حالة الدول العربية النفطية " ،ورقة مقدمة في الملتقى العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية ، لبنان ديسمبر 2008 .
- محمد بن بوزيان والطاهر زياني ، عنوان المداخلة "اليورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر ، دراسة مقارنة مع تونس و المغرب" ، الملتقى الوطني الأول حول *الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة* ، جامعة سعد دحلب - البليدة - ،21-22 ماي 2002

أسباب اختيار الموضوع :

- ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع في مجملها إلى ما يلي:
- كونه متعلق بأنظمة أسعار الصرف التي تعتبر الركيزة التي تعتمد عليها السياسات النقدية زيادة على كون اغلب الجوانب الاقتصادية مرتبطة بها .
- حتى يمكن الوقوف على مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للدولار الأمريكي ومعرفة درجة دولرته.

- مدى أهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة بصفة خاصة لتحرير التجارة الخارجية .

صعوبات الدراسة :

من الجدير بالذكر في البداية أنه تقريبا لا يوجد بحث أكاديمي إلا ويعترضه شكل من أشكال الصعوبات العلمية والعملية على اختلاف درجاتها وإن كانت الصعوبات العلمية تعتبر أحد مقاصد البحث العلمي وأهدافه للوصول إلى تذييلها أمام أي بحث في المستقبل، فإن واقع الصعوبات العملية هو الذي يعجز البحث إلى درجة كبيرة وفي أحيان كثيرة عن تجاوزها حتى بعد نهاية البحث ، فالصعوبات التي تلقيتها في هذا البحث المتواضع لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن استدراجها فيما يلي :

- من ناحية الجانب النظري وخاصة ما تعلق بمراجع عن الاتحاد الأوروبي والعملة العملة الأوروبي الموحدة .
- في الجانب التطبيقي ، الكتب المتناولة لسعر الصرف في الجزائر محدودة من حيث العدد ، وبالتالي لا يجد الباحث نفسه أمام مراجع عديدة ومتنوعة تسمح له أن يجعل بحثه أكثر تعميقا .
- كذلك في الجانب التطبيقي وبالضبط فيما تعلق بالتجارة الخارجية الجزائرية تقل المراجع أو تكاد تنعدم إلا ما وجد في موقع الانترنت .

تقسيمات الدراسة:

انطلاقاً من الأهداف العلمية والعملية المحددة للدراسة وفي سبيل الإجابة عن الأسئلة البحثية المصاغة سنعتمد إضافة إلى المقدمة والخاتمة تقسيماً بحثياً خاصاً، مكون من ثلاثة فصول رئيسية نعرض في الأول الإطار النظري للدراسة المتعلقة بعموميات حول سعر الصرف من خلال الإلمام ببعض الجوانب المتعلقة به، في حين سأحاول في الفصل الثاني التطرق لأهم النظم النقدية العالمية أولها العملة الجديدة عملة اليورو وثانيها العملة الأمريكية الدولار ، أما في الثالث والأخير سأتطرق لما له العلاقة المباشرة بالجزائر وهي الحالة المطبق عليها موضوع الدراسة . وقد جاءت تقسيمات الدراسة مفصلة على النحو التالي :

1- **الفصل الأول:** وهو المفتاح والموجه النظري لهذه الدراسة وجاء تحت عنوان "**عموميات حول سعر الصرف**"، حيث سأعرض في المبحث الأول المدخل إلى سعر الصرف من خلال ثلاثة مطالب الأول ورد فيه تعريفات لسعر الصرف، أنواع سعر الصرف و أشكاله سعر الصرف وسأعرض في المطلب الثاني النظم المختلفة لسعر الصرف أهمها سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المعوم، أما المبحث الثاني من هذا الفصل عرضت فيه عموميات حول سوق الصرف من خلال التطرق في المطلب الأول لتعريف سوق الصرف وتصنيفاته وأهم المتعاملين في هذا السوق أما المطلب الثاني فذكرت فيه أهم نظريات سعر الصرف .

2- **الفصل الثاني :** ففي هذا الفصل والذي عنونته "**العلاقة بين اليورو والدولار**" والذي أتحدث فيه من خلال ثلاث مباحث عن العملتين اليورو والدولار فالمبحث الأول العملة الأوروبية الموحدة اليورو عن طريق

مطلبين الأول النظام النقدي الأوروبي، النشأة والتطور بالتطرق للتطور التاريخي لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وكذا مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي، أما المطلب الثاني ماهية اليورو ومراحل نشأته والمتضمن اتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية، وكذا اليورو شكله وفئاته ، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فتطرق فيه للعملة الأمريكية الدولار- العملة المسيطرة - وفيه من خلال ثلاثة مطالب أولا ماهية الدولار وتطوره التاريخي أهمها مرحلتين من 1947 - 1971 ثم من 1973-2009 ، ثانيا الدور العالمي للعملة الأمريكية "الدولار"، حيث الاستخدام العالمي لهذه العملة، وكذا مكانة الدولار عالميا وخلص المطلب عوامل انخفاض الدولار، منها العوامل الداخلية و العوامل الخارجية، أما المبحث الأخير من الفصل الثاني فعالجت فيه المنافسة الحاصلة بين أهم عملتين عالميتين الدولار و اليورو مبرزاً فيه من خلال مطلبين الأول أثر اليورو والدولار على الاقتصاد العالمي مقسماً إلى تأثير الدولار على الاقتصاد العالمي وكذا أثر اليورو على الاقتصاد العالمي أما المطلب الثاني من هذا المبحث اليورو والدولار والعلاقة بينهما وتعرضت فيه لكل من التحدي الذي يمثله اليورو والصراع القائم بين اليورو والدولار.

3- الفصل الثالث : والذي يعتبر الفصل التطبيقي في هذه الدراسة و المعنون

"تأثيرات اليورو و الدولار على التجارة الخارجية الجزائرية" والمتضمن ثلاث مباحث والتي لها صلة مباشرة بالجزائر أهمها المبحث الأول سعر الصرف في الجزائر و به ثلاث مطالب الأول تطور أنظمة تسعير الدينار و الصرف وبدوره يحتوي أهم مراحل تطور الصرف في الجزائر من الاستقلال إلى حد الآن وجزتها في أربع مراحل أما المطلب الثاني، فسوق الصرف الموازية في الجزائر، محاولاً عبره التطرق لكل من محددات سعر الصرف في السوق الموازية وكذا أسباب ظهور السوق الموازية في الجزائر لأنتقل المطلب الثالث

سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري لاستعرض فيه تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأسباب هذا التخفيض، ثم المرور إلى المبحث الثاني من الفصل التطبيقي والذي سأعمل من خلاله على التمهيد في أكثر الجوانب أهمية هيكلية التبادلات الخارجية الجزائرية وتقسيمها إلى أولاهيكلية الصادرات وللتوضيح أكثر ذكرت هذا من ناحية السلع الموجهة للخارج أهمها المحروقات وأهم المناطق المتوجهة إليها، نفس الشيء بالنسبة لهيكلية الواردات من خلال أهم الموردين مع أهم المنتجات المستوردة لأخلص بحثي بأهم جزء من أهداف الدراسة من خلال المبحث الأخير من البحث أثر الدولار و اليورو على التجارة الخارجية مفصلا فيه كل من تقلبات الدولار وأثرها على التجارة الخارجية وكذا انعكاسات اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية .

الفصل الأول

تتميز المعاملات الاقتصادية الدولية بخاصية أساسية تتضمن استخدام نقودا مختلفة في عملية التسوية، فالنقود تستخدم في المعاملات الاقتصادية الداخلية لنفس الاعتبار الذي تستخدم من اجله في المعاملات الدولية، وأهم عامل يثير المصاعب بالنسبة للمعاملات التجارية بين الدول هو اختلاف عملات الدفع، حيث أن لكل دولة عملتها الخاصة بها. فالمصدر عليه حقوق لدى المستورد مقومة بالعملة الأجنبية وللمستورد واجبات بدفع أثمان البضائع المستوردة من الخارج ، من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي و ذلك لمعالجة وسائل تعدد العملات وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تجري بين الدول . وما يزيد أهمية هذه الدراسة هو أن سعر الصرف ليس مجرد سعر يحدد بطريقة معينة ، بل يلعب دورا هاما في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في شتى المجالات كالاستثمار ، الإنتاج، التصدير الاستيراد، تدفقات رؤوس الأموال.

لهذا الغرض وجب على جميع الأطراف الاهتمام بما يعرف بالصرف، فهو يتسم بخصوصياته وتعقيداته، وله بالغ الأثر في اقتصاديات جميع الدول. وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة .

تتطلب دراسة ظاهرة الصرف، التعرض إلى تحديد المفاهيم والنظم النقدية خصائص سعر الصرف، وكذا عموميات حول سوق الصرف وتصنيفاته وأهم المتعاملين فيه.

المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف

كل دولة لها عملتها الخاصة بها التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، إذ تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية.

وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها حين إذ يجد نفسه مضطرا للقيام بتصريف عملة وطنه بالعملة الأجنبية.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف، أشكاله وخصائصه:

يعد سعر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، إذ انه يحدد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الخارجية وعلى ضوء هذا المطلب سوف أقوم بتعريف سعر الصرف، وذكر أنواعه وأشكاله.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف.

تعدد المفكرين الاقتصاديين في تقديم تعريف سعر الصرف إلا أن هذه التعارف تجتمع في مفهوم واحد نذكر منها:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.¹

كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على "أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية".²

- هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.³

¹ الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود و العملات، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص10

² Philippe AVOYO, « Finance Appliquée », DUNOD, paris, 1993, p53.

³ زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص44.

- و يقصد بسعر الصرف كذلك بأنه سعر أو نسبة مبادلة عملة بعملة أخرى، حيث تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.¹
- و كذلك سعر الصرف هو أداة الربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعار السلع في الاقتصاد العالمي.²

كما أن تسعير العملات يخضع لطريقتين هما:

التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، حيث أن هذه الطريقة قليل من الدول التي تتبعها و تستعملها، و نذكر أهم دولة تستعمل التسعير المباشر هي بريطانيا $1 \text{ DA} = X \text{ dollars}$.

التسعير الغير مباشر: هو عدد وحدات ثمن العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، و تتبع هذه الطريقة من غالبية بلدان العالم بما فيها الجزائر إذ يقاس الدولار بعدد الوحدات من الدينار الجزائري، مثلا: $3 \text{ DA} = X \text{ dollars}$.

الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف:

يأخذ سعر الصرف أشكالا تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول إضافة إلى أخذه بعين الاعتبار إلى مختلف التدابير الحكومية مثل التعريفات الجمركية أو الرسوم والحوافز والإعانات المالية التي لها علاقة بالعملات الدولية وعلى هذا يمكن تحديد الأشكال التالية لسعر الصرف:

أولاً: سعر الصرف الاسمي :

و يمكن تعريف سعر الصرف الاسمي على انه مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر.⁴

إذا هو عبارة عن سعر الصرف بين عملتين دون الأخذ بعين الاعتبار عن مدى القدرة الشرائية من سلع وخدمات لهاتين العمليتين بين البلدين حيث أن هذا الأخير يتحدد

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف و علاقاتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة القاهرة، 1987، ص 31.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2005، ص96.

³ أسامة محمد الفولي، مجدى شهاب "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997، ص292.

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 103.

يومية في أسواق الصرف متعرضا لذلك إما لتحسن أو تدهور في قيمته ويستجيب لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية والدولية ، معدلات الفائدة والعوامل النفسية، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف) وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم المعاملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة ، وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحا أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.¹

كما أن سعر الصرف هذا معرض لتذبذبات شديدة تبعا لظروف العرض والطلب وبالتالي يمكن أن يأخذ منحى اتجاهي مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل .

كما تجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف الاسمي ينقسم بذاته إلى نوعين :

1- سعر الصرف الرسمي: وهو السعر المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية و يستند على أسعار معلنة بالفعل رسمية ويتم التعامل عليها وفقا لما هو معلن بالفعل وكلما كان هذا السعر عادلا كلما كان السوق متوازنا توازنا فعالا.

2- سعر الصرف الموازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية يخضع لقوى المساومة بين الطرفين وهو سعر متغير من عملية إلى أخرى، ومن عميل إلى آخر، كما أنه سعر غير ثابت وغير معلن رسميا بل يتم إعلانه بشكل شخصي مما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في البلاد.

يمكن وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد وفي الواقع لا يهم المتعاملين الاقتصاديين مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية ن أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي: Le taux de change réel

1Bertrand NEZEYS, les politiques de compétitivité, ed. economica ,Paris , 1993 ,P12.

بموضوع أسعار الفائدة ومستويات الأسعار لمجموعة من التغيرات في مختلف الدول بالإضافة إلى سلوك المتعاملين في سوق الصرف فان سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي .

سعر الصرف الحقيقي يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية *La compétitivité-prix* وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة كما انه يساعد للمتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.¹

إن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف وتقلص التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل ايجابي يؤدي إلى القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات لهذا فإن لاتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذا لتطورات و نمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.²

وعلى سبيل المثال فارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات.

بافتراض أن مستوى الأسعار العام لبلد هو P وفي البلد الأجنبي هو P* وسعر السعر الصرف الاسمي هو E فان سعر الصرف الحقيقي (e) هو كالتالي:³

$$e = \frac{EP^*}{P}$$

حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

ولو أخذنا كمجال للمقارنة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/pus} = \frac{TCN.pus}{Pdz} \quad \text{كالتالي:}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

¹ د. عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص104.

² غازي عبد الرزاق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 1996 ، ص 130

³ Larbi DOHNI, Carol HAINAUT, Les taux de changes , éd. De boek , Bruxelles,2004, P 16.

TCN: سعر الصرف الاسمي

Pus: مؤشر الأسعار بأمریکا.

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر.

1\$/Pus: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

TCN/Pdz: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر.

و عليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر. و بهذا فارتفاع سعر الصرف الحقيقي ينطوي على انه يتطلب أكثر من وحدات سلع أجنبية لشراء وحدة من السلع المحلية وعليه فهو نوع من فقدان القدرة على المنافسة و العكس صحيح. حيث نجد أن سعر الصرف الحقيقي يساعد كثيرا في دراسة تطورات سعر الصرف خاصة في الدول الناشئة.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي Le taux de change effective

يعبر هذا النوع من سعر الصرف عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة.¹ فسعر الصرف الفعلي هو عدد الوحدات العملة المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة وعليه فمن اجل تقييم تطور قيمة العملة دوليا نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي حيث يعتبر هذا الأخير المتوسط الهندسي المقدر لأسعار الصرف لاتجاه شركائه التجاريين الرئيسيين، حيث أن سعر الصرف الفعلي يقوم بدراسة تطور قيمة العملة دوليا وبهذا فلا بد من التمييز بين سعر صرف الفعلي للصادرات وسعر الفعلي للواردات.

1- سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX): هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000، ص 75.

رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات.¹

2- سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM): هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفوائد على ودائع الإستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.²

ترمي نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX) إلى سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM)، إلى التعبير عن تغيير الأسعار النسبية بين ما هو قابل للتصدير وما هو قابل للاستيراد ومن الممكن النظر إلى سعر الصرف على أنه مؤشر عن مدى ربحية الصادرات بالنسبة للإنتاج المنافس للواردات، فإن كان هذا المؤشر أقل من الواحد فإن هذا يمثل انحياز ضد الصادرات .

ويعرف بعض الكتاب الاقتصاديين سياسة استبدال المستوردات على أنها السياسة التي تؤدي فيها نظام التجارة الخارجية إلى العلاقة التالية:

$$EERx < EERM$$

يمكن لعملة ما أن تتدهور مقابل عملات كما أنها تتحسن مقابل عملات أخرى حيث أن تطور سعر الصرف الفعلي يزودنا بقياس للتطور الكلي لهذه العملة مقابل العملات الأخرى.³

رابعاً: سعر الصرف التوازني

حيث نقترن تسمية سعر الصرف هذا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يعبر عن توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي .⁴

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

² محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

³ Philippe DARVISENET, Finance internationale, Dunod, Paris, 2008, p198

⁴ بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 23 ، 2003.

إن الصدمات المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، ولهذا فمن الضروري تحديد المستوى التوازني، بحيث يعتمد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف . ويعتبر سعر الصرف الحقيقي أفضل معيار ومحدد لقياس سعر الصرف التوازني الذي هو الآخر يتوقف على متغيرات نقدية هي¹:

- معدل نمو الدخل القومي .

- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي .

- معدل التغير في سعر الفائدة.

- اتجاه الطلب على النقود.

إن المتغيرات الأنفة الذكر ليست على نفس الدرجة من حيث تأثيرها على سعر الصرف التوازني.

الفرع الثالث: خصائص سعر الصرف

بعد التطرق لسعر الصرف على أنه عملية تتم دوليا بين أعضاء مختلفة أو بين حكومات مختلفة، فهذه العملية تخضع لمعايير، وبهذا فسعر الصرف يتصف بخصائص نذكر منها ما يلي :

أولاً: التحكيم

وتعني هذه الخاصية بوجود طرف ثالث في العملية بهدف تحقيق الربح، فمثلا عند تحويل الدينار الجزائري إلى الدرهم المغربي يتم استخدام طرف آخر هو اليورو . حيث يكون شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضا وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعا.²

ويوجد في هذه الخاصية أنواع للتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه الأنواع كما يلي :

¹ حمدي عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ، ص40.

² د. محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 218 .

1- عمليات التحكيم المباشر :

هي العملية التي تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين .

2- عمليات التحكيم غير المباشر:

هذا النوع من الترويج يظهر بتواجد ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه العملات مستعارة مباشرة لدلالة إحدى العملات الأخرتين لكنها مستعارة بدلالة عملة ثابتة والمثال التالي يوضح نوع هذا التحكيم¹:

إذا فرضنا وجود ثلاث عملات هي: الدولار، الجنيه الإسترليني، الين الياباني ويتم التعامل بها في كل من نيويورك، لندن وطوكيو، مع افتراض أسعار الصرف السائدة في المراكز المالية الثلاث هي :

$$1 \text{ جنيه إسترليني} = 2 \text{ دولار أمريكي} = 250 \text{ ين ياباني} .$$

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 130 \text{ ين ياباني} .$$

فعملية المراجعة تكون كالتالي: يباع جنيه إسترليني بمقدار دولارين ثم يبادل الدولارين بالين الياباني فيحصل على 260 ين ياباني، وأخيرا يشتري ثانية جنيه إسترليني بمقدار 250 ين، وبذلك يربح 10 ين .

3- عمليات التحكيم على معدلات الفائدة :

ينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين².

ثانياً: المضاربة

تكون المضاربة من أجل تحقيق الربح، وتكون إما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، حيث يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ عن تغيرات أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل و يجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم.

¹ د. محمود يونس، مرجع سبق ذكره ، ص: 219 .
² د. طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ص: 102 .

من خلال عملية المضاربة يكون التعرض المباشر لأخطار الصرف، حيث يطلق على المضارب الذي يتوقع ارتفاع العملة المعينة بالمضارب على الصعود، أما عن الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب على الهبوط .

ثالثاً: التغطية

تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل، وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات في سعر الصرف¹.

حيث يفهم من هذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بمدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقات التجارة الخارجية .

المطلب الثاني: النظم المختلفة لسعر الصرف الأجنبي

يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة من القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف².

الفرع الأول: سعر الصرف الثابت

عرف نظام سعر الصرف الثابت في أواخر القرن التاسع عشر أوائل القرن العشرين في ظل قاعدة الذهب، وذلك بربط وزن معين من الذهب إلا أن ثبات سعر الصرف في ظل هذا النظام مرهون بشروط معينة أهمها:³

- تحديد معدل ثابت للعملة الوطنية إزاء الذهب، أي يتم تحديد ما يقابل العملة و بشكل ثابت.
- ضمان تحويل العملة الوطنية إلى الذهب وبالعكس، وتوفير القابلية والحرية ذلك وبدون أية قيود أو شروط تحد من هذه الحرية أو القابلية في التحويل.
- حرية تصدير واستيراد الذهب إلى الخارج بدون وجود محددات تعيق عملية التصدير هذه، أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من وإلى الدول.⁴

¹ د. محمود يونس، مرجع سبق ذكره ، ص: 221 .

² Amina LAHRECHE , l'économie mondiale , édition la découverte , Paris ,1999 ,P93.

³ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 48.

⁴ سامر بطرس جلدة، النقود و البنوك، دار البداية، عمان، 2008، ص30.

و الملاحظ أن هذه الشروط نادرا ما تتحقق ولهذا فإننا نجد داخل نظام ثبات أسعار الصرف أنواع ثلاثة.

1- سعر صرف ثابت بصفة دائمة.

2- سعر صرف ثابت لكن يتم تعديله على أساس قابل للتعديل دوريا.

3- سعر صرف ثابت مسموح له بالتموج في حدود مقيدة.

ويمتاز سعر الصرف الثابت بثلاث ميزات ايجابية هي:

- يعطي هذا النظام نوع من الانضباط في المجال النقدي.

- يعتبر ثابت سعر الصرف متطابق مع الثابت الاسمي للصرف أي يسهل تعديل القوة الشرائية.

- يسهل سعر الصرف الثابت من التنسيق النقدي الدولي خاصة بين الشركاء الاقتصاديين.

أما مشاكل هذا النظام فتتلخص في:

- صعوبة القيام بسياسة نقدية ناجحة في ظل نظام ثبات سعر الصرف حيث يصبح سعر الصرف عامل حيادي في السياسة الاقتصادية ونتوجه نحو السياسة المالية من خلال زيادة الضرائب للتمويل أو خفض النفقات العمومية وذلك لعجز السياسة النقدية إذ التدخل في هذه الحالة بسياسة نقدية يولد تضخم كبير داخل الاقتصاد الوطني.
- نظام ثبات سعر الصرف أصبح لا يتلاءم مع التدفقات العالية والسريعة لرؤوس الأموال الدولية.

سادسا: مزايا وعيوب نظام سعر الصرف الثابت¹

1- المزايا: إن لنظام الصرف الثابت عدة مزايا منها:

- يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية .
- يضع قيود أو محددات على السياسة النقدية الداخلية .

¹ إبراهيم الكراسنة ، "سياسة سعر الصرف" ، ملتقى حول: دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية ، عمان ، 2007 .

- يكون سعر الصرف مفيدا إذا عرف بالضبط ما هو سعر التوازن لهذه العملة .
- سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق .

2-العيوب: كما تكتنف نظام الصرف الثابت بعض العيوب منها:

- يكون سعر الصرف الثابت عرضة للمضاربة إن لم يحظى بالمصدقية وبالتالي تكون نتائجه وخيمة على الاستقرار النقدي وعلى الاحتياطات من العملة الأجنبية .
- الإبقاء على سعر الصرف الثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للتدخل .
- في نظام الصرف الثابت لابد من توفر الحجم الكافي من احتياطات العملة الأجنبية .

الفرع الثاني: سعر الصرف المعموم

بعدما فشلت بعض الدول في المحافظة على قيمة عملاتها كبريطانيا وفرنسا وبعد أزمة الدولار الأمريكي في بداية السبعينات و أزمة البترول الكبرى 1973 حدثت أزمة في أسواق النقد الأجنبي وزيادة حركة رؤوس الأموال الأجنبية بشكل صعب معه التحكم في قيمة أي عملة مما دفع الدول إلى السماح بتعويم عملاتها.¹

وتعدد نظم أسعار الصرف العائمة إلى عدة أنواع:

أولاً: التعويم الموجه أو (المدار)

في هذا النظام تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف، بدون الالتزام بقيمة أو مسار محدد سابقاً.²

ثانياً: التعويم الحر

وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً أو هبوطاً حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من القيود سعر الصرف

¹Amina LAHRECHE, « Les régimes de change », édition la découverte, collection repères, Paris, 1999, P 93-102.

² مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 52.

وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها إن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا إن تشكل قيوداً.¹

ثالثاً: نظام سعر الصرف المختلط

حيث في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة ومعومة أي الجمع بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم، ويطبق مثلاً في مجموعة النظام النقدي الأوربي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.

رابعاً: التعويم غير النظيف

ويقصد به تدخل السلطات النقدية، معتمدة على سعر صرف العملة غير واقعي وهذا ما يشكل أضراراً بالنسبة للنظام النقدي الدولي. ويمتاز سعر الصرف المعوم بأربعة إيجابيات أساسية:

- في ظل نظام تعويم العملة تحرر السياسة النقدية وتخرج من مأزق التوازن الخارجي.
- يصبح سعر الصرف المعوم متغير فعال على عكس سعر الصرف الثابت في تعديل ومواجهة الإختلالات الخارجية.
- يمكن في ظل نظام تعويم العملة العودة الآلية أو الذاتية للتوازن الخارجي للعملة من خلال التوازن بين صادرات وواردات البلد.
- الصعوبة الكبيرة للمضاربة على العملة وذلك لعدم التأكد أو حتى التوقع في القيمة المستقبلية للعملة.

ويحمل نظام تعويم العملة إلى جانب هذه الإيجابيات جملة من السلبيات تتلخص في:

- غياب الانضباط في مجال السياسة النقدية.
- عدم الثبات في قيمة العملة يخلق جملة من المشاكل في مجال التبادل الدولي.
- نقص التنسيق بين مختلف السلطات النقدية إذا تعلق الأمر بسعر صرف معوم بشكل تام لأن قيمة العملة يتحدد في السوق.

¹ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية " العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظر و التطبيق، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004، ص207، ص 208.

- الشك في استقلالية السياسة النقدية نظرا لأن السياسة النقدية تلجؤ إلى متغير واحد وهو سعر الفائدة مقابل سعر الصرف الذي يصبح متغير مستقل يتحدد في السوق.

خامسا: مزايا وعيوب نظام الصرف المعموم¹

1-المزايا: يتصف نظام الصرف المعموم بعدة مزايا منها:

- يقرر سعر الصرف بعوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد
- أن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي، ويكون فعال مع الصدمات الخارجية وبالتالي تكون السياسة نقدية.
- إن الطلب والعرض على العملة المحلية يكون متوازن في السوق، حيث لا يكون البنك المركزي ملزما على التدخل، بشكل عام لا تتأثر المجلات النقدية بالتدفقات الخارجية وبالتالي يمكن ممارسة السياسة النقدية بشكل مستقل وبمعزل عن السياسات النقدية لدول أخرى .

2-العيوب: كما تكتنف نظام الصرف المعموم بعض العيوب منها:

- نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل، فهناك مخاطر من سوء التقييم والذي قد يؤدي إلى أن يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره الأوضاع الاقتصادية .
- إن مسار سعر الصرف المستقبلي يكتنفه الغموض وبالتالي يؤدي إلى خلق مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الاقتصادي .
- يمكن أن يساء استخدام استقلالية السياسة النقدية فمثلا عدم وجوب قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن أن يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية تضخمية.

الفرع الثالث: خصائص أنظمة الصرف الحديثة

تختلف خصائص أنظمة الصرف الحديثة باختلاف النظم المتبعة وهي كالتالي :

أولا: أنظمة الربط المحكم

يتم التطرق لهذه الخصائص من خلال ما يلي :

¹ لعلو موسى بوخاري ، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية " ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2009 ، ص145 .

1-الدولة: يتم استخدام العملة الأجنبية في التداول، بالإضافة إلى القطع النقدية المصدرة محليا، تكون السياسة النقدية في نظام الدولة تابعة ومرتبطة بالبلد الأجنبي الذي تستخدم عملته .

2-مجالس العملة: نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية و دور المقرض الأخير.

3-الاتحاد النقدي: تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد (كمنظمة الفرنك لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف بالجماعة المالية الإفريقية).

ثانيا: التثبيت التقليدي¹

يحتوي هذا النظام الخصائص من خلال العناصر التالية:

1-الربط بعملة أخرى: يتم ربط العملة المحلية بعملة بلد آخر ويتم تعديل قيمة العملة دوريا في حالة حدوث خلل ما، وعموما لا تكون الاحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، إلا أن دور هذه الاحتياطات مهم للغاية في هذا النظام .

2-الربط بسلة من العملات: يقوم البنك المركزي باختيار مجموعة من العملات لتشكيل السلة ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة، أساس الاختيار عادة هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول، ومن مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف .

ثالثا : التعويم مع التدخل

حيث يكون في هذه الحالة نظام الصرف المعوم لكن بتدخل الجهات المعنية، ولهذا النظام خصائص ندرجها في العناصر التالية :

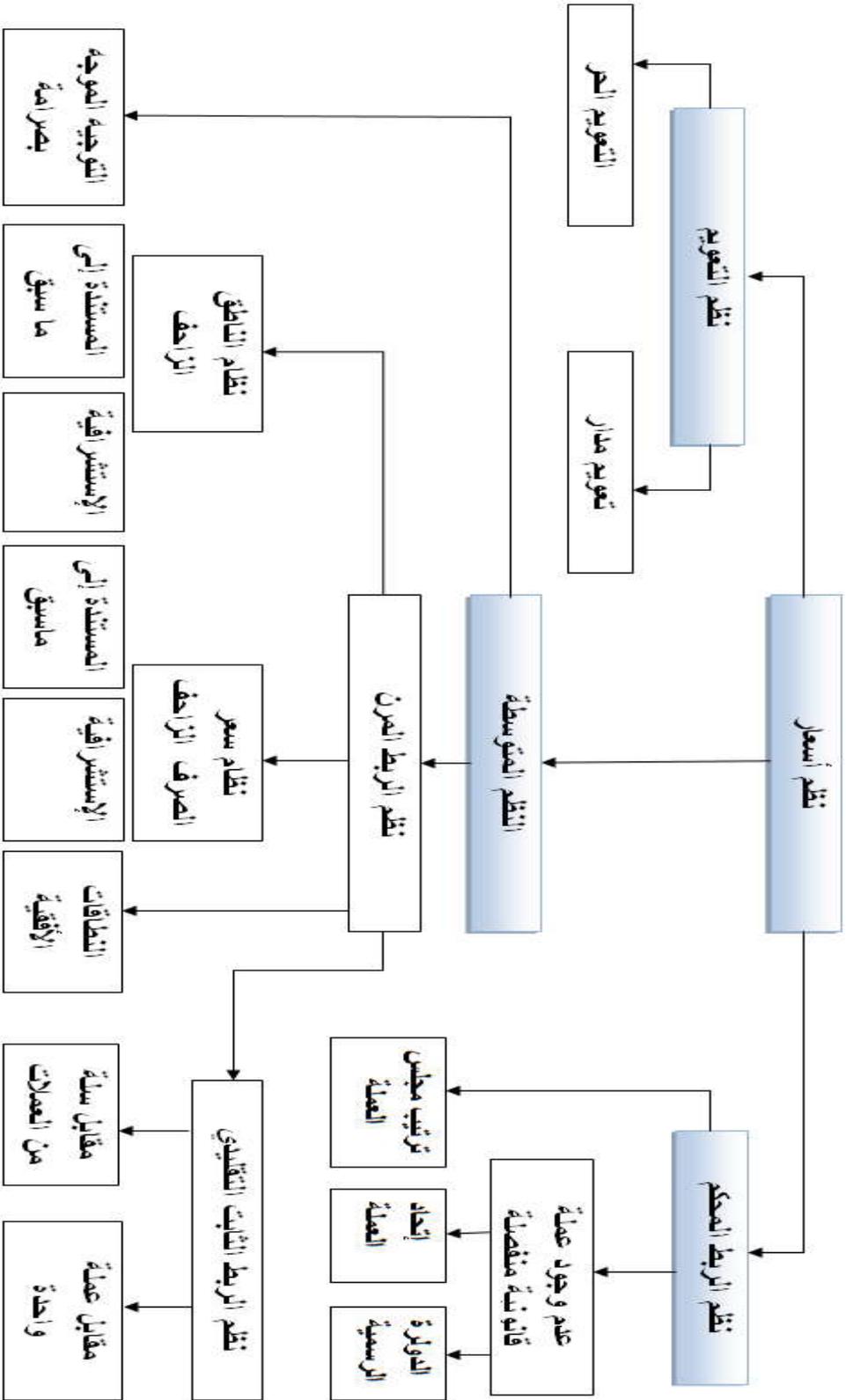
¹ محمد السقا ، "فك ربط الدينار الكويتي بالدولار والعودة إلى نظام سلة العملات" ، ندوة البنك المركزي الكويتي ، 2007 ، ص 03-02 .

1- الأنظمة التعاونية: تجتمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثنائية لعملاتها، ويتم اللجوء إلى السياسة النقدية المحلية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف .

2- التثبيت الزاحف: يتم تحديد سعر الصرف على القيمة الحالية أو المتوقعة لفارق التضخم أما بالنسبة لتحديد القيمة التكافئية للعملة فيمكن أن تحدد بالنسبة لعملة واحدة أو مجموعة من العملات كما تضع السلطات النقدية هامشا أو مجالا لتقلب العملة يمكن أن تتحرك فيه صعودا أو نزولا .

3- المناطق المستهدفة: تقوم السلطات النقدية بوضع هوامش أو مجال يسمح فيه لسعر الصرف بالتقلب ويتم التدخل في حالة وصول سعر الصرف إلى القيمة العليا أو الدنيا للهامش ، تتحدد درجة مرونة سعر الصرف بمدى اتساع هذا الهامش .

الشكل رقم (01) : التصنيف بحكم الواقع لأنظمة الصرف



المبحث الثاني: عموميات حول سوق الصرف

يعتبر سوق الصرف الأجنبي كباقي الأسواق حيث تعرض فيه العملات متمثلة في الأوراق المالية (الأسهم، السندات) و تتوافر له وسائل اتصال فورية بين المراكز المالية العالمية، حيث يضم هذا السوق مختلف أسواق العملة.

المطلب الأول : سوق الصرف

يعد سوق الصرف المكان الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية المختلفة من خلال وكلاء الصرف المنتشرين عبر مختلف أنحاء العالم، ومن خلال هذا المطلب سأطرف لمفهوم هذا السوق و أخيرا للمتعاملين في هذا السوق.

الفرع الأول: تعريف سوق الصرف

لتقديم تعريف سوق الصرف قمت بالتطرق لعدة مفاهيم تخص هذا السوق إلا أنها تعني وتصب في تعريف واحد:

سوق الصرف هو المكان الذي تنفذ فيه عملية شراء وبيع العملات مقابل العملة المحلية¹، أو هو الإطار المؤسسي الذي يلتقي فيه العارضين للعملة مع الطالبين عليها²، كما أنه بمثابة الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات المختلفة.³ من خلال التعاريف الأنفة الذكر فإن سوق الصرف الأجنبي هو ذلك المكان الذي تتبادل فيه العملات مقابل العملة المحلية من خلال البيع و الشراء، و ليس لهذا السوق موقع محدد بل ينتشر عبر أنحاء العالم.

الفرع الثاني: تصنيف أسواق الصرف

تقسم هذه الأسواق بحسب نوع العمليات الجارية فيها، و تقسم هذه العمليات بذاتها حسب مدتها أو فترتها الزمنية التي جرت فيها، ويمكننا بهذا تصنيف سوق الصرف إلى سوق الصرف الآني(العاجل) و سوق الصرف الآجل.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية مرجع سبق ذكره، ص 107

² طالب محمد عوض، التجارة الدولية، الأردن، 1995، ص 346

³ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص 25.

أولاً: سوق الصرف الفوري

يتبين لنا من خلال هذه التسمية بأن سعر الصرف الحاضر أو الفوري يخص التعامل بمبادلة العملات أو تسليمها فوراً حين إبرام العقد و بالسعر السائد و يتميز هذا النوع من سعر الصرف بالتغير المستمر و هذا طبقاً لعرض العملات و الطلب عليها¹ وبهذا يجب أن نميز بين سعرين هما:

سعر البيع: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البائع مقابل وحدة واحدة من عملة أجنبية.

سعر الشراء: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

خصائص سوق الصرف العاجل:

تتميز هذه السوق بعدة صفات منها:

- العمليات الفورية تمثل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي، وفي دراسة لبنك التسويات الدولية عام 1992 أشارت إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي يبلغ حوالي 930 مليار دولار².

- تسعير العملات يكون بالدولار، حتى لو كان غير مشترك في الصفقات كأن يباع جنيه إسترليني مقابل مارك ألماني و لا تتم هذه الصفقة إلا إذا كان هذا السوق للصرف في نيويورك مفتوحاً.

- تنشط سوق الصرف العاجلة على مدى 24 ساعة مستثمرة، بسبب الاختلاف الزمني بين المراكز المالية الدولية .

- تلجأ البنوك التجارية إلى سوق الصرف العاجلة من أجل التأثير على مستوى العرض و الطلب للعملة من خلال بيع و شراء العملات ، و منه التأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعاً و انخفاضاً ، خاصة في ظل نظام التعويم الحر.

¹ M.RUINY. « Technique financière internationale », DUNOD, 2003.p82

² - مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص146.

- سوق الصرف العاجلة في بعض الدول يتكون من جزأين:

• سوق الصرف الرسمي.

• سوق الصرف الموازي.

ثانياً: سوق الصرف الآجل

يتبين لنا هذا النوع من سوق الصرف من خلال أن التسليم و الاستلام للعملة بعد فترة معنية من تاريخ إبرام العقد وليس في اللحظة نفسها ويعرض سعر الصرف في المستقبل وهو يستعمل في التجارة و نقل رأس المال¹.

عادة ما يتضمن العقد مجموعة من المهل المعيارية مثل: شهر، ثلاثة أشهر، ستة أشهر سنة.

و بحسب سعر الصرف الآجل على أساس سعر الصرف العاجل وهو يعطي كما يلي:

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} + \text{تكلفة الفترة}$$

ومن خلال القاعدة السابقة يمكننا التفريق بين نوعي سوق الصرف الآجلة و العاجلة على أساس وجود فترة التسليم.

1- خصائص سوق الصرف الآجلة:

تتميز سوق الصرف الآجلة بخصائص عدة، يمكن التطرق إلى أهمها:

- العقود في هذا السوق نمطية، حيث تكون لفترات مختلفة ثلاثة أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر، اثني عشر شهرا وحتى سنتين.

- إمكانية تمديد العملة الآجلة من خلال إجراء عمليتين هما:

* عملية عاجلة لأجل ترصيد العملة الآجلة الأولى.

* أخذ عملية آجلة جديدة تحت شروط السوق و في يوم التمديد.

- لا يوجد سعر أجل رسمي.

¹ - محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص226.

- لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عملية المضاربة بقوة .
- لا تسعر الأسعار الآجلة في البورصة .

2- أدوات التدخل في سوق الصرف الآجل :

عادة ما يتم التدخل في سوق الصرف الآجل لثلاثة أغراض هي: التغطية، المراجعة والمضاربة.

أ- التغطية : تقدم أسواق الصرف الآجل أدوات للحماية من الأخطار الكامنة في تقلبات السعر العاجل إذ نجد أن كثير من معاملات الصرف الأجنبي تقوم على توقعات لمدفوعات وتحصيلات تنشأ من نشاطات تجارية أو مالية مستقبلية لذلك يعترض المتعاملون إلى خطر تغير السعر العاجل إذا بقوا في مركز مكشوف لحقوق جارية صافية بعملة أجنبية، ويمكن إزالة هذه المخاطر عن طريق البيع أو الشراء الآجل لحصيلة الصرف الأجنبي المتوقعة .

ب- المضاربة: تقوم المضاربة في سوق الصرف على أساس التخمينات المستقبلية لأسعار العملات، حيث أن المضارب لا يهتم أن يقع في الخطر أم لا، بل فإنه يقبل عليه أحيانا عمداً، فهو يسعى فقط من الاستفادة من إمكانية حدوث تغيرات في السعر العاجل لإحدى العملات ¹.

ت- المراجعة: هي الاستفادة من فروق أسعار العملات في أسواق الصرف المختلفة حيث يقوم المحكم بشراء العملة التي يكون سعرها منخفضاً ويعيد بيعها في المكان الذي يكون فيه السعر مرتفعاً .

الفرع الثالث: المتعاملون في أسواق الصرف

من خلال ما ورد في التعاريف الخاصة بسوق الصرف يتبين أنه يوجد بهذا السوق مجموعة من الأعوان أو المتعاملين و الذين يقومون بتبادل العملات ويختلف هؤلاء باختلاف نشاطهم أو تمركزهم لكن هدفهم يصب في أنهم يسعون لتحقيق الأرباح بأكبر قدر ممكن. إن أسعار الصرف تتحدد بتدخل بعض الأعوان الاقتصادية في سوق الصرف

¹ كامل بكري، "التمويل الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994، ص56.

من خلال عمليات البيع والشراء للعملة الأجنبية، بهدف تغطية مدفوعاتها الدولية، حيث يشترك هؤلاء الأعوان في هدف وهو تحقيق أكبر ربح ممكن ومن بين أهم منطقي هذه السوق نجد:

أولاً: البنك المركزي *La banque centrale*

تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف لتنفيذ سياسة نقدية معنية، فهي تراقب تطور أسعار الصرف في هذا السوق و يكون ذلك بانتظام.

ففي نظام الصرف الثابت تتدخل البنوك المركزية عندما يصل سعر الصرف الحر فهي لا تتدخل ويكون لها كذلك بعض التدخلات في أنظمة الصرف المتوسطة بين أنظمة سعر الصرف الثابت والحر.

إثر هذه التدخلات للبنك المركزي يأخذ المتعاملون الآخرون حيظتهم حيال أهداف السياسة الاقتصادية المستقبلية و التي تؤثر على أسعار الصرف¹.

ويمكن للبنك المركزي أن يؤثر في سعر الصرف من خلال:

- إما تغيير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية، حيث تقوم السلطات النقدية باعتراض شراء المواطنين للعملة الأجنبية عن طريق شراءها للسندات المحلية.
- أو التوقعات، بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في الأسواق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف، وفقا لاتجاه تدخل الحكومة فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض².

ثانياً: البنوك التجارية *Les banques commerciales*

تمثل البنوك التجارية مركز سوق الصرف حيث أن أغلبية المعاملات الدولية و بحجم معتبر تقيد في حسابات البنوك التجارية و هذا في مختلف المراكز المالية و بالتالي

¹ - يعدل فريدة، "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 127.

² علي توفيق الصادق وآخرون، "السياسات النقدية في الدول العربية"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات، حلقات العمل، أبو ظبي، العدد 02، 1996، ص 27.

فان أغلبية المعاملات بالعملات الأجنبية تستدعي تحويل إذاعات مكتتبة بمختلف العملات.

وتستعين البنوك التجارية بأنظمة اتصال جد متطورة، تمكنها وبطريقة سريعة، من إيجاد المتعاملين معها في كل العمليات التي تحتويها قاعات الصرف، نجد خطوط هاتفية متعددة خاصة بالسماسة والبنوك الأخرى، التلكس وشاشات متصلة بوكالات الأنباء بهدف معرفة التسعيرة المطبقة في البنوك وكذا الإطلاع على المعلومات والمؤشرات الاقتصادية والمالية المحلية التي تمكن الصيرفي من معرفة أسعار العملات الأجنبية المطبقة في السوق، والتدخل من خلال هذه التجهيزات، وتتعامل البنوك أيضا فيما بينها من خلال السوق البيني (Marché interbancaire)، أين تتحدد أسعار صرف تستعملها إلا البنوك وتسمى بأسعار صرف الجملة «T.C Gros»، التي تكون أكثر ملائمة «Favorable» بالنسبة لأسعار الخواص «T.C particuliers»، والفرق بين السعرين يمثل علاوة عن الخدمات التي يقدمها البنك.

ثالثا: الشركات الكبرى

إن الشركات التجارية التي تنشط في كثير من الدول الأجنبية غالبا ما تتلقى مقبوضات أو تؤدي مدفوعات بعملات غير عملة بلدها الأصلي، فمثلا عند فتح شركة أمريكية لفرع لها في بلد آخر خارج فهي بحاجة إلى عملة ذلك البلد لتدفع أجور عمالها الذين يعملون في فرعها .

رابعا: الصيرفة المعتمدين Agents de changes

أدى ظهور الاختلال في الأسواق المالية منذ سنوات قليلة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان و بريطانيا وبلدان أخرى إلى دفع المؤسسات المالية وغير البنكية كي تقدم خدمات كثيرة لربائنها حيث أن اغلب هذه الخدمات كانت تقدم من طرف البنوك من بينها الخدمات المتعلقة بالمعاملات بعملات أجنبية.¹

خامسا: السماسرة Courtiers

¹ - إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، "الاقتصاد الدولي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 ص 311.

ويكون التدخل لهؤلاء كوسطاء فقط ولا يعملون لحسابهم الخاص إذ أنهم يمثلون مجموعة من الزبائن الذين يريدون استبدال العملة الوطنية بمقابل العملات الأجنبية أو العكس.

يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء، بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات.

إذ تتولى سمسرة الصرف الأجنبي جراء عمليات تبادل العملات الأجنبية التي تتم بكميات كبيرة بين البنوك التجارية، حيث أن البنك التجاري ومن خلال سمسرة الصرف يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبية وبتكاليف منخفضة و عادة ما يكون هناك سمسرة معتمدين أو مرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالها للبنوك التجارية أن تسوى رصيدها من العملات الأجنبية وتسمى العملات التي تتم بين البنوك والسمسرة سوق الجملة بتميزها عن العملات التي تتم بين البنوك وعملائها والتي يطلق عليها سوق التجزئة.¹

سادسا: المضاربون

إن عنصر المضاربة في التعامل بالعملات الأجنبية يرتبط باحتفاظ جهات مختلفة من المتعاملين بالعملات الأجنبية بمراكز، وهذه المراكز يفتح عنها أخطار نتيجة ارتفاع أو انخفاض السعر وتنتج هذه المراكز عن تعامل الجهات المختلفة بالعملات الأجنبية وكما يلي:

- 1- نشاطات صانعي السوق بأخذ مراكز في سوق العملات.
- 2- تبادل العملة والتأخير أو عدم اللجوء إلى التغطية تاركين الأسعار للسوق.
- 3- اقتراض الحكومة أو استثمارها في العملات الأجنبية وتأخير التغطية أو عدم اللجوء إلى التغطية.

¹ Maurice DEBEAUVAIS, Yvon SNNAH, la gestion globale du risque de change nouveaux enjeux et nouveaux risque, édition economica, Paris, p91

- 4- شراء الأفراد للأسهم والسندات.
 5- الجهات التي تأخذ مراكز بسلع، والتي تصر على التسديد أو قبض ثمن السلع بعملة غير العملة التي تمت فيها عمليات الشراء أو البيع.

المطلب الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف

باعتبار سعر الصرف كأى سلعة من السلع في سوق الصرف تبعا للتغيرات الحاصلة في العرض والطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية وهذا ما تم توضيحه من خلال تقديم لمفهوم سعر الصرف إضافة إلى تدخلات السلطات النقدية وهذا بحسب نظام الصرف المتبع، إذن تبحث نظريات سعر الصرف في تفسير تطور أسعار الصرف إطلاقاً من معطيات اقتصادية تخص متغيرات الاقتصاد الكلي.
 إن انهيار نظام برتون وودز، أدى بأسعار الصرف أنها تمتاز بظاهرة عدم الاستقرار و هذا ما أدى إلى التفكير في حلول من شأنها إيجاد الاستقرار تمثلت في العديد من النظريات¹.

الفرع الأول: النظريات النقدية

قامت هذه النظريات بإيضاح كيفية تحديد أسعار الصرف وتتمثل هذه الأخيرة في :

أولاً: النظرية تعادل القوة الشرائية PPA

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى وذلك عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد الأسعار بين العملات بعدما تخلت الدول عن قاعدة الذهب و يعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصاد السويدي جوستاف كاسل الذي قام بصياغتها عام 1922.

¹ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره.

يرى GUSTAV CASSEL أن سعر أية عملية يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية و من ثم فإن العلاقة بين هذه العملية تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كلا من الدولتين و منه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار بالنسبة إلى لكلا الدولتين¹.

و تعتمد نظرية القوة الشرائية على الصيغ التالية :

1-الصيغة المطلقة La (P.P.A) Absolue

تعتبر هذه الصيغة امتداداً لقانون السعر الوحيد والتي تفرض غياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع إضافة إلى أن المعلومات تامة الانتقال وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة فضلاً عن تجانس السلع في كل البلدان، وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر².

$$e_t = \frac{P_t}{P_t^*} \quad (1)$$

حيث أن :

e_t : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية

P_t : مستوى الأسعار المحلية.

P_t^* : مستوى الأسعار الأجنبية.

علماً أن :

¹ - مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة 1997، ص129.
² فؤاد هشام عوض ، "التجارة الخارجية والدخل القومي" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص224 .

$$P_i = \sum \alpha_i \cdot P_{it}$$

$$P_i^* = \sum \alpha_i \cdot P_{it}^*$$

α_i : الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين (i).

إن وجود بعض تكاليف النقل وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية، و باعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن فإنه يمكن صياغة المعادلة (1) على النحو التالي:

$$e_i = \pi \frac{P_i}{P_i^*} \quad (1)$$

2-الصيغة النسبية (PPAr) La PPA Relative

على عكس الصيغة المطلقة فإن الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية تبنى على أساس الفرضيات التالية :

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل .
- حرية انتقال المعلومات
- إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية أكثر تهديدا، فهي تفترض أن التغيير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسبا مع التغيرات النسبية في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن، معناه حسب الصيغة النسبية عندما تكون عمليتين اثنتين معنيتين بالتضخم فإن سعر الصرف سيساوي سعر الصرف القديم مضروب في حاصل قسمة درجة التضخم في بلد ما على درجة التضخم في البلد الآخر، أي أن وجود التغير هو الأساس في تحقيق العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و الأسعار

مثال :

سعر صرف الدولار بالجزائر 61.96 دينار و معدل التضخم في الجزائر بعد سنة 9.6 % بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة هو 2.7 % ، في هذه الحالة سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير نحو الارتفاع بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار و يمكن حساب سعر الصرف الجديد من العمليتين :

$$1 \text{ دو} = 61.96 (1 + 9.6\% - 2.7\%)$$

$$= 61.96 (1 - 0.069)$$

$$= 66.24 \text{ دينار}$$

ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة *La parité des taux d'intérêt*

كما هو معلوم من خلال السياسات النقدية في معدلات الفائدة بين دولتين من شأنها أن تؤثر على أسعار الصرف حيث أنه تنخفض قيمة بلد معين اتجاه نظريتها إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني اكبر ما هو عليه في البلد الأول .

إن تأثير أسعار الفائدة لا يقل أهمية عن تأثير التضخم، فبافتراض وجود عملتين توضح هذه النظرية أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة على العملتين مع فارق الصرف بين سعر الصرف الفوري لوحدة من النقد الأجنبي مقابل النقد الوطني وسعر الصرف لأجل المحتسب بالنسبة لسعر الصرف الفوري بين العملتين¹.

فحسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعملتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة و كقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك الفترة السائدة في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس الفترة السائدة في البلد الآخر و العكس صحيح بمعنى في هذه النظرية تتجه رؤوس الأموال نحو المراكز المالية المتميزة بأسعار فائدة الأكثر ارتفاعاً.

فعلى سبيل المثال إذا كانت معدلات الفائدة في بورصة نيويورك 4 % و المردود في بورصة لندن هو 6 % فهذا سيزيد طلب المستثمرين الأمريكيين على الجنيه الإسترليني و

¹ Albert ONDOSSA, « économie monétaire internationale », édition ESTERN ,Paris ,1999 , P60.

بالتالي يزيد عرض الدولار من أجل الاستثمار في لندن و في نفس الوقت يتخلص المستثمرين البريطانيين من استثماراتهم بالدولار من أجل امتلاك أذونات خزانة بريطانية ووراء كل هذا و بعدما ينخفض الطلب على الدولار من جانب المستثمرين البريطانيين و ينتج عن هذا كله التحسن في الطلب على الجنيه الاسترالي و بالتالي ارتفاع قيمته.¹ إن نظرية تعادل سعر الفائدة ترتفع عنها نظرية أسعار الفائدة المغطاة و غير المغطاة و التي سأبينها كالتالي :

1- نظرية أسعار الفائدة المغطاة

عند امتلاك مردودات الأصول المالية من قبل المستثمرين و ذلك بالعملة الأجنبية يكون لهم خطر تغير سعر الصرف و بهذا يلجأ هؤلاء إلى أسواق الصرف الحالية من اجل لتغطية من هذا الخطر، حيث تؤدي عمليات التحكيم هذه إلى تحديد توازن معرف بتبادل معدلات الفائدة المغطاة.

طبيعة التحكيم: و لفهم معنى التحكيم في هذه الحالة نقوم بتقديم مثال :

مجموعة من المستثمرين مقيمين بأوروبا يريدوا أن يستثمروا أموالهم وذلك بمبلغ مالي قدره Y يورو في سندات أوروبية أو أمريكية مقومة باليورو أو بالدولار على التوالي و في بالهم أنه من وراء شراء هذه الأصول الأوروبية انه سيكون لهم سعر فائدة مقداره i (مما سيحصلون بعد سنة من ذلك على رأس قدره $(Y+i)$ يورو وفي حالة ما إذا ما أراد هؤلاء المستثمرين شراء أو بالأحرى امتلاك الأصول الأمريكية عوض السندات الأوروبية فعليهم في هذه الحالة بتحويل مبلغ Y يورو إلى ما يعادله بالدولار و بسعر الصرف العاجل E و يمكنهم بالتالي توظيف المبلغ Y/E في الأصول الأمريكية و التي يمنحهم سعر فائدة i حيث يريد هؤلاء المستثمرين الحصول في الأخير أو بعد نهاية المدة على رأس مال قدره $Y(1+i)/E$ دولار و من وراء كل هذه الأمثلة أن المستثمرين لا يعرفون إذا ما تعرض تحويلهم لعملة الدولار مقابل اليورو لخطر سعر

¹Bernard BERNIER, Yves SIMON, « initiation à la macroéconomie », édition DUNOD, Paris ,8 édition , 2001, P395-396

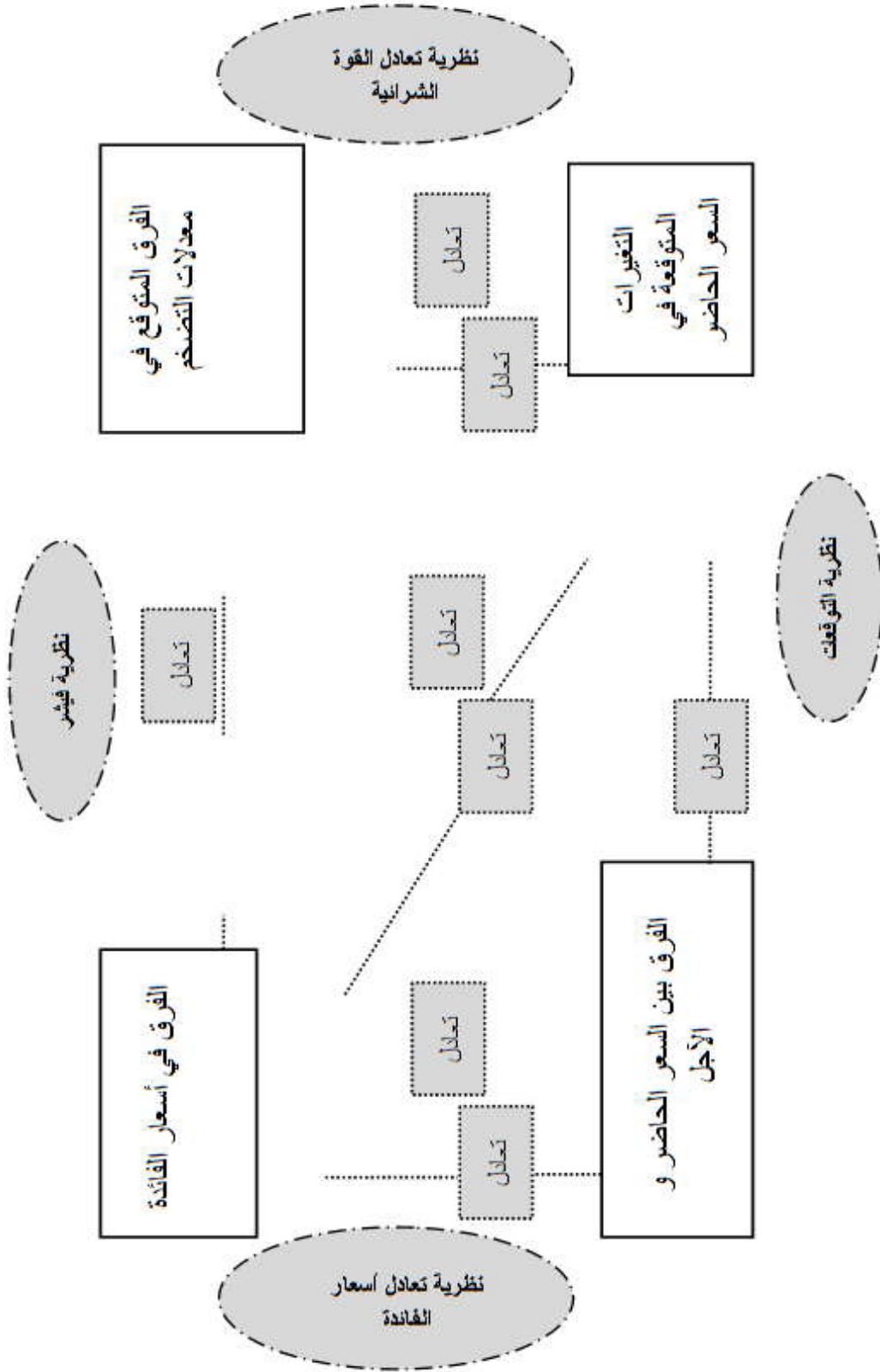
الصرف في حالة تغيير غير منتظر في سعر الصرف و من أجل التغطية ضد هذا الخطر بإمكان المستثمرين الرجوع إلى سوق الصرف الأجل.¹

2- نظرية أسعار الفائدة غير المغطاة

على غرار أسعار الفائدة المغطاة التي يلجأ من خلالها المستثمرين للتغطية، ففي حالة نظرية أسعار الفائدة غير المغطاة فالمتعاملين في أسواق الصرف لا يقومون بالتغطية ضد أخطار الصرف، حيث أن هذه العلاقة تحدد فقط إذا كانوا محايدين للأخطار حيث تقوم هذه النظرية على أساس التوقع دون القيام بعملية التغطية في السوق الآجلة حيث يتاح للمضارب استثمار أمواله في العملة ذات الأكثر مردودية آخداً في الاعتبار سعر الصرف المتوقع في الفترة (E+1) فعلى سبيل المثال السابق إن المقيمين بأوروبا يريدون توظيف مبلغ مالي قدره Y يورو و لمدة سنة على شكل أصول مالية أوروبية أو توظيف نفس المبلغ بالعملة الأمريكية الدولار و الذي هو Y/E على شكل سندات أمريكية بنفس ميزات السندات الأوروبية فهم يتطلعون للحصول على رأس مال قدره $Y(1+i)$ يورو في نهاية المدة أو تحصيل مبلغ قدره $Y(1+i)Ea/E$ مع الأخذ بالاعتبار سعر الصرف المتوقع Ea عند استفاق السندات الأمريكية .

¹ Gilbert HOENIG , «Analyse Monétaire et financière» ,Centre National d'enseignant à distance, édition ECONOMICA, 2000 ,P209-211.

الشكل رقم (02) : النظريات المختلفة لسعر الصرف



Source: Andian BUKLEY, the essence of international money, BPCC Weaton's LTD, Great Britain, 1990,

٢٠٥

الثاني: نظرية كفاءة السوق

ويعني بهذه الأسواق تلك التي تكون كفاءة بتسهيل المهمة للمتعاملين بالأسواق المالية من خلال توفير لهم المعلومات الكاملة للقيام بالتقدير المستقبلي للأسعار، و سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات ، العجز الموازي، معدل التضخم.¹

يطلق مصطلح الكفاءة على الأسواق التي تتوفر على المعلومات الكاملة حول التقدير بالمستقبلي للأسعار، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية . وبناءا عليها يتم تحديد سعر الصرف المتوقع، مع توافر مبدأ العقلانية للأعوان المتعاملين في السوق.²

ومعناه أنه في هذه الحالة يتم تحديد سعر الصرف المتوقع من خلال توافر العقلانية لدى الأعوان المتعاملين وأن في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.
 - التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موازنة على السعر الآني.
- ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مسار لسعر الصرف الآجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق، وتظهر بموجب ذلك عملية التحكيم بفائدة التي تعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$\frac{e_{t+1}^a - e_t}{e_t} = \frac{e_a - e_t}{e_t} = i - i^* \quad (1)$$

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص122-123 .

² YVES SIMON, SAMIR MENAI , « Technique financières internationales », édition économique ; Paris 1998. P187.

- حيث أن:
- e_{t+1}^a : سعر الصرف المتوقع عند t بالنسبة ل $t+1$
- e_a : سعر الصرف الآجل.
- i : سعر الفائدة المحلي.
- i^* : سعر الفائدة الأجنبي.
- وفي حالة كفاءة السوق يكون:

$$e_{a_t} \equiv e_{t+1}^a \quad (2)$$

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم، بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف .

الفرع الثالث: نظرية مستوى الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي، الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية¹.

فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تحسين سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.²

1 فليح حسن خلف، "التمويل الولي"، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص89.
2 الحريري محمد خالد، "الاقتصاد الدولي"، جامعة دمشق، سوريا، ص120.

تشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية، بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج، وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924.

أما في حالة قوة الاقتصاد الوطني والعملة أقل من قيمتها الحقيقية، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه الأخيرة، وهي الوضعية التي عرفتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر الروبية على أساس الجنيه الإسترليني.¹

الفرع الرابع: نظرية الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات)

تمثل المعلومات المستمرة عن ميزان المدفوعات فائدة مهمة في تفسير مستوى سعر الصرف، وتمثل الإيرادات في ميزان المدفوعات طلبا عن العملة الوطنية بالعملات الأجنبية في حين يمثل جانب المدفوعات عرضا للعملة الوطنية طلبا للعملات الأجنبية، وترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير.

هذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها والعكس يؤدي إلى انخفاض هذا الأخير، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات في حالة توازن فهذا يعني حدوث توازن في عرض العملة المحلية و الطلب عليها و هذا ما يؤدي إلى ثبوت القيمة الخارجية للعملة

¹ محمد عبد العزيز عجيبة، "الاقتصاد الدولي" دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1997، ص 94.

المحلية ، وقد ثبت صحة هذه النظرية من قبل بعض الاقتصاديين الألمان من بينهم DIEHL وكان ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية حيث إن سعر المارك لم يتأثر على الرغم من زيادة كمية النقود وسرعة دورانها وارتفاع الأسعار لأنه لم يكن آنذاك لارصيد دائن ولا مدين أي ميزان مدفوعات متوازن وبالتالي لم تتأثر القيمة الخارجية للعملة¹. في نظام يتميز بقابلية التحويل لا يتحدد سعر العملة A مقابل العملة B انطلاقاً من حالة الميزان التجاري بين البلدين A و B ولكن يتحدد انطلاقاً من حالة الميزان التجاري لكل من هذين البلدين مع باقي دول العالم . فعندما يحقق الميزان التجاري الألماني عجزاً إزاء باقي دول العالم ، فإن المارك ستخضع لقيمة مقابل كل العملات الأخرى حتى وإن حقق الميزان التجاري الألماني فائض إزاء بعض الدول ويحدث العكس عند حالة الفائض إزاء باقي دول العالم².

المطلب الثالث : سياسات سعر الصرف

عندما يكون اختلال ميزان المدفوعات راجعاً إلى قوى راسخة، وليس إلى سبب عارض أو مؤقت، فإنه من الواجب على السلطات المبادرة باتخاذ قرارات وإتباع السياسات الكفيلة لمواجهة الاختلافات ذلك أنه لو تجاهلت أو تباطأت في إتباع السياسات الكفيلة بتصحيحها لأنتهى الأمر استفاد الاحتياطات الخارجية للبلد أو بدخول الدولة في قفص المديونية الخارجية بحيث تصل إلى حد لا تجد بعده من يقدم على إقراضها، حينها يصبح البلد في وضعية حرجة لا يقدر على مواجهة التقلبات قصيرة الأجل في ميزان مدفوعاته ، طالما أنه لا يتوفر لديه غطاء مالي كان ضد تلك التقلبات. وتتحصر السياسات التي يمكن للحكومة اللجوء إليها لتصحيح عجز (اختلال) ميزان المدفوعات في ثلاث سياسات عامة هي:

- إتباع سياسة نقدية ومالية.
- القيود المباشرة على العملات الخارجية.
- إجراء تغييرات في سعر الصرف.

¹ مدحت محمود العقاد ، محمد عبد العزيز عجيبة " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية "، بيروت ، 1999 ، ص337 .
² نعمان سعدي ، " سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1998 ، ص 18 .

ومادامت دراستي هذه تقتضي فقط على كيفية مواجهة اختلافات ميزان المدفوعات عن طريق سياسة سعر الصرف دون غيرها من السياسات الأخرى فإن تحليلي في هذا المقام سوف يقتصر على بيان كيفية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق إجراء تعديل (تغيير) سعر الصرف أو عن طريق سياسة أخرى ما يعرف بالرقابة على الصرف الأجنبي.

الفرع الأول : مفهوم سياسة سعر الصرف

هي سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات تلجأ لها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، كتنمية الصناعة المحلية، التشغيل، توزيع الدخل تخصيص الموارد، محاربة التضخم، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.²¹

ومن أهداف سياسة سعر الصرف الآنفه الذكر سأقوم بإيضاح بعضها كالآتي:

أولاً: مقاومة التضخم

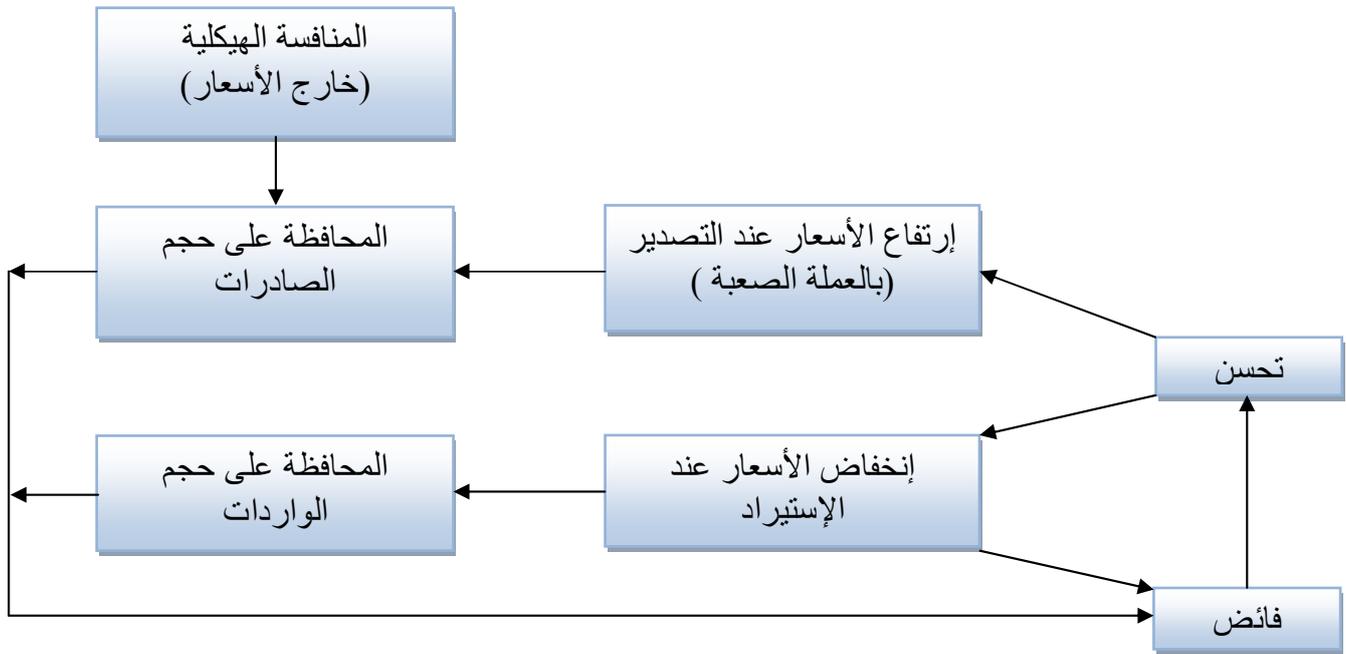
يؤدي سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط و هذا ما يمكن المؤسسات من عوائد إنتاجية وإنتاج سلع ذات جودة عالية ما يعني تحسن تنافسيتها. تقوم هذه السياسة لغرض المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم.³

وتم اعتماد هذه السياسة من قبل فرنسا سنة 1983 لغرض مجابهة التضخم وسميت بظاهرة الحلقة الفاضلة ويتم شرحها من خلال الشكل الموالي:

¹ Jean LANGUAT, Pascal VANHOVE , « Economie général » ,Dunod, Paris ,2001 ,P 384

³Himili VEDASTE , « Politique de change et son lien étroit avec la politique monétaire» ; la banque nationale de Rwanda, Kigali ; 2008 ;P03

الشكل رقم(03): الحلقة الفاضلة للعملة القوية



Source Jean BOURGET, Acrangelo FIGLINZZI, Yves ZENOU, « Monnaies et systèmes monétaire », Bréal, 2002.

ثانياً: تخصيص الموارد

من خلال اعتماد وتشجيع سعر الصرف الحقيقي يكون الاقتصاد أكثر تنافسية حيث تقوم الدولة بتشجيع التصدير عن طريق تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية وبالتالي تقل السلع المستوردة .

ثالثاً: توزيع الدخل

فهذا الهدف علاقة مع سابقه حيث أنه من خلال ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود هذا الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، يقابله انخفاض في ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثماراتها .

رابعاً: تنمية الصناعة المحلية

حيث يلجأ البنك المركزي لسياسة تخفيض سعر الصرف من أجل التقليل من الواردات والرفع من الصادرات ومنه تشجيع الصناعة المحلية، فعلى سبيل المثال قام البنك الفدرالي الألماني سنة 1948 بتخفيض العملة مما ساعد على الرفع من الصادرات وقام بعدها باعتماد سياسة العملة القوية، ونفس الشيء بالنسبة لليابان التي قامت بتخفيض العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة وبالتالي تشجيع الصادرات.

الفرع الثاني: أهم سياسات سعر الصرف

من أجل معرفة الآثار المحتملة لسياسة سعر الصرف فإنه من المهم التفرقة بين التغيرات في أسعار الصرف الاسمية و التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية، فالتغير في سعر الصرف الاسمي بين عمليتي بلدين يرجع إلى تغير في سعر الصرف الحقيقي الواقعي الذي يسود في السوق، أما التغير في سعر الصرف الحقيقي فيمثل التغير الاسمي للصرف معدلا بالفروقات التي تحدث في معدلات التضخم بين البلدين، وفي نهاية الأمر فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية المنتوجات بين البلدين¹، ومن أهم السياسات:

أولاً: سياسة تخفيض قيمة العملة

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية (dévaluation) سياسة اقتصادية تتخذها السلطات النقدية، كما أنه إجراء تغيير على التوازن القانوني بين العملة الوطنية والعملية الأجنبية مفاده تدني قيمة العملة الوطنية، وأهم أسباب التخفيض إعادة التوازن في ميزان

¹ غازي عبد الرزاق النفاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر ، عمان 1996، ص 130

المدفوعات وأثار التخفيض مرتبطة أساساً بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني، فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني أنه أصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقيات بريتون وودز فإن تغير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في المدفوعات¹.

ومن جهة أخرى انخفاض قيمة العملة يتمثل في تغيير قيمتها في ظرف اقتصادي ما بدون تدخل مباشر من السلطات حيث تفقد العملة قدرتها الشرائية مع تزايد المستوى العام للأسعار أما على مستوى أسواق الصرف فيكون معدل صرفها منخفضاً بالمقارنة مع العملات الأخرى.

إلى جانب تعديل التوازن في ميزان المدفوعات هناك أسباب أخرى تلجأ الدولة من ورائها لتخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية هي :

- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات .

- تحديد سعر الصرف الواقعي لقيمة العملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء سلع وخدمات في البلد الأجنبي مساوياً لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية².

ثانياً: سياسة رفع قيمة العملة

يعني زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عكس عملية التخفيض، حيث أن هذه السياسة ترجع بنتائج سلبية على قطاع الصادرات أهمها انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية ويقابله أثر إيجابي على المستوردين من خلال انخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية³.

من أهم الأسباب التي تؤدي بالدول للرفع من القيمة الخارجية لعملتها هي:

¹ Dominique PLIHON, « Les taux de change » édition, la découverte, Paris 1991, p 91.

² أمين رشيد كنوانة، "الاقتصاد الدولي"، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، ط1، 1980، ص 243.

³ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية ن الكويت، 2003، ص 05.

- تخفيض أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية وبالتالي الحد من التضخم.
 - تدعيم ورفع عملات أجنبية أخرى.
 - انخفاض القدرة التنافسية للدولة التي رفعت عملتها وذلك بسبب انخفاض الصادرات و زيادة الواردات .
- على سبيل المثال عندما رفعت اليابان و ألمانيا عملتهما من أجل دعم الدولار، حيث رفعت اليابان قيمة الين سنة 1995 حيث وصل 80 ين للدولار و 240 ين للدولار سنة 1980 من خلال ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان لتخفيض صادراتها اتجاه الأسواق العالمية عن طريق رفع تكلفة الصادرات اليابانية وبالتالي تخفيض قدرتها التنافسية.¹

إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية وتمتلك احتياطات ضخمة من احتياطات العملات الأجنبية ولها قدرة تنافسية كبيرة.

الفرع الثالث : سياسة الرقابة على الصرف

يعتبر سعر السلع ذو أهمية بالغة من خلال تأثيره في الأسعار النسبية للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، وبهذا يحظى برقابة جديرة من قبل الدول نتيجة للحروب والأزمات الاقتصادية خاصة بين الحربين .

أولاً: مفهوم الرقابة على الصرف

نظام الرقابة على الصرف هو تدخل من قبل السلطات النقدية بهدف التأثير في سعر الصرف حتى يحصل التوازن بين الصادرات والواردات بمعنى بين عرض وطلب الصرف الأجنبي، حيث تتدخل الدولة لغرض تحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض .

¹ السعدني نيرمين ، "سياسات سعر الصرف في الدول النامية " مجلة السياسات الدولية ، العدد 144 ، أبريل 2001 ، ص 217 .

تراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملة الأجنبية، فتسلم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك المركزي الذي يقوم بدوره بتخصيص المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المختلفة، كما يقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي.¹

ثانياً: قواعد الرقابة على الصرف

تتبع الدول من خلال سلطاتها النقدية في سياسة الرقابة على الصرف عدة قواعد نذكر منها ما يلي :

- 1- تعدد أسعار الصرف .
- 2- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- 3- ضبط خروج ودخول الصرف الأجنبي بقواعد خاصة .
- 4- تحديد سعر صرف الشراء والبيع من قبل الدولة في مجمع العملات مع إلزام المصدر بأن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية في هذا المجمع ونفس الشيء بالنسبة للمستورد أن يشتري العملة التي يريدتها من نفس المجمع.
- 5- منع التعامل أحياناً في الصرف لبعض العمليات كتصدير رؤوس الأموال أو نظام تجميد حسابات الأجانب وتفتح لهم مكانها حساباً بالعملة المحلية.

ثالثاً: وسائل الرقابة على الصرف

تستعمل البلدان وسائل لغرض القيام بالرقابة على الصرف، حيث يوجد نوعين من هذه الوسائل، وسائل مباشرة و أخرى غير مباشرة.

1- وسائل الرقابة المباشرة: يستخدم البنك المركزي وسائل وهي تقيد كميات

واستخدامات الصرف الأجنبي ومنها:

¹ عادل أحمد حشيش ، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص130 .

أ- التدخل المباشر، حيث تتدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي لتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي .

ب- تقييد الصرف الأجنبي، حيث يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة لدى البنك المركزي للدولة الذي يقوم بتخصيصها طبقاً لقواعد معينة تحددها الحكومة ومن أهم الوسائل لتقييد الصرف الأجنبي :

- تخصيص كل كميات الصرف الأجنبي المتاحة لدى البنك المركزي لتمويل الواردات الضرورية، وهو ما يسمى بالتخصص طبقاً للأولويات .
- أسعار الصرف المتعددة، حيث يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار صرف منخفضة لشراء العملات اللازمة لدفع قيمة الواردات الضرورية، وتحديد أسعار صرف مرتفعة على جانب الصادرات .
- تجميد الحسابات، من خلال قيام الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات مجمدة لدى البنك المركزي.

ت- اتفاقيات المقاصة، وهو اتفاق بين دولتين على أن تفتح كل منهما حسابات للدولة الأخرى بينكها المركزي وبعملتها المحلية، حيث تتم تسوية المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم فيما بينهما على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة وتعرف بالاتفاقيات الثنائية.

ث- اتفاقيات الدفع، وتعد كذلك من الاتفاقيات الثنائية إلا أنها تشمل إلى جانب بالسلع معاملات الخدمات مثل رسوم الشحن، خدمة الديون .

2- وسائل الرقابة غير المباشرة: هي طرق تستخدم للرقابة على الصرف بصفة غير مباشرة من خلال :

أ- القيود الكمية، أي تقييد الواردات عن طريق حصص الاستيراد كالرفع من الضرائب والرسوم الجمركية مثلاً.

ب- تقديم إعانات التصدير، لتشجيع التصدير وتنشيطه وبالتالي زيادة القيمة الكلية للصادرات.

ت- رفع أسعار الفائدة، مما يزيد من تدفقات رؤوس الأموال على الدولة وبالتالي يزيد الطلب على العملة المحلية ومنه ارتفاع قيمتها الخارجية.

رابعاً: أهداف الرقابة على الصرف

يمكن ذكر بعض أهداف الرقابة على الصرف فيما يلي :

- 1- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة .
- 2- الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج .
- 3- الإحلال محل الواردات عن طريق حماية الصناعة المحلية و الحد من استيراد السلع غير الضرورية .
- 4- دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة .
- 5- زيادة دخل الحكومة وتنمية مركزها الاقتصادي .

الفصل الثاني

عرف العالم عدة نظم نقدية من خلال التطور التاريخي الذي مر به النظام النقدي الدولي، بداية من قاعدة الذهب والتي كانت الغطاء المطلق لجميع عملات الدول، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تم استبدال قاعدة الذهب بنظام جديد عرف بنظام "بريتون وودز" والقائم على أساس قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، وبموجب هذا النظام تم تثبيت سعر صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار، وقد عهد لصندوق النقد الدولي مهمة السهر على دعم وتنشيط التعاون النقدي الدولي، وخلق توازن دائم في نمو التجارة، ومن أجل تمويل هذه الأخيرة تم خلق وحدة "حقوق السحب الخاصة".

إن الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مكنتها من فرض السيطرة ماليا على أغلب دول العالم، فقد كرس نظام "بريتون وودز" للدولار الأمريكي بأن يكون عملة رئيسية للنظام النقدي الدولي، ونتيجة لتلك السيطرة أصبح الدولار الأمريكي أقوى العملات في العالم، غير أن مركزه ازداد ضعفا بعد أن استردت اليابان ودول أوروبا الغربية مركزها الاقتصادي، وبهذا شرعت دول أوروبا الغربية غداة الحرب العالمية الثانية في تنفيذ سلسلة من التجارب التعاونية والتكاملية الاقتصادية، حيث انشأ اتحاد البينولكس والمنظمة الاقتصادية للتعاون الأوروبي سنة 1948، ثم الجماعة الأوروبية للفحم والفلوآز سنة 1951. ومهدت هذه المحاولات إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة بين ست دول (بلجيكا هولندا، لكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا) وكانت مدينة لكسمبورغ مركزا لها¹. ولم يتوقف المسار التكاملي الأوروبي عند مرحلة السوق المشتركة، بل تم إدخال عدة إصلاحات على سياسات ومؤسسات السوق المشتركة من أجل الدخول في مرحلة جديدة وهي مرحلة السوق الأوروبية الموحدة، كما تقرر العمل على إكمال الوحدة النقدية وذلك بحلول سنة 2002. وبهذه الصورة يصبح للاتحاد الأوروبي الخصائص التي تؤهله لقيادة القرن الواحد والعشرين، مما سيفتح فضاء اقتصاديا للتنافس الأوروبي الأمريكي في الأسواق الدولية بصفة عامة، وفي السوق الإفريقية المتوسطة، وغيرها من الأسواق الإستراتيجية بصفة خاصة.

¹ - مجذاب بدر عناء ، محي الدين حسين ، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، ليبيا ، 1998 ، ص 161.

المبحث الأول: العملة الأوروبية الموحدة " اليورو "

يشهد العالم الاقتصادي العديد من التغيرات قد يكون لها آثار مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية ولعل من أهم هذه التغيرات الاتجاه نحو الإقليمية.. وفي هذا الصدد شهد منتصف القرن العشرين اتجاهات قوية نحو تشكيل كتلتا اقتصادية إقليمية أحد مقوماتها الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة ومن أمثلة هذه التكتلات (تكتل النافتا NAFTA) والذي يضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، تكتل مجلس التعاون الخليجي).

حققت بعض هذه التكتلات الاقتصادية خطوات كبيرة من التقدم اتجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي، ولعل من أهمها الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر نموذجا للتكامل الاقتصادي والنقدي، والذي بدأ في بادئ الأمر على شكل تجمعات أوروبية متفرقة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي والتي تباينت أهدافها، وتعد التجارب الأولى في حقل التنظيم الأوروبي وأبرزها المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (فرنسا، ألمانيا الغربية إيطاليا) والسوق الأوروبية المشتركة (بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، فرنسا، ألمانيا الغربية إيطاليا). ولقد أفضى في سنة 1999 إلى تحقيق الوحدة النقدية تعززت بإصدار اليورو في جانفي 2002 الذي زاد ثقة الأوروبيين في مسيرة التكامل المنتهجة .

المطلب الأول: النظام النقدي الأوروبي... النشأة والتطور

يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي من أهم تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا، والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة¹.

تم في سنة 1947 توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي (الجمركي) لدول البينولكس الذي يضم ثلاث دول أوروبية هي : هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ وفي عام

¹ - سماح أحمد فاضل ، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2010 ، ص73.

1949 تم تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تكونت من 16 دولة تعهدت بموجبها ممارسة تعاون وثيق في علاقاتها الاقتصادية المتبادلة. وقد تناول هذا الالتزام بشكل أساسي تنمية الإنتاج الوطني والاستقرار المالي وحرية التبادل بين الدول الأوروبية¹.

وبعد الإعلان بعام عن خطة روبرت شومان وزير خارجية فرنسا أي في 18/04/1951 أنشأت فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول بينولكس (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب) بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتيجيتين وتنظيم التنافس بين الصناعات الأوروبية ومع أن فترة الخمسين أي السنة الماضية كانت مليئة بالعمل في حقل التنظيم الأوروبي والاتجاه نحو تحقيق الوحدة²، إلا انه يمكننا تحديد المحطات الرئيسية التالية :

أولاً: معاهدة روما

تعود جذور الاتحاد الأوروبي إلى معاهدة روما سنة 1957، التي نصت على التأسيس التدريجي لسوق مشتركة بين الدول الأوروبية المعنية بالاتحاد، حيث تواصل هذا التكامل من خلال بناء إتحاد اقتصادي ونقدي، أين شهد في الفاتح جانفي 1999 استخدام عملة أوروبية موحدة (اليورو)، وقد تلقت سلطة هذه المؤسسة دعماً كبيراً من خلال الأحكام العديدة التي تضمنتها المعاهدات المعدلة لمعاهدة روما (الوثيقة الرئيسية، معاهدة ماستريخت، معاهدة أمستردام، معاهدة نيس).

حُققت أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية عبر مراحل متتالية، تجسدت في معاهدة روما في 25 مارس 1957 والتي تم توقيعها من قبل الدول الستة (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، فرنسا ألمانيا وإيطاليا) لدعم التطور للنشاط الاقتصادي، فهدفت الجماعة عن طريق إنشاء سوق مشتركة وعن طريق التقارب التدريجي للسياسات

¹ - روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ترجمة سموحي، منشورات عويدات، لبنان، 1967، ص 200.

² - سهير محمدا السيد، محمد محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 270.

الاقتصادية للدول الأعضاء إلى تدعيم اقتصادياتها بتحقيق المزيد من الاستقرار ورفع مستوى الحياة، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء.

قررت معاهدة روما 1957 أن تتخذ الجماعة الخطوات التالية طبقاً للمراحل المحددة لنصوص الاتفاقية (المادة الثالثة) والهادفة إلى:¹

- إزالة الحواجز القائمة في وجه انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والخدمات بين الدول الأعضاء .
- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- وضع نظام يضمن نزاهة المنافسة داخل السوق المشتركة.
- إنشاء بنك أوروبي للاستثمار يدعم النمو الاقتصادي.
- إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء ووضع تعريف جمركية موحدة اتجاه دول العالم الأخرى.
- التقارب بين التشريعات الوطنية للدول الأعضاء بقدر ما يلزم لممارسة السوق المشتركة نشاطها ووظائفها، وإنشاء صندوق اجتماعي أوروبي قصد تحسين إمكانات استخدام العمالة والمساهمة في رفع المستوى المعيشي.
- انتساب دول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار قصد توسيع حجم التجارة بزيادة المبادلات والمساهمة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تطبيق إجراءات تسمح بتنسيق السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء، بما في ذلك السياسة المالية (لعلاج الإختلالات في موازين المدفوعات) وخطر السياسة التي تشل حركة المنافسة وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة، النقل، والتجارة الخارجية.²

- وفي نفس السنة (1957) وقعت نفس الدول اتفاقية تأسيس المجموعة النووية الأوروبية

¹ B.AFFILE, C.GENTIL, Les grandes questions de l'économie contemporaine , 3ème édition, étudiant , Paris , 2003 ,p131.

² -حسين عمر، دليل المنظمات الدولية: منظمة أمم المتحدة، منظمات عالمية متخصصة، منظمات اقتصادية إقليمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص148.

- وقد كونت المجموعات الثلاثة السالفة الذكر ما يسمى بالمجموعة الأوروبية وقد تم التوقيع في بروكسل في عام 1967 على اتفاق التوحيد الذي بموجبه يصبح للمجموعة الأوروبية الهيئات التالية:
 - مجلس وزراء مشترك و مفوضية مشتركة.
 - جمعية برلمانية ومحكمة أوروبية.
- ثانياً: الطريق نحو الوحدة النقدية**

لم تتوقف محاولات التعاون النقدي بين الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدءاً بإنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي عام 1950 وبعد تكوين السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما سنة 1957 هذه السوق عرفت فيما بعد باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تركزت جهود التعاون النقدي من أجل مواجهة أزمات اقتصادية مختلفة، مثل اختلال موازين المدفوعات، زيادة مستويات التضخم، الركود الاقتصادي زيادة نسب البطالة، تدهور وضع الدولار كعملة الاحتياط الدولية ثم وقف تحويله إلى ذهب.

وقد تطورت محاولات التعاون النقدي من مجرد كونها ترتيبات لمواجهة الأزمات المختلفة التي تتعرض لها دول الجماعة الأوروبية لكي تصبح هدف في حد ذاته وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية الذي حققته معاهدة ماستريخت في 1992/02/7 التي بموجبها أنشئ الاتحاد الأوروبي والذي يجسد التعاون الاقتصادي والنقدي الأوروبي¹.

ثالثاً: الورقة البيضاء والوثيقة الأوروبية الموحدة

وتعتبر كل من الورقة البيضاء والوثيقة الأوروبية الموحدة بمثابة المكونان الأساسيان لمشروع أوروبا الموحدة لعام 1992، وتضم الورقة البيضاء (300) تم تقليصها إلى (279) مع تحديد جدول زمني لجميع الأعمال، بحيث تم إنجاز ما يقارب 25 بالمائة من هذا الجدول خلال الفترة الممتدة من مارس 1985 إلى نهاية 1988. في حين تضمنت الوثيقة

¹ - مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1979، ص 91.

الأوروبية الموحدة إدخال تعديلات على اتفاقية روما 1957، كما أكدت على ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية ضمن سوق واحدة أطلق عليها اسم "السوق الداخلية". وذلك بالتدرج إلى غاية 1992/12/31، مع التأكيد على حرية حركة الأموال وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية والتحرير الكامل، كما اهتمت الوثيقة بالمناطق الريفية والسياسة الخارجية الأمنية لدول الإتحاد وتدعيم الوحدة النقدية¹.

رابعاً: تقرير ديلور

يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الإتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الأقطار، وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل، بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة. لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة) في جوان 1988 لجنة برئاسة " جاك ديلور " و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. وذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الإتحاد الاقتصادي والنقدي وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية، ووضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة²:

- التحويل الشامل للعملات.
- تكامل البنوك و الأوراق المالية.
- إلغاء هوامش التذبذبات و المحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.

كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة غير أن هذا ممكن في حالة وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية وأقترح لهذا النظام النقدي الجديد: النظام النقدي للبنوك المركزية

¹ - صالح مفتاح، الإتحاد النقدي الأوربي وتأثيره الاقتصادي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية- فرص وتحديات-، جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005 ص110.

² - بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص313.

و تنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة تابعة للـ " ESCB " . وهو المسؤول عن تشكيل " ESCB " Européen System of Central Banks

المطلب الثاني: ماهية اليورو و مراحل نشأته

اليورو هو اسم العملة الأوروبية الموحدة، وقد تم الاتفاق على هذه التسمية في اجتماع "مدريد" سنة 1995 بعد خلافات كبيرة بين ألمانيا وفرنسا حول التسمية الرسمية للعملة الموحدة، ليتدخل المجلس الأوروبي ويحسم الأمر لصالح كلمة EURO. أما الشكل والألوان والتخطيط والرموز المكونة للعملة الموحدة "اليورو" فقد خضعت لمفاوضات طويلة وصعبة تم الاتفاق حولها سنة 1996 بقمة "Dublin"¹.

الفرع الأول: اتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية

من أجل استكمال الاتحاد الأوروبي، عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر قمة في فبراير 1992 بـماستريخت (هولندا) لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع اتفاقية جديدة لإنشاء الاتحاد النقدي والاقتصاد الأوروبي .

كما تضمن المادة 107 من معاهدة ماستريخت والمادة 07 من لائحة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، استقلال البنك المركزي الأوروبي، والبنوك المركزية الوطنية، و أعضاء هيئات اتخاذ القرار فيها، في ممارسة سلطتها وتنفيذ واجباتها وليس مسموحاً لها أن تطلب أو تتلقى التعليمات من حكومة أي دولة عضو أو أي منظمة في الجماعة الأوروبية أو أي هيئة أخرى، وعلاوة على هذا، فإن هذه الحكومات و المؤسسات و الهيئات ملزمة بالامتناع عن محاولة التأثير على البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الوطنية في أداء مهامها².

أولاً: أهداف الاتفاقية³

¹ - الاتحاد الأوروبي ، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الموقع الإلكتروني ، FLAG.SVWWW.WIKIEUROPEAN

² Francesco PAPADIA et Cardo SANTINI, la banque centrale européenne, Edition d'organisation, Paris, 1998, P36.

³ - وصاف عتيقة، عاشور سهام، الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية- فرص وتحديات-، جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005، ص133.

تشير اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية "إن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي نقدي" وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي، مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية، وتتضمن الاتفاقية تنظيم كافة نواحي الحياة تشريعياً، اجتماعياً، إذ أنها تعتبر وثيقة عمل أوروبية.

- أما بخصوص السياسة النقدية فتشير المادة 105 من اتفاقية ماستريخت إلى "إن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة"، ومنحته الاتفاقية لذلك الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية .

- وفيما يتعلق بالسياسة المالية تهدف اتفاقية ماستريخت إلى تأمين التنسيق الجيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء للمساعدة على إيجاد مزيج مناسب بين سياساتها الاقتصادية، وهذا أمر ضروري من وجهة نظر السياسة النقدية، ونظراً لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة وتنسيقاً بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول الأعضاء¹.

ثانياً: شروط الانضمام للوحدة النقدية

- حددت معاهدة ماستريخت الموقعة سنة 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993، الشروط التي يجب استئانها من جانب الدولة الراغبة في الانضمام إلى الوحدة النقدية حرصاً على قوة هذه العملة، كما تم وضع معايير يجب احترامها في آن واحد من طرف الدول الراغبة في الانضمام، هذه المعايير تدعى بمعايير التقارب والتي هي²:

1- استقرار أسعار الصرف:

- يجب أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين الماضيتين على الأقل على نطاق التقلبات الطبيعية لنظم الصرف الأوروبي

1 - مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

2 - صلاح الدين حسن السبسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة، اليورو - السوق العربية المشتركة - عالم الكتب 2003 ص 12-13.

- 2- استقرار الأسعار:
 - يجب أن لا يتعدى معدل التضخم 1.5 عن متوسط معدلات التضخم لأقل ثلاث دول أعضاء تضخما.
 - 3- عجز الموازنة :
 - يجب ألا يزيد معدل العجز في الموازنة عن 3 % من الناتج الإجمالي المحلي.
 - 4- الدين العام :
 - يجب ألا يزيد حجم الدين العام عن 60% من الناتج الإجمالي المحلي.
 - 5- أسعار الفائدة الطويلة الأجل:
 - يجب ألا تتجاوز 2% عن متوسط معدل أسعار الفائدة الطويلة الأجل في ثلاث دول التي تشهد أقل معدلات التضخم.
- لقد نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق هذه المعايير ما عدا دولة اليونان والتي بلغ معدل التضخم فيها 5.2 % ، وبلغ معدل عجز ميزانيتها إلى ناتجها المحلي حوالي 4% وبلغ معدل الفائدة 9.8 %، أما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي، فقد زادت معظم الدول الأعضاء على النسبة المتفق عليها. وعلى الرغم من ذلك تمت الموافقة على دخول الاتحاد الأوروبي إلى النظام النقدي الأوروبي استنادا إلى النجاح الذي حققته هذه الدول على مستوى بقية المؤشرات والشروط التي حددتها اتفاقية ماستريخت، حيث أصبح الاتحاد النقدي الأوروبي يمارس عمله بطرحه لليورو، أما باقي دول الاتحاد الأوروبي التي ظلت خارج تلك الكتلة النقدية فهي (الدنمارك، السويد، إنجلترا)¹، مثلما يوضحه الجدول التالي:

¹ - François DESHEEMAKAEKEE, mieux comprendre l'euro, édition d'organisation, Paris, 1998, p43.

الجدول رقم (01) : شروط الانضمام إلى اليورو

الدولة	معدل التضخم	عجز الموازنة كنسبة الناتج المحلي الإجمالي 1997	الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1997	معدل الفائدة طويلة الأجل 1997	مشاركة في آلية سعر الصرف بداية 1998
المعدل المتفق عليه الدول المشاركة في الاتحاد النقدي	2.7	3.5-	60	7.8	
ألمانيا	1.4	2.7 -	61.3	5.6	نعم
فرنسا	1.2	3 -	58	5.5	نعم
إيطاليا	1.8	2.7 -	121.6	6.7	نعم
إسبانيا	1.8	2.6 -	68.8	6.3	نعم

نعم	5.5	72.1	1.4 -	1.8	هولندا
نعم	5.7	122.2	2.1 -	1.4	بلجيكا
نعم	5.6	66.1	2.5 -	1.1	النمسا
نعم	5.9	55.8	09 -	1.3	فنلندا
نعم	6.2	62	2.5 -	1.8	البرتغال
نعم	6.2	66.3	0.9	1.2	ايرلندا
نعم	5.6	6.7	1.7	1.4	لوكسمبورغ
نعم	9.8	108.7	0.4 -	5.2	اليونان
					الدول التي بقيت خارج الاتحاد
لا	7	53.4	1.9-	1.8	إنجلترا
لا	6.5	76.6	0.8 -	1.9	السويد
نعم	6.2	65.1	0.7	1.9	الدانمارك

المصدر: شريط عابد ، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ،بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، العدد 38، ص 52-53.

ثالثاً: مراحل الوحدة النقدية

إن المتتبعين لمسيرة الوحدة النقدية الأوروبية يلاحظون بأنها انطلقت منذ توقيع اتفاقية ماستريخت في فبراير 1992، أين حددت مراحل تجسيد العملة الموحدة لتنتهي هذه الأخيرة بإصدار اليورو عام 1999.

1- المرحلة الأولى (1990-1993)¹ : شهدت هذه المرحلة إرادة أكبر للدول الأوروبية في تكملة التعاون والتنسيق الاقتصادي للتوصل إلى السوق المشتركة بنهاية عام 1992 والمشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة. وجسد ذلك أكثر اتفاقية ماستريخت التي كانت تهدف إلى زيادة التعاون الاقتصادي النقدي والمالي بين دول المجموعة، والعمل

1 -Documentation européenne : du marche Unique à l'union européenne, Bruxelles,1992, P14.

أكثر على تحرير انتقال رؤوس الأموال، وذلك بغية تحقيق تقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها، مع تجنب حدوث عجز كبير في الموازنة العامة لأي بلد عضو في الاتحاد، حيث تقوم اللجنة الأوروبية كهيأة تتولى متابعة تطورات الميزانية والمديونية العمومية، وذلك باستخدام معايير محددة سلفاً¹.

2- المرحلة الثانية (1994-1995): تعتبر هذه المرحلة على أنها فترة تمهيدية لمبادئ الاتحاد الأوروبي، حيث تم تأسيس هيئة النقد الأوروبية التي شرعت في عملها رسمياً منذ سنة 1994، واتخذت فرانكفورت مقراً لها أين كلفت هذه الهيئة باستكمال التجهيزات الفنية والتنظيمية للعملة الموحدة تمهيداً لهذه المرحلة، حيث تم تحديد الأسس التي لا بد من انتهاجها لتحقيق نجاح الإتحاد وتمثل في:

- التقريب بين السياسات النقدية لدول الأعضاء بغية تحقيق استقرار في الأسعار. وقد كانت دول المجموعة تتبع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، و خصوصاً فيما يتعلق بالموثرات الأربعة و هي: معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج الإجمالي المحلي، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة طويلة الأجل.
- وضع إستراتيجية جديدة وتوفير أدوات مناسبة لذلك، بهدف التوصل إلى إطار عمل منسق لمستقبل السياسة النقدية الموحدة للنظام الأوروبي وللمصارف المركزية، إلى جانب رقابة التجهيزات الفنية الخاصة بطبع اليورو.
- السهر على إعداد تقارير دولية حول مدى التطورات الحاصلة في إنجاز التجهيزات المطلوبة. وشهدت هذه المرحلة اجتماع القمة الأوروبية في مدريد (ديسمبر 1995) و تمت فيها الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوروبية من الإيكو إلى اليورو EURO لأن الألمان كانوا ضد استمرار اعتماد الإيكو اسماً للوحدة النقدية الأوروبية على الرغم من أن الإيكو (ECU) هو العملة المرجعية في سلة عملات النظام النقدي الأوروبي المعتمدة في عام 1979، وسبب رفض الألمان فكرة الإيكو (ECU) هو:

2- الانترنت : (www.neyl.free.fr/index/economic.htm)

- إن لفظ الإيكو (ECU) تعني بقرة EINE-KUH.
 - أن هذه العملة فقدت الكثير من قيمتها إزاء المارك الألماني منذ تأسيس النظام النقدي الأوروبي عام 1979، وزاد من رصيد كلمة اليورو وكونها تشكل جزءا من تسمية أوروبا باللغات الأوروبية الشائعة، كما أنها أحب إلى الجمهور وأسهل تداولاً على السنة الأوربيين من كلمة الإيكو.

3- المرحلة الثالثة (1996-1998) : تم تحديد هدف هذه المرحلة بالتحول من الإيكو إلى اليورو، حيث تنتقل فيها مسؤولية السياسة النقدية الموحدة من المؤسسة النقدية الأوروبية إلى النظام الأوروبي للبنوك المركزية، كما ارتبطت هذه المرحلة بتحديد الدول المشكلة لليورو بعد تحقيقها لشروط الانضمام المحددة في اتفاقية ماستريخت المتعلقة بمعدل التضخم، عجز الميزانية، المديونية العمومية ومعدل الفائدة طويل المدى، وذلك بعد أن حدد الاتحاد فترة مرجعية اعتبرت فترة اختبار. ونظرا لعدم تحديد معاهدة ماستريخت طبيعة علاقة الدول الأوروبية التي ما زالت خارج منطقة اليورو بالوحدة النقدية الأوروبية، تمت معالجة هذا القصور من خلال مؤتمر دبلن في ديسمبر 1996، حيث تم الاتفاق على بعض القواعد التي تنظم هذه العلاقة¹، وخاصة في مجال أسعار الصرف وصيغت هذه القواعد في نظام جديد لسعر الصرف أطلق عليه اسم نظام النقد الأوروبي الثاني EMS2، وتمت المصادقة على قواعده من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أمستردام سنة 1998، وهو يهدف بالأساس إلى حماية اليورو من الآثار السلبية لتخفيض عملات الدول التي ما زالت خارج منطقة اليورو.

4- المرحلة الرابعة (1999-2002) : إن هذه المرحلة شهدت بالضبط بتاريخ 01 جانفي من سنة 1999، بداية إطلاق اليورو والشروع في تداوله في شكل صكوك وبطاقات ائتمانية إلى غاية إنزاله في الأسواق كأوراق وقطع ابتداء من الفاتح يناير 2002، أين تتم في فترة العامين تهيئة كل الأوراق المالية والأجهزة الإنتاجية للدخول بجد

¹ - سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص

في اليورو. ترتبت في هذه المرحلة علاقة بين اليورو والإيكو والعملات الوطنية مع قرارات جرى تنفيذها مع دخول اليورو على النحو التالي:

- يحل اليورو Euro محل الإيكو (ECU) (العملة الحسابية)، وذلك على أساس يورو واحد = إيكو واحد $1\text{ECU} = 1\text{EURO}$.
- يصبح اليورو عملة الدول الأعضاء ويحل محل العملات الوطنية ويصبح الوحدة الحسابية للبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية لتلك الدول.
- يحدد سعر صرف عملات الدول الأعضاء مقابل اليورو في موعد أقصاه ساعة¹ وقد قام البنك المركزي الأوروبي بإصدار بيان مؤرخ في 31-12-1998 بأسعار الصرف التالية، واعتبارها نافذة في الساعة الصفر من يوم 01-01-1999 :

الجدول رقم (02): سعر صرف اليورو مقابل العملات الوطنية المشكلة

المارك الألماني	ألمانيا	الفرنك البلجيكي	بلجيكا	1 يورو
1.95583		40.3399		
البيزيتا الأسبانية	اسبانيا	الدرخمة اليوناني	اليونان	
166.386		340.750		
الجنية الإيرلندي	ايرلندا	الفرنك الفرنسي	فرنسا	
0.787564		6.55957		

¹ - المرجع نفسه، ص

الفرنك اللكسمبورجي 40.3399	اللكسمبورغ	الليرة الإيطالي 1936.27	إيطاليا
الشلن النمساوي 13.7603	النمسا	الجيلدر الهولندي 2.20371	هولندا
المارك الفنلندي 5.94573	فلندا	الأسكودو البرتغالي 200.482	البرتغال

Source : François-Olivier MANSON, « Le guide EURO :des Fonctions Juridiques Ressources Humaines» édition d'organisation , 1999.PP 03

دخول اليورو رسميا في 01-01-1999، اعتمدت الدول التالية أعضاء في منطقة اليورو (بلجيكا، ألمانيا، فلندا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال وإسبانيا)¹.

أما اليونان فقد استطاعت الانضمام إلى المجموعة في أول يناير 2002، وعن باقي دول الاتحاد الأوروبي التي ظلت خارج تلك الكتلة النقدية فهي الدنمارك، السويد المملكة المتحدة (بريطانيا).

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أنه تم تحديد أسعار الصرف باليورو لأثنى عشرة دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، وذلك بعد انضمام اليونان إلى الوحدة النقدية الدولة التي كانت ذات موقف واضح اتجاه اليورو، حيث أيدت هذه الفكرة منذ البداية وعملت جاهدة من أجل تحقيق المقاييس المحددة للحصول على تأشيرة المرور لعالم تبيان نسب سعر الصرف للعملة المحلية المنظمة لمنطقة اليورو مقابل واحد يورو من خلال الجدول السابق وذلك على أساس العملات الوطنية لأثنى عشرة دولة وهي كما يلي:

¹ - محمد آدم " اليورو الوجه الآخر للعملة الأوروبية الموحدة " مجلة النبا الإلكترونية العدد 41. 2001 الموقع: www.deldza.cec.eu.int/ar/algerie.home/index.php.

ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، فنلندا، أيرلندا، النمسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، البرتغال واليونان.

5- المرحلة الخامسة (انطلاقاً من 2002 أي مرحلة تداول عملة اليورو الورقية

والمعدنية): رسمت الأنظمة التي وضعها البنك المركزي، توقيت وكيفية طرح وتداول عملة اليورو الورقية والمعدنية، فاعتباراً من 01-01-2002 طرح البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة اليورو، عملة اليورو الورقية واليورو المعدنية، وحينها يجري الدفع باليورو بصفة تلقائية في التعامل الشخصي والتجاري، وبذلك يحل اليورو محل المارك -على سبيل المثال- في سداد الالتزامات حتى وإن كان العقد الساري المفعول قد ينص قبل ذلك على المارك كوحدة دفع مع التأكيد هنا أنه خلال فترة 01-01-2002 حتى 30-06-2002 يجري التعامل بعملة اليورو وإعطاء الأفضلية للتداول باليورو¹، لأنه سيحل محل العملات الوطنية لدول منطقة اليورو بالتدريج وفي كل الاستخدامات، فعلى سبيل المثال خلال فترة الستة أشهر تقوم الحكومات والمؤسسات بدفع أجور العمال باليورو كما يتم تحديد أسعار كميات كافية من بنكنوت اليورو وصك القطع المعدنية الكافية منه لتغطية احتياجات التداول في دول الوحدة النقدية بعد أن تسحب العملات الوطنية، ولكن من الجدير بالذكر أن التواريخ المحددة بصورة رسمية لكل إجراء خلال هذه المرحلة لم يتم الفصل فيها بصورة قاطعة، وهو ما يعطي هذه المرحلة نوعاً من المرونة النسبية، وبنهايتها تكون عملية التحول إلى اليورو قد اكتملت بشكل نهائي².

رابعاً: فوائد العملة الأوروبية الموحدة

للعلة الأوروبية الموحدة عدة مزايا و فوائد بالنسبة للاقتصاد الأوروبي نذكرها على النحو التالي³:

1 - فوائد داخلية:

¹ - Agnès BENASSY, Quèrè Benoit CÈURE , "ECONOMIE DE L'euro ", Op.Cit.PP07.

² - بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص213.

³ - وصاف عتيقة وعاشور سهام، مرجع سبق ذكره، ص142-143.

تساهم العملة الأوروبية الموحدة في إكمال السوق الموحد الداخلي، ولا يمكن أن نتصور وجود سوق واحد دون وجود عملة واحدة، الشيء الذي يؤكد ضرورة وجود عملة أوروبية موحدة لأنها تسمح للأوروبيين الاستفادة من فوائد السوق الموحد. كما تعتبر أداة فعالة للتسيير في الدول الأعضاء، وذلك من خلال محاربة التضخم، وضبط عجز الموازنة والمديونية العامة والتحكم في أسعار الفائدة وهي تسمح بخلق محيط اقتصادي مستقر وملائم، وتقادي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء.

2 - فوائد خارجية:

- تسمح العملة الأوروبية الموحدة في تحقيق استقرار العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية.
- تعتبر العملة الأوروبية الموحدة من وسائل التسوية التجارية الدولية وعملة صعبة يحتفظ بها في محافظ الاحتياطات الرسمية في البنوك المركزية.
- على المستوى العالمي تسمح العملة الأوروبية الموحدة بأن يتصدر الاتحاد الأوروبي أكبر القوى التجارية.

الفرع الثاني: اليورو شكله و فئاته

أولاً: شكل اليورو

اتفقت بلدان الإتحاد الأوروبي على تسمية عملتها المشتركة باليورو واعتمد أيضا بالنسبة لغيره من الكلمات المختصرة كما تم تسجيله في هيئة القواعد و المعايير الدولية.

وقام المهندس الألماني "روبير كالينا" بوضع التصميمات الهندسية لورقة اليورو بشكل علمي وعملي متناسب، ووافق عليها وزراء مالية الإتحاد الأوروبي في اجتماعهم سنة 1999¹.

ويتبين من خلال هذه التصميمات الهندسية أنه تم مراعاة كل العصور التاريخية التي مرت بها الحضارة الأوروبية عاكسة كل طموحاتها و آمالها، حيث تختلف هذه الرسوم في كل فئة من فئات اليورو، وكذا باختلاف ألوانها. كما أنها تعبير مشترك بين العام و الخاص الحاضر والمستقبل².

وقد تم اعتماد حرف "E" الذي هو الحرف الخامس من الأبجدية اليونانية EPSILON المرتبطة بمهد الحضارة الأوروبية (حضارة الإغريق القدماء) بالإضافة إلى أن حرف "E" هو الحرف الأول في كلمة³ Europe ويتخلل "E" خطان متوازيان يرمزان إلى الاستقرار ويرمزان إلى قوس وسهمان ينطلقان إلى مستقبل أفضل، وتم كتابة عبارة "اليورو" بكل من الأحرف اللاتينية هكذا "EUROPE" والأحرف اليونانية "EYPO" للتعبير عن الماضي المستمر والحاضر والمستقبل.

ثانياً: فئات اليورو و أنظمة إصداره

بعد الإتمام من التصميمات الهندسية لليورو، الموضوعة من طرف المهندس الألماني التي استغرقت فترة عامين، وبعد الموافقة عليها من قبل وزراء مالية الإتحاد الأوروبي، تم وضع ثلاثة أنظمة رئيسية لإصدار اليورو.

النظام الأول: أوراق عملة نقدية

شأنها شأن إصدار أي ورقة نقدية أخرى، كما أن لها نفس إجراءات الإصدار، الطبع والترقيم والتسلسل الخارجي بالورقة النقدية، وتحمل توثيق محافظ البنك المركزي

¹ - سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص135.

² - محسن أحمد الخضير، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة ، مجموعة النيل العربية 2002، ص.113.

³ - Didier CAHEN, l'euro en jeux et mondialistes pratique ; les éditions d'organisation, Paris, 1997,P454.

الأوروبي وتخضع لمراقبة البنك المركزي عند تداولها. يحكمها قانون وتقبل عند إبراء الذم واستدراك الحقوق استنادا لهذا القانون، وتحل محل كل العملات الأخرى لدول الإتحاد الأوروبي بعد طرح اليورو للتعامل كعملة ورقية، ويتم بعدها سحب العملات الأخرى لكل دولة من التعامل، بحكم أنها ستفقد قوة إبرائها و لم تصبح قانونية ملزمة أي تعامل بعد انتهاء الفترة الانتقالية، بل أنه أثناء هذه الفترة تم تحويل عرضها من العرض العام إلى العرض الخاص، حيث اقتصر التعامل بها فقط عند البنوك أو المصارف التي قامت بسحبها وإحلال اليورو محلها¹.

والعملة الورقية طرحت قانونا و لها قوة الإبراء والقبول العام، وفئاتها السبع هي: 05 يورو، 10 يورو، 20 يورو، 50 يورو، 100 يورو، 200 يورو، و 500 يورو.

النظام الثاني: مسكوكات معدنية

ويطلق على هذه المسكوكات العملات المساعدة أو أشباه النقود وتتجلى وظيفتها في المحافظة على الاستقرار العام للأسعار ومحاربة التضخم.

ويتم تداولها من قبل الأفراد ومحلات التوزيع وكذا الأجانب حيث أنها غير قابلة للتلف، وطرحتها كل من دولتي ألمانيا وفرنسا للتداول سنة 2000، وتساعد الأطفال القيام بعملية الادخار، وهذه المسكوكات المعدنية لها ثمان فئات هي:

سنت، 2 سنت، 5 سنت، 10 سنت، 50 سنت، 1 يورو، 2 يورو، و قد حملت النقود المعدنية لليورو وجهين على النحو التالي:

الوجه الأول: ثابت في جميع الفئات والأحجام الخاصة بالعملة المعدنية وهو يحدد قيمة اليورو.

الوجه الثاني: شكل خاص بكل فئة من الفئات ويختلف من دولة إلى أخرى، ويحمل هذا الشكل طابعا محليا خاص بكل دولة من الأعضاء.

النظام الثالث: إصدار اليورو الحسابي والبطاقات الائتمانية

¹ - مغاوي علي شلبي، اليورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم العربي مكتبة زهراء الشرق للنشر، مصر، 2000، ص.

حيث يعتبر الأول من حيث التطبيق والاستخدام، وتم الاتفاق عليه لاعتماده وتطبيقه منذ أول لحظة أطلق فيها اليورو، هذا ما يعبر عن قمة ذكاء المجموعة لتخطي أي عقبة قد تقع في ظهور اليورو.

وقد تم استخدام اليورو الحسابي منذ 2001 في عمليات الدفع والسداد الإلكتروني والحسابي عن طريق:

- البطاقات الائتمانية.
- الشبكات السياحية.
- السندات الحكومية وسندات الشركات.
- سداد الضرائب والمستحقات الحكومية.
- سداد الديون المستقبلية وعمليات الخصم.
- منح القروض الحكومية وكذلك المساعدات.

المبحث الثاني: العملة الأمريكية "الدولار"

نتيجة للنمو المتزايد للمبادلات العالمية واعتبارا لمحدودية الذهب في مسايرة هذا النمو، وبالتالي تلبية مختلف حاجيات الدول، كان لزاما حدوث تطور مقابل في السيولة الدولية - سواء تعلق الأمر بكميتها، أو بطبيعة العناصر التي تتألف منها - حتى تتم مواكبة عمليات تسوية المدفوعات الدولية.

لقد شكل الدولار الأمريكي إلى جانب الجنيه الإسترليني مصدر خطر في الاحتياطات الخارجية، إذ أن الدولارات والجنيهات بإمكانها الإيقاع بالدول المصدرة لها في عجز موازين مدفوعاتها. وكانت النتيجة أن طرحت مشكلة الثقة في هاتين العملتين. ومع التراجع الكبير للجنيه الإسترليني في الساحة النقدية كعملة رئيسية، بقي الدولار الأمريكي كاحتياطي رئيسي، وعرفت الولايات المتحدة الأمريكية حالات العجز المتتالية لأن المخزون الذهبي لديها لم يعد كافيا لتسديد الحقوق المحررة بالدولار.

التقيد بسقف أعلى لحقوق السحب الخاصة - مقدار يسحبه بلد مدين على بلد دائن أي في حالة فائض - لا يتعدى مقدار السحب على بلد في حالة فائض ثلاثة أضعاف حصته من حقوق السحب هذه.

ونصت الاتفاقية أن صندوق النقد الدولي هو الوحيد من يملك حق تحديد نوع النقود التي يراد سحبها، بخلاف حقوق السحب العادية التي تحقق للبلد الساحب اختيار النقد. وعملية إقراض حقوق السحب الخاصة تتم من خلال اشتراكات البلدان الأعضاء ولا تقرض من الأموال الخاصة بالصندوق.

وتعتبر وحدة حقوق السحب الخاصة وحدة حساب في صندوق النقد الدولي وفي منظمات دولية وإقليمية أخرى، زيادة على بعض الاتفاقيات الدولية التي تعتبرها أساسا كوحدة حسابية، كما تستخدم في حساب الأدوات المالية الخاصة.

المطلب الأول: ماهية الدولار و تطوره التاريخي

يعود أصل كلمة دولار DOLLAR ل "تايلر" والتي هي باللغة الإنجليزية Thaler وهي عملة نمساوية قديمة من الفضة، حيث شغلت مكانة مهمة منذ صكها عام 1519 وبعدها ظهر القانون المصرفي في الوم.أ، تم إصدار عملة الدولار وهي عملة ورقية موحدة الصفات في جميع أنحاء الوم.أ، وأصبحت هذه العملة تتمتع بقوة اقتصادية دوليا والأكثر رواجاً في العالم.

لقد شكل الدولار وعلى مدى فترة معتبرة العملة المهيمنة على الصعيد العالمي ولا يزال إلى يومنا هذا يشكل أهمية بالغة في المعاملات الاقتصادية والمالية والنقدية على المستوى الدولي، وعرف الدولار منذ نشأته المرور بمراحل مهمة في تاريخ النظام النقدي الدولي نبرزها عبر مرحلتين مهمتين كالآتي:

أولاً- المرحلة الأولى: من القرن 18 إلى نهاية الحرب العالمية

بدأت هذه المرحلة في القرن 18 حيث كان التداول النقدي يتم بالنقود الأجنبية، ولم تكن العملة الأمريكية آنذاك، وكانت هذه النقود الأجنبية في الإسترليني والدولار الإسباني وفي عام 1772 تم الإعلان عن التعامل بالحرية التامة بالدولار مقابل الذهب أو الفضة وفي سنة 1785 أعلن الكونغرس الأمريكي عن إنشاء وحدة نقدية وطنية هي الدولار الأمريكي، وقد اتسع تداول الدولار بعد قانون 1900- القانون الذي ينظم النقود

والمؤسسات النقدية، أين تم الإعلان رسمياً عن إتباع المعدن الذهبي¹، فحددت قيمة الدولار بـ 50463.1 غ ذهب، ومنه فأصدار النقود لا بد أن يخضع للتغطية الإلزامية وكان ذلك إلى غاية 1913، وفي نفس السنة تم إحداث النظام الاحتياطي الفدرالي ووضع بكل ولاية بنكا مركزيا بعد تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية إلى 12 مقاطعة جغرافية، ومنه إصدار النقود تبعا للتغطية التالية: 40% من الذهب و 60% من السندات التجارية، واستمر هذا الحال إلى غاية الكساد العالمي (1929-1933) وتم تخفيض الدولار بقيمة 40%، وانتقل في نفس الوقت الاحتياطي الذهبي إلى البنوك المركزية².

ثانيا- المرحلة الثانية: من 1944 إلى 1971

حيث جاءت هذه المرحلة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي خلفت دمارا شاملا لأغلب الدول المشاركة في هذه الحرب، ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية أو بعض الدول الحلفاء، وانهارت اقتصاديا معظم الدول الأخرى من خلال انتشار التضخم، و لإعادة بناء اقتصاديات هذه الدول تطلب ذلك مساعدات خارجية من العملات الأجنبية في مقدمتها الدولار الأمريكي.

ومن الدول التي استفادت من التمويل لإعادة البناء هي الدول الأوروبية عن طريق مشروع مارشال، الذي خصمت من خلاله مبالغ مالية ضخمة لإعادة بناء أوروبا، ووجهت ما قيمته 60% من هذه القيمة لشراء السلع والتجهيزات من الولايات المتحدة الأمريكية ورجع ذلك بدوره بالمساهمة في تطور الاقتصاد الأمريكي ورقبه بما في ذلك الدولار، ومن ذلك كانت نقطة الشمول في النظام المالي الدولي، ومنه التفكير في إيجاد الأطر المؤسسية لنظام نقدي عالمي جديد وذلك بانعقاد اجتماع "بريتون وودز" عام 1944 مما جعل الدولار يستحوذ على مكانة مرموقة في هرم "بريتون و وودز" وهيمنة الدولار إلى غاية سنة 1971، كما شهدت هذه المرحلة توسع الولايات المتحدة الأمريكية داخل

¹ - هشام متولي، الدولار تاريخ النقد الدولي 1945-1977، دار نشر للدراسات والنشر، 1985، ص39-41.

² - Michelle de MOURGUES, " La Monnaie, Système Financier et Théorie Monétaire ", 3 ème éditio, Composé par Economica, Paris, p285.

أوروبا اعتباراً من سنة 1955، سواء بشراء شركات أوروبية قائمة أو من خلال إحداث شركات ومؤسسات جديدة عن طريق الشركات العابرة للقارات، ونتج عن هذا ولادة عالم اقتصادي جديد بلا حدود سمي بسوق اليورو - دولار (الدولار الأوروبي).

لعبت كل من المصاريف الكندية واليابانية والأسترالية دوراً هاماً في سوق اليورو دولار وتنقسم هذه الأسواق إلى فئتين متميزتين هما:

* سوق السندات الأوروبية.

* سوق الدولار الأوروبية.

فالسوق الأولى هي سوق سندات محررة بالدولارات تصدر من طرف شركات أو مؤسسات تديرها مصرفياً جهات غير أمريكية، أما السوق الثانية هي ابتكار بكل معنى الكلمة، وأما مصطلحها فقد استخدم لأن السوق بدأت في الأصل بالتعامل بالدولار في الأسواق الأوروبية، ويعتبر نمو هذا السوق أحد التطورات المهمة في مجال الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ولا تزال كلمة الدولار وكلمة أوروبا الأساس في هذا السوق بالرغم من ظهور أخرى في هذا السوق أو امتداد السوق في حد ذاته إلى مناطق أخرى وذلك لما لهذا السوق من سمات مهمة هي:

- 1- أنها سوق دولية تجمع وتنشر الأموال على نطاق دولي ولا تخضع لأي رقابة قطرية.
- 2- أنها سوق الجملة من خلال المعاملات الكبيرة التي تتم في هذه السوق حيث أن حجم المعاملة الواحدة يزيد عن واحد مليون دولار

ثالثاً - المرحلة الثالثة: ما بعد 1971

أدى إعلان الرئيس الأمريكي لوقف تحويل الدولار للذهب إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات الدولية مما أثر سلباً على الأداء التجاري العالمي، وأدى ذلك إلى عدم الاستقرار في الأسواق والسياسات النقدية والمالية داخل كل دولة، ففي 18 ديسمبر 1971 عقدت اتفاقية "سميث ونيان" وتم تخفيض الدولار مقابل الذهب وارتفع سعر أوقية الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار، وقد سعت الدول الرئيسية من خلال هذه الاتفاقية إلى البحث عن استقرار في أسعار صرف العملات، فتم تخفيض قيمة الدولار

بالنسبة للذهب بنسبة 7.89% ورفع قيمة الفرنك السويسري بـ 7%، وجعل هوامش تقلب أسعار العملات أكثر اتساعا بنسبة تصل إلى 2.25%، بعد أن حددتها اتفاقية "بريتون وودز" بـ 1% فوق أو دون معدل تكافؤ بالنسبة للذهب أو الدولار، إلا أن هذه الاتفاقية فشلت في محاولة إعادة تأسيس نظام سعر صرف ثابت، حيث أن تزايد العجز في الميزان التجاري الأمريكي وتسرب معلومات عن إمكانية تخفيض الدولار أدى إلى نشوب الأزمة النقدية خلال شهر فيفري ومارس 1973 نتيجة البيع الكثيف للدولار الأمريكي.

وخلال المؤتمر النقدي المنعقد في باريس بتاريخ 16 مارس 1973 تقرر تعويم العملات الأوروبية وإعفاء بنوكها المركزية من دعم الدولار مع الاحتفاظ بإمكانية التدخل إذا ما رأت ضرورة لذلك في حالة المضاربة على الدولار¹.

وفي عام 1973 شهد العالم أزمة نفطية تمثلت في تخفيض دول الأوبك للمعروض النفطي ورفع أسعار النفط من جانب واحد، في المقابل شهدت قيمة الدولار الأمريكي تندي خلال فترة (1973-1978) بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى، فقد شهد الدولار الأمريكي تخفيضا ثانيا سنة 1973 بنسبة 10% وعرفت الولايات المتحدة خروج كبير لرؤوس الأموال، وتتلخص أهم أسباب أزمة الدولار في العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي، وحصلت ندرة في الذهب نتيجة لتحويل معظم الدول لأرصدها الدولارية إلى ذهب، إضافة إلى تحقيق ألمانيا فائضا تجاريا بسبب دخول رؤوس الأموال والذهب اتجاهها ما أدى إلى ارتفاع المارك الألماني، كل ذلك أضعف مركز للولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الجزء الأكبر من التجارة الدولية.

وفي عام 1976 تم التصديق على اتفاقية جامايكا والتي تم بموجبها تعديل المادة الرابعة من اتفاقية "بريتون وودز"، وأهم ما جاءت به هذه الاتفاقية هو حرية دول الأعضاء في اختيار ما تشاء من مدن الصرف بما في ذلك التعويم، كما تستطيع هذه الدول أن تنسب قيمة عملتها إلى حقوق السحب الخاصة أو إلى عملات أخرى أو أن تعوم عملتها في سوق الصرف، كما تقرر أيضا من خلال هذه الاتفاقية أن تصبح وحدات حقوق

¹ - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، 2007، ص 358.

السحب الخاصة هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي، وبالرغم من ذلك لم تستطع اتفاقية جامايكا منع تزايد العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المعاملات الجارية للولايات المتحدة، وقد تسبب ذلك في إغراق العالم بالدولارات لسد هذا العجز، وقد استمر الدولار في القيام بدوره كعملة احتياط.

وخلال النصف الأول من حقبة الثمانينيات ارتفع الدولار الأمريكي بشكل غير عادي، إذ وصل سعر صرفه في فيفري 1985 ما يقارب 3.74 دوتش مارك و10.61 فرنك فرنسي بعد أن كان سنة 1979 يعادل 1.7 دوتش مارك و4 فرنكات فرنسي، وخلال فترة (1980-1985) ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية بنسبة 50% من القيمة الاسمية، بسبب ارتفاع معدلات الفائدة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت سنة 1981 ما يقارب 15.9%، و10.4% سنة 1984، و8% سنة 1985 مما أدى إلى جذب الاستثمارات في الأدوات المالية الأمريكية فأرتفع الطلب على الدولار وارتفعت قيمته.

غير أن الارتفاع الذي عرفه الدولار خلال هذه الفترة لم يدم طويلا، إذ بدأ الدولار بالانخفاض منذ مارس 1985 بتوقيع اتفاقية بلازا في 22 سبتمبر 1985، حيث وقع وزراء المالية للدول الصناعية الخمس الكبرى (G5) (أمريكا، ألمانيا الغربية، فرنسا، بريطانيا واليابان) بفندق بلازا بنيويورك هذه الاتفاقية، إذ يتم بموجبها التدخل في سوق الصرف لتخفيض قيمة الدولار عن طريق رفع قيمة العملات الخاصة بالدول الصناعية اتجاه الدولار وإتباع الأساليب الكفيلة لتحقيق هذا الغرض¹.

وكنتيجة لانخفاض أسعار الفائدة في أمريكا وبلوغ المعروض النقدي مستويات عليا خاصة سنة 1985-1986، أدى ذلك كله إلى حدوث انخفاض قيمة الدولار التي استمرت إلى غاية 1980، حين أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على رفع معدلات الفائدة، مما أتاح تصحيحا محدودا للدولار استمر إلى غاية منتصف 1989.

¹ -Philippe DARVISENET, J.pierre PETIT, « échange et économie international », CFPB-Banque Editeur, Paris 1997, P :90.

ومنذ عام 1991 وحتى سنة 1994 تراجع الدولار الأمريكي مقابل المارك الألماني والين الياباني، وبلغ هذا التراجع أقصاه عام 1995، حيث وصل الدولار إلى 80.15 ين ياباني، وببداية الألفية عرف الدولار مستويات منخفضة أمام العملات الأخرى خاصة أمام اليورو، وبدا ذلك واضحا منذ سنة 2002 أين انخفض الدولار بنسبة 15.9% مقابل اليورو و7.5% مقابل الإسترليني، وفي سنة 2004 واصل الدولار في الانخفاض حيث بلغ ما قيمته 0.80 يورو، لينخفض إلى 0.79 يورو سنة 2005، وفي سنة 2008 بلغ سعر صرف اليورو 1.47 دولار أمريكي ثم إلى 1.46 دولار أمريكي في ديسمبر 2009¹.

المطلب الثاني: الدور العالمي للعملة الأمريكية "الدولار"

اتسع استعمال العملة الأمريكية "الدولار" بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وجاء نظام بريتين وودز عام 1944 ليعمق تداول الدولار عالميا، وأصبح بذلك أهم عملة لتسوية الصفقات الدولية.

الفرع الأول: الدولار الأمريكي والاستخدام العالمي للعملة

مما لا شك فيه أن الدولار الأمريكي يتمتع بقوة اقتصادية كبيرة جعلت منه العملة الأكثر تداولاً ورواجاً في جميع أنحاء العالم، فالمكانة التي بلغها تعكس تمتعه بمزايا وتوفره على شروط على غرار أية عملة دولية، ولا تختلف الخصائص التي تتميز بها العملة في النظام النقدي الدولي عن خصائص العملة المحلية فالنقود لها ثلاث وظائف رئيسية، حيث تستعمل كوسيط للتبادل، مخزن للقيمة ووحدة للحساب.

فبالنسبة للوظيفة الأولى نجد أنها تتمتع بنفس خصائص استخدام العملة محليا فالمبادلات بين الأطراف من بلدان مختلفة لا تتم إلا بالاتفاق على عملة للتسوية، وهذا إما باختيار عملة أحد البلدين أو عملة ثالثة تستعمل وسيط بينهما².

أما استعمالها كوحدة للحساب فيكون لتحديد قيمة السلع والخدمات محل التبادل وتحديد الفواتير السلعية، كما تستخدم العملة لتحديد تعادل سعر الصرف، وتعتبر النقود

¹ www.aljazeera.net/nr/excerces/9e085161-Ec4c-4Edb

² - جورج تافلاس، "الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي واليورو" مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، سنة 1998، ص 42.

كمستودع للقيمة مثلا عند الاستثمار خاصة في السوق المالي، حيث يتم اختيار الأصول المالية بالعملة الدولية لغير المقيمين، وتستخدمها البنوك المركزية كاحتياطي للصرف وكمقابل للعملة المحلية، وتختلف العملة المحلية عن العملة الدولية كون الأولى لا تعطي لصاحبها الخيار في حرية قبول التعامل بها داخل إقليم الدولة الواحدة، بينما في المعاملات الدولية لا بد من اختيار العملة المستعملة لتسوية المبادلات، ويكون ذلك بالتفاوض بين الطرفين أو يمكن الاتفاق على استخدام عملة ثالثة حسب قوانين السوق.

وتمنح العملة الدولية مزايا اقتصادية وسياسية للدولة التي تصدرها كتخفيض الرسوم على سلع بلد العملة الدولية، وفسح المجال لها للقيام بمبادرات دبلوماسية أو عسكرية خارج حدودها، وعموما تتمثل أهم العوامل التي تستوجب استخدام العملة دوليا في النقاط الآتية:

أولاً: توفر الثقة في قيمة العملة، إذ يجب أن تتوفر الثقة في أداء التضخم في البلد المصدر للعملة، كما يجب أن تكون لها قيمة مستقرة حتى تكون وحدة للحساب ووحدة للتبادل. فالتضخم المتغير والمرتفع يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، وفي هذا الإطار كان أداء التضخم في الو.م.أ أفضل مقارنة بأدائه في البلدان الصناعية الكبرى منذ الأخذ بالأسعار المعمومة سنة 1973.

ثانياً: ضرورة توفر الاستقرار السياسي لحكومات البلد المصدر للعملة، وفي هذا الصدد تتمتع الو.م.أ مثلا باستقرار سياسي كبير في ظل عدم تجرؤ أي دولة الاعتداء عليها وغياب النزاعات الداخلية وحركات التحرر، ما عدا أحداث 11 سبتمبر والتي اعتبرت أحد العوامل التي بدأت في زعزعة الدولار الأمريكي على المستوى الدولي¹.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية للبلد المصدر للعملة، كحصة البلد في التجارة العالمية من حجم اقتصاده.

رابعاً: يتوفر البلد المصدر للعملة على مالية متحررة وواسعة وكذا امتلاكها لمجموعة معتبرة من الأدوات المالية، كما لها أسواق ثانوية ومتطورة.

¹ - جورج تافلاس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

الفرع الثاني: مكانة الدولار عالميا

إن الوم.أ هي الدولة الوحيدة التي خرجت غير متضررة من الحرب العالمية الثانية مما جعلها تفكر في تقوية اقتصادها وتطويره على غرار الدول الأخرى، وخاصة منها الأوروبية التي انشغلت في إعادة بناء ما دمرته الحرب، ومنه استطاعت الوم.أ من تولى القيادة الاقتصادية العالمية، وبهذا تمكنت من أن تضع لعملتها الدولار مكانة دولية مرموقة وذلك من خلال وجود مجموعة من العوامل¹ :

أولاً: احتفاظ الاقتصاد الأمريكي بمعظم الهياكل سليمة دون تدمير، زد على ذلك تمتعه بثروات هائلة من الموارد الطبيعية والزراعية.

ثانياً: إفراد الدولار الأمريكي بالقيام بدور العملة الدولية ليحل محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي باتفاقية "بريتون وودز" عام 1944 وبذلك استطاع أن يتحكم في السيولة الدولية .

ثالثاً: كان للولايات المتحدة الأمريكية المساهمة الكبيرة في إنشاء المؤسساتين الدوليتين (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير) بسبب قوة الاقتصاد الأمريكي، وكذا امتلاك سيولة نقدية معتبرة، وبالتالي تمكنت من التحكم بشكل كبير في قرارات هاتين المؤسساتين.

رابعاً: أصبح للعملة الأمريكية المكانة والقوة العالمية، حيث استطاع الاقتصاد الأمريكي التحكم في السيولة الدولية، من خلال تمكن الدولار من الانفراد بالقيام بدور العملة الدولية، ليحل محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي باتفاقية "بريتون وودز" سنة 1944.

خامساً: كانت الولايات المتحدة الأمريكية أغنى دولة في العالم في منتصف القرن الماضي، حيث بلغ ناتجها القومي الإجمالي 50 عن مثيله في كندا، وثلاث أمثال نظيره في بريطانيا، وأربع أمثال نظيره في ألمانيا الغربية، وبمقدار خمسة عشر مثيله في اليابان.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد ، النظام النقدي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة 2003، ص118.

سادسا: التقدم التكنولوجي الذي تحتكره الولايات المتحدة الأمريكية جعل منها تحتكر بعض الصناعات على غرار الدول الأخرى، وبالتالي استغلت أمريكا هذا التفوق وأعطته الأهمية البالغة، وبلغ الإنفاق على البحث في الولايات المتحدة الأمريكية الدرجة الأولى عالميا¹.

سابعا: اتساع حجم السوق الأمريكية الموحدة، بحكم أن هذه السوق الموحدة مفتوحة على السلع والخدمات الأجنبية، ويحكم السوق نظام سياسي واقتصادي مستقر اتجاه المتعاملين الخواص².

تتميز السوق الأمريكية بوجود عدد هائل من المستهلكين، والذي بلغ من خلال إحصائيات سنة 2001 حوالي 280 مليون مستهلك، وتتوفر الولايات المتحدة الأمريكية على شبكة نقل متكاملة لنقل الأشخاص والسلع، سواء عن طريق البحر أو البر أو الجو، كما تتوفر على حوالي 250 معبرا للتجارة الداخلية، حيث يتولد عن 20 معبر فقط حوالي 43% من حركة السير الإجمالي، مما يجعلها منفتحة تقريبا على جميع القارات وبالتالي فإن التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تعرف نشاطا لا مثيل له حيث أن جل المعاملات التجارية الأمريكية تتركز مع أوروبا الغربية واليابان وكندا، ومن خلال الجدول الآتي سنبرز هذه المعاملات³.

¹ - ممدوح محمود منصور ، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص57 .

² - Jacques de NOUVELLE, construire son rêve américain, Edition les échos, Paris, 2001.

³ - Michel GOUSSOT, les états unis dans la nouvelle économie mondiale, Edition Armand Colin, Paris, 2000.

الجدول رقم (03): الصادرات والواردات الأمريكية من أكبر المناطق الجغرافية (بملايير الدولارات) خلال الفترتين 1990 و 1999

التغيرات بالنسب	1999	1990	السنوات
70.1	671	389.3	الصادرات
			الدول الصناعية
56.5	396.6	253.8	كندا
98.7	164.8	82.5	اليابان
16.9	55.9	47.8	أوروبا الغربية
44.3	160.4	111.4	جزر أقيانيا
37.5	15.4	11.2	دول أخرى ماعدا دول أوروبا
106	269.7	130.6	الشرقية
33.8	17	12.7	أوبيك
114.3	252.7	117.9	دول أخرى
25.5	5.4	4.3	دول أوروبا الشرقية
117.9	1086	498.3	الواردات
			الدول الصناعية
82.2	545.1	299.9	كندا
112	198	93.1	اليابان
40	162.2	90.4	أوروبا الغربية
90.8	208.7	109.2	جزر أقيانيا
20.45	5.3	4.4	دول أخرى ماعدا دول أوروبا
129.8	449.7	196.1	الشرقية
5.94	39.2	37	أوبيك

157	410.5	159.1	دول أخرى
386	11.2	2.3	دول أوروبا الشرقية

المصدر:

حسن القمحاوي (www.islamonline.net/Arabic/news/2001-03/21/article14.shtml)

المطلب الثالث: عوامل انخفاض الدولار

تعرضت العملة الأمريكية لاضطرابات عديدة خفضت من قيمتها خاصة مع مطلع سنة 2002 واقترن هذا الانخفاض مع عوامل داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: العوامل الداخلية:

إن الانخفاض المتتالي للدولار الأمريكي منذ سنة 2003 راجع لعدة أسباب داخلية تتمثل في:

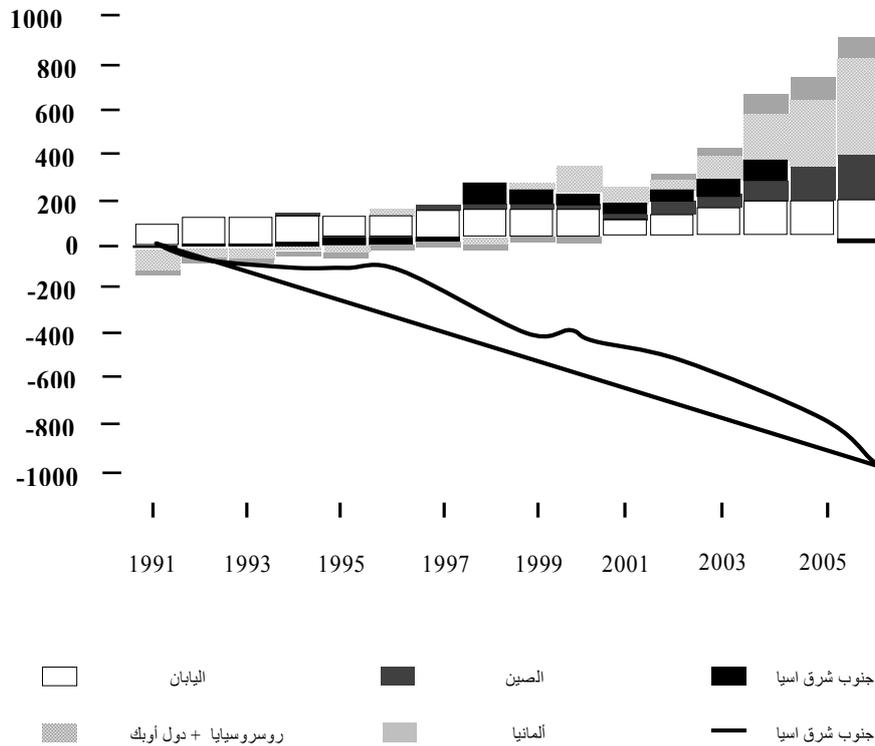
أولاً: عجز الميزانية حيث انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية جعل منها تستنزف قسطاً كبيراً من مواردها، وذلك من خلال الإنفاق على الحروب والسباق نحو التسليح النووي، وبالتالي عان الاقتصاد الأمريكي من اختلالات هيكلية انعكست بصورة واضحة في تفاقم عجز الميزانية العامة، ففي سنة 2001 بلغت قيمة العجز في الميزانية العامة الأمريكية ما قيمته 377.6 مليار دولار لترتفع سنة 2003 إلى 412.7 مليار دولار بسبب الحرب على العراق وارتفاع نفقات التسليح، وشهدت بعدها تراجعاً سنة 2006 إلى 248.2 مليار دولار ثم 160.7 مليار دولار سنة 2007¹.

ثانياً: عجز ميزان الحساب الجاري الأمريكي وبنحو متواصل، فبلغ سنة 2006 حوالي 850 مليار دولار، أي ما يعادل 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً. والشكل التالي يوضح وضعية الميزان الجاري الأمريكي من خلال صافي موازين الحسابات الجارية لدول وأقاليم معينة (1991-2006).

¹- www.cbo.gov(Congressional Budget Office, Office of Management and Budget.)

الشكل رقم (04):

وضعية الميزان الجاري الأمريكي من خلال صافي موازين الحسابات الجارية لدول وأقاليم معينة (1991-2006).



المصدر: "يوناس دوفيرن" و "كارستن باتريك ماير" و "يوأخيم شايدة"، مرجع سبق ذكره، ص 08.

ومن خلال الرسم البياني يتبين أن العجز الحاصل في الميزان الجاري الأمريكي قابله فوائض لدى بعض الدول الأخرى، فعلى سبيل المثال ظل الحساب الجاري الياباني

يتراوح منذ 1991 ما بين 100 و 150 مليار دولار أمريكي، نفس الشيء بالنسبة لدولة الصين الذي ارتفع ميزان حسابها الجاري محققا فائضا كبيرا، حيث ارتفع من 30 مليار دولار سنة 1998 إلى 130 مليار دولار عام 2005 وإلى 200 مليار دولار عام 2006¹.

ثالثا: ارتفاع حجم المديونية بعد استمرار العجز في ميزان الحساب الجاري حيث ارتفعت مديونية الولايات المتحدة الأمريكية مقابل دول العالم بنحو كبير، إذ صار صافي الثروة الأمريكية في العالم الخارجي سلبيا منذ عام 1968، وفي نهاية 2005 قدرت مديونية الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 2700 مليار دولار، أي ما يعادل 21 % تقريبا من الناتج الإجمالي المحلي².

رابعا: تغلب قطاع الخدمات مقابل القطاعات الأخرى، فبعدها كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أعظم الدول وأكثرها إنتاجا فيما يخص المواد الغذائية وكذا ارتفاع إنتاج المواد السلعية، عرفت تناقضا كبيرا في هذا المجال بحيث عرف كل من القطاعين الصناعي والفلاحي تراجعا شديدا، ونمو قطاع الخدمات مما جعل الاقتصاد الأمريكي يعرف تحول نحو الإنتاج الخدماتي، والجدول التالي يبين مدى تفوق القطاع الخدماتي مقارنة بالقطاع الزراعي و القطاع الصناعي.

الجدول رقم(04) : توزيع الناتج الإجمالي القومي اتجاه القطاعات الثلاثة المهمة للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 2003-2005

نسبة القطاع	نسبة القطاع	نسبة القطاع	إجمالي الناتج القومي	العام
الزراعي	الصناعي	الخدمي	دولار أمريكي	
2%	18%	80%	10,997,120	2003

¹ - "يوناس دوفيرن" و "كارستن باتريك ماير" و"يواخيم شايد" ، ترجمة "عدنان عباس علي" ، الدولار واليورو ، مجلة دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي : دولة الإمارات العربية المتحدة ، العدد74، 2008 ،ص8.

² - من الانترنت(حسابات مكتب التحليلات الاقتصادية Bureau of Economic Analysis)2006.

2004	11,734,300	79.40%	19.70%	0.90%
2005	12,487,100	78.30%	20.70%	1.00%

المصدر: رفيفة صباغ و آخرون، "أثر الدولار و اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية العدد 43 سنة 2009.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية (الدولية)

استطاعت أمريكا جذب تدفقات ضخمة من رأس المال الدولي بلغت 2300 مليار دولار من عام 1991 إلى عام 2000، لكن بعد سنة 2001 انخفض رأس المال المتدفق للولايات المتحدة الأمريكية بسبب انخفاض معدلات الفائدة الأمريكية مما أدى إلى ضغوط إضافية على الدولار الأمريكي .

تلعب الصين دورا فعالا في ممارستها ضغوطا على الدولار من خلال تدخلاتها في سوق الصرف محاولة منع عملتها من الارتفاع مخافة على تنافسية صادراتها، ويقدر حجم التدخل الصيني في سوق الصرف من 10 إلى 15 مليار دولار شهريا وتقدر احتياطياتها من الدولار سنة 2007 بـ 1.5 ترليون دولار أمريكي.

المبحث الثالث: المنافسة يورو - دولار

سيطر الدولار على النظام النقدي الدولي لمدة معتبرة من الزمن إذ تحتفظ به البنوك المركزية كعملة لاحتياطياتها بحوالي 60% من احتياطيات العالم، لكن وبظهور العملة الأوروبية للتداول والاستقرار الذي تمتعت به منذ إطلاقها لفترة تجاوزت الثمان سنوات واعتمادها كمستودع للقيمة وعملة لاحتياطيات البنوك المركزية، كما استعمل اليورو لعقد الصفقات التجارية بين الدول الأوروبية وباقي دول العالم، وبهذا أصبح اليورو المنافس الأول للدولار.¹

¹ - أكسل بيرتوش وآخرون، "اليورو أكثر عالمية دائما"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، ص 44.

ومن خلال الجدول التالي سأبرز أهم المؤشرات التي جعلت العملة الأوروبية الموحدة في موضع المنافسة لعملة الدولار

الجدول رقم (05) : أهم المؤشرات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

المؤشر	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية
عدد السكان (1997) (مليون نسمة)	290	267
الناتج المحلي الإجمالي (1997) (تريليون دولار)	7046	6071
النسبة من الناتج العالمي (%)	19	20
النسبة من التجارة العالمية (%)	19	17
معدل التضخم (1997) (%)	1.3	1.5

المصدر: رابح شريط ، "الاقتصاد الجزائري واليورو"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 8 2003 ، ص 56 .

إضافة للجدول أعلاه يمكن إدراج بعض الأوضاع الاقتصادية لدول منطقة اليورو والتي من شأنها أن تكون مجالاً للمقارنة بين منطقتي اليورو والدولار تتمثل فيما يلي:

- امتلاك مصارف الاتحاد الأوروبي مصادر مختلفة من رأسمالها تقدر بحوالي 555 مليار دولار مقابل 233 مليار دولار للمصارف الأمريكية، ومن بين 1000 مصرف عالمي يوجد 330 مصرفاً أوروبياً مقابل 156 مصرفاً أمريكياً .

- في مجال إنتاج النفط تنتج الولايات المتحدة الأمريكية 414 مليون طن ، بينما ينتج الإتحاد الأوروبي 121 مليون طن .
- تستحوذ منطقة اليورو على 16 % من الصادرات العالمية مقابل 10 % للولايات المتحدة ، 6.6 % للصين وتأتي اليابان أخيراً بنسبة 3.5 %.
- في قطاع الخدمات بمختلف أنواعها (المواصلات، النقل، السياحة) تقدر لدى الإتحاد الأوروبي بالضعف مقارنة بالولايات المتحدة .
- بلغ معدل النمو الاقتصادي في الإتحاد الأوروبي خلال سبتمبر 2007 حوالي 2.7 % بينما قدر في الولايات المتحدة الأمريكية 2 %¹.

المطلب الأول : أثر اليورو و الدولار على الاقتصاد العالمي

على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي قوتين اقتصاديتين عالمياً فان لعمليتهما الأثر البالغ على اقتصاديات الدول الأخرى .

الفرع الأول: أثر الدولار على الاقتصاد العالمي

لقد تسببت أزمة الدولار الأمريكي في أزمات نقدية حادة أصابت العملات الأوروبية حيث شهدت هذه الدول اختلالات حادة تميزت بالارتفاع الحاد في معدلات التضخم وانخفاض القدرة التنافسية لمنتجاتها وتخفيض أسعار صرف عملاتها. لذلك سأحاول في هذا الإطار التطرق لأهم الآثار التي تنجم عن التذبذبات في سعر صرف الدولار الأمريكي والاقتصاد العالمي وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: الآثار الكلية

يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي إلى تحسين تنافسية الاقتصاديات الأجنبية خاصة منهم الشركاء الاقتصاديين للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال انتعاش صادرات هذه الدول نحو الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو

¹ - نبيل علي ، نزار قنوع ،"صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 29 ، العدد 02 ، سوريا ، 2007 ،ص127.

في هذه الدول. وبالتالي فإن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي سيؤدي إلى تصدير النمو الاقتصادي للولايات المتحدة نحو بقية العالم.

إلا أن هذا الأثر الإيجابي سيقابله أثر سلبي يتمثل في ارتفاع تكلفة الواردات، خاصة منها المواد الأولية التي في غالب الأحيان تقوم بالدولار الأمريكي، حيث أظهرت بعض الدراسات الإحصائية - الخاصة بالتنبؤ بآثار التذبذب في سعر صرف الدولار الأمريكي على بقية سعر الصرف العالمي، بأن الاقتصاد الفرنسي هو الاقتصاد الأكثر تضررا بتذبذبات سعر صرف الدولار. حيث يؤدي ارتفاع الدولار بنسبة 10% خلال ثلاث سنوات إلى ارتفاع الإنتاجية الصناعية في فرنسا بنسبة 2.5% كما يؤدي إلى ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 1.3%، وقد فسر الاقتصاديون هذا الارتفاع بقرار السلطة النقدية الفرنسية برفع سعر الفائدة بغية مجابهة الضغوطات التضخمية الناتجة على ارتفاع سعر صرف الدولار.

كما أن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي يخفض من حجم المعاملات المفوترة بالدولار وبالتالي ينخفض حجم المبادلات التجارية الدولية، مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي.

ثانياً: الآثار القطاعية

تختلف الآثار الناجمة عن تذبذب أسعار الدولار، على مستوى القطاعات باختلاف هذه الأخيرة بحيث نميز في هذا الصدد بين أثر الاستبدال وأثر الدخل.

فعندما يؤثر التذبذب في سعر صرف الدولار إلى كسب قطاع أجنبي من السوق الدولية على حساب قطاعات من منطقة الدولار، نقول في هذه الحالة أن هناك أثر استبدال أو تحويل، أما عن أثر الدخل فيقصد به النتائج التي تترتب على أثر الاستبدال، كارتفاع معدلات الإنتاجية مثلاً.

ومن خلال الجدول رقم (06) نلاحظ مجمل الآثار المترتبة عن ارتفاع سعر صرف الدولار بنسبة على القطاعات الصناعية الفرنسية.

الجدول رقم (06): أثر ارتفاع الدولار بنسبة 10% خلال ثلاث سنوات (1999)

مؤشر السوق	تغيرات الإنتاجية (بالنسبة المئوية) أو (أثر الاستبدال)			المجموع	
	في السوق الخارجي	في السوق الفرنسي			
قطاعات معرضة للمنافسة من طرف منطقة الدولار					
11.4	3.75	2.91	8.1		الملابس الجاهز
17.3	6.69	2.71	10.8		الجلود والاحذية
23.0	1.39	2.62	5.5		أجهزة المكتب والاعلام الآلي
25.4	2.75	0.75	4.8		وسائل القياس البصري
30.1	0.98	0.52	3.0		عتاد النقل
قطاعات متوسطة التعرض لمنافسة منطقة الدولار					
7.3	0.16	0.17	1.8		منتجات المطاط
7.7	0.35	0.26	2.1		أجهزة غير إلكترونية
8.1	0.12	0.25	1.9		معادن غير حديدية

زجاج	2.2	0.22	0.46	8.2
قطاعات ضعيفة التعرض لمنافسة منطقة الدولار				
التبغ الصناعي	2.0	0.4	0.02	0.2
الطباعة والنشر	1.6	0.03	0.02	1.0
منتجات غير معدنية	1.7	0.04	0.14	2.0
الأوراق	2.8	0.89	0.41	5.5
النسيج	2.9	0.86	0.53	5.8

المصدر: عمر أبو رصاع، على الموقع (www.borsaat.com)

يظهر من خلال معطيات الجدول (06) بأن القطاعات الأكثر تأثراً من ارتفاع قيمة الدولار هي القطاعات الأكثر تعرضاً للمنافسة من طرف منطقة الدولار كقطاعات صناعة الجلود، صناعة الأحذية، صناعة تجهيزات المكتب وصناعة أجهزة الإعلام الآلي. أما عن القطاعات الأقل تأثراً فهي الأقل تعرضاً للمنافسة من طرف منطقة الدولار كقطاعات صناعة التبغ، صناعة المنتجات غير المعدنية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك قطاعات أخرى تأثرت بارتفاع قيمة الدولار رغم كونها غير معرضة بصفة كبيرة للمنافسة كقطاع النسيج وصناعة الأوراق.

ثالثاً: الآثار المالية

بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن تدبب الدولار، فإن هناك آثاراً مالية تتركز أساساً في ظهور ضغوط تضخمية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث ينتج عن الارتفاع في سعر صرف الدولار بنسبة 10 % خلال ثلاث سنوات ارتفاع الأسعار الاستهلاكية بفرنسا بنسبة 3%. كذلك يؤدي التذبذب في سعر صرف الدولار على حركة رؤوس الأموال بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، فنتيجة الارتفاع في سعر صرف الدولار تتجه رؤوس الأموال الأوروبية واليابانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شكل

استثمارات في محافظ الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تمويل الاقتصاد الأمريكي عن طريق هذه الأموال.

كما يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار إلى ارتفاع خدمة الديون المحررة بالدولار مما يزيد من مشكلة تفاقم الديون خاصة في الدول النامية.

الفرع الثاني: أثر اليورو على الاقتصاد العالمي

بعد نزول اليورو إلى الأسواق ودخوله مجال التبادلات التجارية، شكل رقما حسابيا هاما للمودعين، تميزت ردود الفعل بالترحيب به بمختلف دول العالم، الشيء الذي يزيد من قيمته وأهميته نظرا للوزن الاقتصادي الذي يملكه الإتحاد بالاقتصاد العالمي بالإضافة إلى التجارة البينية بين دول الإتحاد¹.

وفيما يلي سنحاول إظهار بعض الآثار المترتبة لليورو على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصاد الأوروبي، واقتصاديات الدول العربية .

أولاً: آثار استخدام اليورو أوروبا

من البديهي أن اليورو مهم للاقتصاد الأوروبي والعالم، وهو ما أهله ليكون منافس الدولار فحقق العديد من الإنجازات التي كانت عند مستوى الاقتصاد الأوروبي. ومع إصدار اليورو ستتقلص حاجة الدول الأعضاء بالإتحاد إلى تسديد قيمة صادراتها بالنقد الأجنبي، لأن العملة المعتمدة بتسديد المبادلات فيما بينها ستكون موحدة، إضافة إلى هذا كان لليورو آثار على الدول الأوروبية نذكرها فيما يلي:

1- تسهيل التبادل التجاري:

يقود تداول اليورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لأنه في ظل العملات المحلية صعب المقارنة بين أسعار سلعة معينة تباع في عدة دول لأنها مسعرة بالمارك في ألمانيا وبالفرنك في بلجيكا وبالليرة في إيطاليا وهكذا. لكن لم يعد بحاجة إلى هذه الحسابات بسبب ظهور اليورو، وهذا الوضع يخلق منافسة شديدة نظراً لشفافية الأسعار.

¹ - شبير عبد الله الحرازي، اليورو واتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين ، الجيزة ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، 2001 ، ص4.

2- إلغاء عمولات المصارف:

نتيجة لإلغاء صرف العملات الوطنية بسبب العملة الموحدة اختفت العملات التي تتقاضاها المصارف لقاء استبدال عملة بأخرى، وهذا أمر على درجة كبيرة من الأهمية خاصة للشركات الصغيرة التي لا تسمح لها قدراتها بمفاوضة المصارف لتقليص العمولات.

3- إلغاء مخاطر الصرف:

لا يقتصر اليورو على حذف العملات بل يلغي كذلك مخاطر الصرف، فلا يمكن لأية شركة التعامل مع بلد ما دون دراسة جدية لتذبذب عملته، فإذا كانت العملة ترتفع وتنخفض خلال فترة قصيرة، تتردد الشركة بل ترفض التعامل معها. فاليورو يلغي هذه المخاطر لعدم وجود عدة عملات، بل عملة وحيدة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يضمنها ميثاق الاستقرار والنمو. ويشجع هذا الوضع على الاستثمار واتخاذ قرارات التصدير والاستيراد ضف إلى ذلك أن الشركات ستوفر الأموال والجهود اللازمة لحساب مخاطر الصرف وتقضي بذلك الحاجة إلى توظيف مختصين بالشؤون النقدية والأسواق المالية الأوروبية.

4- اختفاء التخفيضات التنافسية:

يشجع اليورو إذا التبادل البيئي، لكنه يمنع منعاً تلقائياً أن يكون هذا التبادل لمصلحة دولة على حساب أخرى، نظراً لاختفاء " التخفيضات التنافسية" لعملات المنطقة. والتخفيض التنافسي إجراء يقرره البنك المركزي لدولة ما بهدف تحسين المركز المالي لشركاتها المنتجة والمصدرة ودعم مركز ميزانها التجاري، واليورو لا يسمح إطلاقاً بتحقيق مكاسب للبعض على حساب البعض الآخر، فهو عملة وحيدة ذات قيمة ثابتة تسري على جميع البلدان المنتمية إليه.

وعلى هذا الأساس واعتباراً من مطلع عام 1999 يتعين على الدولة التي تعاني من ضعف صادراتها وزيادة البطالة اللجوء إلى وسائل غير نقدية. ولم تعد المنافسة بطرق نقدية بين الأوروبيين بل أصبحت بين هؤلاء وغيرهم. نتيجة للمكاسب الاقتصادية لليورو

تتحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وسيتوسع نتيجة لذلك السوق الأوروبي من حيث حجم أنشطته، الأمر الذي يتطلب زيادة الواردات من داخل وخارج الاتحاد.

ثانياً: آثار اليورو على الدول المتقدمة

ظهور اليورو معناه ظهور طرف آخر في الصراع للحد من الهيمنة الأمريكية بسبب تداخل المصالح، وسوف تتحدد مجالات التدخل في عنصرين:

- القبول العام الذي تتميز به العملة الأوروبية عند أكثر من 280 مليون نسمة من سكان المنطقة الأوروبية.

- اقتصاد المنطقة، المكونة من اقتصاديات الدول المكونة للاتحاد، سوف يكون ضخم بمساهمة الاقتصاد الألماني والفرنسي.

1- الآثار على الاقتصاد الأمريكي:

إن التكتل الاقتصادي لمجموع الدول الأوروبية، وما لحقه من توحيد عملتها جسد طموحات قائمة منذ زمن، هدفه الاستقرار النقدي والاقتصادي بتقارب مستويات الأداء والنمو بالدول الأعضاء، الأثر الأهم للعملة الجديدة على الاقتصاد الأوروبي. أما عن أثرها على الاقتصاد العالمي فقد تضاربت النقاشات على مستوى العالم بشأن أثر العملة على النظام النقدي العالمي وعلى اقتصاديات الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي، والدولار الأمريكي المنافس القوي للعملة الأوروبية.

لقد أثر اليورو على الاقتصاد الأمريكي وحد نوعاً ما من هيمنة الدولار حسب المحليين الاقتصاديين والماليين وذلك من خلال مدخلين:

أ. التجارة الخارجية:

تجلى تأثير اليورو في حركة التجارة الدولية حيث أدى إلى تحويل التجارة إلى داخل الاتحاد الأوروبي، لأن دول الاتحاد الأوروبي قامت بتقويم صادراتها باليورو وتصديرها، على أساس قبول اليورو لتسوية ثمنها بدلاً من الدولار مما أدى إلى زيادة الطلب على اليورو، وخاصة من الدول التي تعتبر دول الاتحاد الأوروبي شريكها الأول مثل

دول البحر المتوسط، الدول العربية ودول شرق آسيا والدول الأفريقية. في نفس الوقت سوف تؤدي حاجة هذه الدول إلى اليورو لتسديد ثمن إيراداتها من الاتحاد الأوروبي، إلى لجوئها تقويم صادراتها، نحو الاتحاد الأوروبي باليورو أو إلى تكوين احتياطات باليورو أو إلى الحصول على قروض باليورو من أجل الوفاء بالتزاماتها، أو لتسديد العجز في موازينها التجارية وهذا سوف يؤثر على موقف الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

ب. الودائع والاستثمارات:

أدت زيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية الأوروبية إلى زيادة الثقة باليورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء، مما أدى إلى زيادة حجم الودائع والاستثمارات باليورو، وعلى حساب حجم الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي. ومنه فإن ميلاد اليورو شكل تهديد على الدولار الأمريكي، ودفع به إلى الخلف بسبب استحواذه على نصيب في السوق الدولية سواء لتسوية حركة التجارة الدولية، أو كعملة احتياطات دولية لدى البنوك المركزية، أو لاستخدامه في الودائع.

2- الآثار على الاقتصاد الياباني:

تأثر الاقتصاد الياباني بظهور العملة الأوروبية الجديدة اليورو كغيره من الاقتصاديات، لكن تأثر الاقتصاد الياباني غير مباشر، وذلك بسبب ضعف العلاقات التجارية والمالية بين اليابان والاتحاد الأوروبي. وأن حجم هذه العلاقات ليس بإمكانه وضع الاقتصاد الياباني تحت التأثير المباشر لليورو، ونتطرق إلى تأثير الاقتصاد الياباني في المجالات التالية:

أ. الآثار على التجارة الخارجية:

تأثرت تجارة اليابان مع الاتحاد الأوروبي بعد ظهور العملة الأوروبية اليورو وذلك بسبب زيادة القدرة التنافسية للسلع الأوروبية في السوق اليابانية، مما أدى إلى زيادة حجم صادرات سلع الاتحاد الأوروبي إلى السوق اليابانية. في نفس الوقت أحدث اليورو تحول لتجارة الاتحاد الأوروبي إلى الداخل، بمعنى استغناء دول الاتحاد الأوروبي عن شراء

بعض واردتها من اليابان بسبب وجود بديل لها داخل الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى انخفاض حجم واردات الاتحاد الأوروبي من اليابان وهذا انعكس على الميزان التجاري لليابان مع الاتحاد الأوروبي في غير صالح اليابان.

ب. الآثار على العملة اليابانية:

أدى نجاح اليورو في جذب الودائع ورؤوس الأموال إلى التأثير على مراكز الين في الأسواق العالمية، حيث تم تحويل للاحتياطيات الدولية، في مقابل ذلك قامت اليابان بالاحتفاظ باحتياطي من اليورو منذ بداية ميلاده بعكس الوقت السابق لم تحتفظ اليابان بالاحتياطي من العملات الأوروبية.

ثالثا: آثار استخدام اليورو عربيا

يمكن أن نحدد الأثر في بعض النقاط كالتالي:

1- هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية :

تؤثر العملة الجديدة في الالتزامات المالية العربية بفعل هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية. ومقارنة بالفترة السابقة من عام 1996 تراجعت أسعار الفائدة في جميع دول منطقة اليورو بموجب معايير التقارب، فكلما هبطت هذه الأسعار انخفضت خدمة الديون الخارجية الأمر الذي يفضي إلى توفير أموال للدول المدينة، فيتحسن مركز ميزان مدفوعاتها. لكن حجم هذا التوفير يتوقف على أهمية القروض الخارجية المقومة باليورو (أو بإحدى العملات الوطنية الأوروبية). لذلك تستفيد الجزائر والمغرب ومصر من اليورو بسبب الأهمية النسبية لقروضها الأوروبية، في حين لا تحقق الدول العربية الأخرى مثل هذه الاستفادة لأن القسط الأكبر من ديونها مقوم بالدولار.

2 - تحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة:

ونتيجة للمكاسب الاقتصادية لليورو تتحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وسيتوسع إذا السوق الأوروبي من حيث حجم أنشطته الأمر الذي يتطلب زيادة الواردات من داخل وخارج الاتحاد. من هذا الجانب يرتفع الطلب على السلع غير الأوروبية بما فيها العربية. لكن تحقق هذا الأثر الإيجابي يتوقف على درجة

مرونة الأجهزة الإنتاجية العربية في تلبية ذلك الطلب وعلى المدى القصير لا ينتظر إذا تحسن الصادرات العربية بشكل ملحوظ، وبات من اللازم تمتين التعاون الاقتصادي العربي البيني بغية تطوير حجم الإنتاج وتحسين نوعيته في الميدانين الصناعي والزراعي. ولا تقتصر ضرورة التطوير والتحسين على تأثير الأورو، بل تمتد لتشمل النظام التجاري العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات الخارجية والمنافسة الشديدة.

3- الموازين التجارية العربية:

من الزاوية النقدية البحتة وبغض النظر عن الأجهزة الإنتاجية يؤثر الأورو في الموازين التجارية العربية تبعاً للقيمة التعادلية للعملة الأوروبية الموحدة أمام العملات الرئيسية الأخرى كالدولار من ناحية، وتبعاً لأهمية المبادلات من ناحية أخرى. ففي حالة هبوط قيمة الأورو فإنه إذا كانت صادرات دولة عربية تعتمد على الأسواق الأوروبية (البيع باليورو) وإذا كانت وارداتها تتأتى بصورة أساسية من بلدان غير أوروبية (الشراء بالدولار أو بالين) يتضرر الميزان التجاري لهذه الدولة العربية نظراً لهبوط قدرتها الشرائية. والعكس بالعكس، أي إذا كانت أغلب صادرات دولة عربية تتجه إلى الأسواق غير الأوروبية في حين تحتل وارداتها من الدول الأوروبية مرتبة مهمة يتحسن مركز الميزان التجاري. أما في حالة ارتفاع قيمة الأورو مقابل العملات الأخرى يحدث العكس تماماً في الافتراضين السابقين.

المطلب الثاني: اليورو والدولار والعلاقة بينهما

يعتبر الدولار عملة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك مؤهلات اقتصادية قوية زد على ذلك عملة المبادلات الدولية، ومع ظهور عملة الاتحاد الأوروبي أصبح النظام النقدي ثنائي الأقطاب، حيث حولت معظم الدول الأوروبية المتقدمة معاملاتها من الدولار إلى عملة اليورو، ومن هنا بدأ التنافس بين هاتين العملتين.

الفرع الأول: التحدي الذي يمثله اليورو

سيطر الدولار الأمريكي لمدة تفوق نصف القرن على النظام النقدي الدولي إذ تحتفظ به البنوك المركزية كعملة لاحتياطها بحوالي 60 % من احتياطات العالم، إلا أن ظهور اليورو والاستقرار الذي يتمتع به جعله يلعب دورا مهما في معالم النظام النقدي الدولي الجديد، وقد تم اعتماده كمستودع للقيمة وعملة للاحتياطات البنوك المركزية وأصبح وسيلة لتقديم العروض والمنح ووسيلة لعقد الصفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول العالم واحتل وزنا أكبر من الدولار الأمريكي في احتياطات الدول لما تتمتع به استقرار وأصبح المنافس الأول للدولار الأمريكي¹.

وقد تراجع استخدام الدولار نسبيا بمجرد إطلاق اليورو لأن الدول الأوروبية التي كانت تستخدم العملة الأمريكية في بعض مبادلاتها التجارية البينية أصبحت مجبرة على تسويتها باليورو، هذا ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو خاصة من الدول التي تعتبر الإتحاد الأوروبي شريكها الأول، مثل دول شرق آسيا والدول العربية ومعظم الدول الإفريقية، كما تشير البيانات المتاحة أن اليورو هو أهم عملة في إصدار قوانين التجارة في منطقة اليورو والبلدان غير المنظمة لمنطقة اليورو في أوروبا، لكنه نادرا ما يستخدم في معاملات التجارة الدولية خارج منطقة اليورو².

مما سبق ذكره أن اليورو يحظى بمكانة دولية إذا ما قارناه بالدولار وتكمن هذه المقارنة فيما يلي³:

1- إن الخدمات بشتى أنواعها من نقل و سياحة ومواصلات وخدمات مصرفية هي ضعف مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى سبيل المثال تملك أوروبا من الأساطيل التجارية ما حمولته 65 مليون طن، بينما لا تزيد حمولة الأساطيل التجارية الأمريكية على 18 مليون طن.

¹ - شريط عابد ، موقع اليورو في النظام النقدي الدولي وأثره على الاقتصاديات العربية ، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات- جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005 ص 298.

² - أكسل بريتش وأخرون، مرجع سابق، ص 44.

³ - موري فوزية ، آثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية -دراسة حالة الجزائر- ،رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان، 2010 ،ص136.

2- تستحوذ منطقة اليورو على 16 % من الصادرات العالمية في حين تقدر ب 6.6% في الولايات المتحدة الأمريكية و 3.5 % في كل من الصين واليابان على التوالي.
3- يفوق النمو الاقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي مقارنة بالنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ الأول نسبة 2.6 % أما الثاني فبلغ 2 % وذلك خلال شهر سبتمبر من سنة 2007.

4- في المجال المصرفي تمتلك مصاريف الإتحاد الأوروبي مصادر خاصة من رأسمالها تقدر بحوالي 555 مليون دولار مقابل 233 مليون دولار للمصاريف الأمريكية ومن بين 1000 مصرف عالمي يوجد 330 مصرفا أوروبيا مقابل 156 مصرفا أمريكيا. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق في مجال إنتاج النفط الذي يبلغ 414 مليون طن سنويا، بينما ينتج الإتحاد الأوروبي سوى 121 مليون طن سنويا، وبهذا يتوقع الخبراء للعملة الأوروبية مكانة سوف تغير من الأوضاع الاقتصادية في العالم وتخلق منافسة قوية للدولار الأمريكي.¹

الفرع الثاني: الصراع القائم بين الدولار و اليورو

لم يكتب للدولار أن يكون عملة القرن العشرين بعد تربيعة على عرش الاستخدامات الدولية لل عملات لمدة تقارب نصف القرن. فقد استطاعت دول الإتحاد الأوربي بعد جهود مكثفة ومتواصلة إطلاق عملة موحدة قبل انتهاء الفصل الأخير من الألفية الثانية تضم إليها إحدى عشر دولة تتمتع كلها بأداء اقتصادي رائد وسمعة سياسية طيبة. هو الأورو إذن .. جاء ليخلص الشعوب من الهيمنة المحجفة للدولار ويتقاسم معه تركة الصفقات العالمية... فهل سترضى الورقة الخضراء بهذه المنافسة التي ستهدد وجودها والذي دفعت الكثير لبنائه وبقائه ودافعت عنه بكل ما تملك. لاشك أن إطلاق عملة من هذا الحجم له بالغ الأثر على النظام النقدي الدولي، وسيشعل فتيل حرب غير معروفة الأمد ومواجهة ستكون لا ريب شاقة لهما. في البداية كانت ترى الولايات المتحدة

¹ - نبيل علي نزار قنوع "صراع اليورو في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 29، العدد2، سوريا، 2007، ص127.

من خلال تصريحاتها الأولى التي عقبته ولادة اليورو أنها لم ترى في هذه العملة الجديدة النقد الذي يريهم، فحسب مسؤوليتهم اليورو ضعيف، لا ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر مستثمر خارجي في أوروبا، وبهذا بدأت أمريكا في حربها الباردة مع الإتحاد النقدي الأوربي، هذا الأخير الذي رد بيان مثل هذه التصريحات هي نوع من الدبلوماسية لا مصداقية لها، وقد كان للأمريكيين دور سلبي في عملية الإدماج الأوربي وساهموا بسياساتهم النقدية خلال العقود الثلاثة الماضية في العديد من الأزمات المالية، التي كان لها أثرها السلبي على عملية الوحدة الأوربية مستعملة في ذلك يدها الممتدة في قلب أوروبا وهي بريطانيا التي لم تقدم أدنى دعم لدفع عجلة الوحدة، نتيجة المعارضة الشديدة التي أبدتها اتجاه تاريخ إطلاق اليورو، ليضيف بعض المحللين الاقتصاديين الأمريكيين بشأن إعلان التعامل باليورو بأنه مغامرة كبيرة قد تؤدي إلى تصدع كامل لكل ما أنجزته له أوروبا في العقود الماضية، وكأنهم بهذا يؤكدون تشكيكهم في نجاحه. واستمرت أمريكا في لهجتها الدبلوماسية بالقول: إنه ليس هناك ما يدعو للقلق، لكن في أحيان أخرى تميزت هذه اللهجة بنوع من الجدية عندما اعترفوا بأن التأثير يمكن أن يقع إذا لم تستجيب واشنطن للواقع الجديد بسياسات ملائمة كما جاء على لسان وزير الخزانة الأمريكي روبرت روبين: اليورو لا يشكل أي تهديد للدولار، في حال تمكن الحكومة الأمريكية من انتهاج سياسة على صعيد الميزانية تستطيع إبقاء العملة الخضراء محور جذب للمستثمرين الأجانب، وهو يعتبر أن الدولار سيبقى عملة احتياط دولية، مع الاعتراف بأن اليورو لا بد أن يجذب بعض رأس المال. في نهاية الأمر سيعتمد وضع الدولار¹ في النظام المالي على تطور الأحداث هنا أكثر من تطورها في الخارج، فإذا تمسكنا بسياسات قوية وذات مصداقية سيبقى الدولار عملة قوية، لتعبر جهات أخرى عن احتمال منافسة اليورو للدولار، فهذا هو أحد خبراء واشنطن يؤكد: اليورو سيبدأ سريعا

¹ - ضياء مجيد المرساوي "ثورة أسعار النفط 2004" ديوان المطبوعات الجامعية. 2004.

بمنافسة الدولار كأداة احتياط دولي، واعتبر أن اليورو يشكل خطراً على الدولار حتى لو استفادت الشركات الأمريكية من هذا المد النقدي الجديد في أوروبا، لكن الأوروبيين لن يعملوا على استخدام سعر الصرف بين اليورو و الدولار كسلاح تجاري كان هذا مجمل ما ذهبت إليه مختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الأمريكي و إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمامهم - ولو الضمني - بالمولود الأوروبي الجديد وهذا لاقتناعهم الذاتي أنه بإمكان القارة القديمة فعل المستحيلات بنقدها الموحد ومن ورائها قوتها الاقتصادية، فالوضع الحالي لمنطقة اليورو يؤهلها لأن تحتل موقعا هاما في الخريطة الاقتصادية العالمية سواء بعدد سكانها أو ناتجها المحلي الإجمالي أو لحجم المبادلات التجارية الخارجية أو النمو المحقق، وهي عناصر أهلت اليورو لأن يكون عملة قوية منافسة للعملة الأمريكية في النظام النقدي الدولي، إضافة إلى عوامل أخرى يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

1. دور أوروبا السياسي أكثر ذكاء من الدور الأمريكي، فالأولى تحدد دبلوماسيتها بعيدا عن التدخلات العسكرية الفجة الجائرة المباشرة التي تميز ممارسات الثانية والوضع العالمي الراهن يزخر بأمثلة تدل على ذلك.
2. تغلغل المجموعة الأوروبية على الصعيد الثقافي في أغلب بلدان العالم الثالث والذي نتج بالخصوص عن النفوذ البريطاني والفرنسي في القارة الإفريقية وحتى الآسيوية و الأسترالية وكندا التي تزال تنتج بفضل توريثها جماعات حاكمة موالية ثقافيا لأوروبا.
3. إن كثيرا من الأزمات الاقتصادية العالمية تعود أسبابها إلى انفراد الدولار بحجم التبادل التجاري الدولي وهو ما شكل تخوفات باقي بلدان العالم من تداعيات الورقة الخضراء.¹
4. تزايد اندماج الأسواق المالية الأوروبية مما خفض تكاليف الصفقات المالية والحد من تعدد أسعار الفائدة.

¹ - خليق الزبير " العملة الأوروبية وانعكاسها على الجهاز المصرفي الجزائري " رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2001-2002. ص(103-105).

5. الدعامات السياسية التي ستصدر عن أكثر من دولة عكس الدولار الذي يصدر عن سلطة سياسية واحدة.

6. الاستقرار السياسي الذي ميز أنظمة الحكم لمدة لا بأس بها، بما يطمئن المتعاملين المحليين وحتى الأجانب.

وبهذا فإنه بإمكان اليورو مثلما ذهب إليه بعض التحليلات أن يحقق ما يطمح إليه من تواجد فاعل ومؤثر في الأسواق ما دامت عوامل القوة متوفرة وهذا رغم ما ذهب إليه بعض الخبراء الاقتصاديين إلى أن النقد الموحد يحتاج لبضع سنوات قادمة كي يستطيع تثبيت أقدامه في السوق الاقتصادية المالية العالمية لكنهم لم يختلفوا حول الدور الذي قد يلعبه هذا النقد خاصة في إعادة التوازن المفقود للنظام النقدي العالمي المختل بفعل سيطرة عملة وحيدة عليه، وخاصة أن قوة الدولار تكمن في القوة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في العالم وليس في قوته الاقتصادية، وقد وجدت دول أوروبا الغربية أن بدء تعاملها باليورو سيحقق لها عناصر قوة ذاتية هي بحاجة إليها لتحقيق انتعاشها الاقتصادي والسياسي وإنهاء الهيمنة الأمريكية عليها ولا سيما أن العوامل الاقتصادية في مجملها هي في صالحها.¹

¹ - بن بوزيان. الطاهر زباني ، الملتقى الوطني الأول أيام 22/21 ماي 2002 (الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة)، بجامعة سعد دحلب. البليدة.

الفصل الثالث

يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية والخارجية، لاسيما أمام اتساع دور التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية، وتطور أسواق المال الدولية، لذلك يظهر هذا السعر مختلفا اختلافا جذريا في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وذلك باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياسا هاما لحجم معاملاتها، إضافة إلى أن سعر الصرف له أثره الواسع على توازن الاقتصاد الكلي من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، المتمثلة أساسا في معدل التضخم، معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات.

فمعدل الصرف مصدر التأثير على تكلفة السلع والخدمات المستوردة وكذلك ربحية صناعة التصدير، كما يعتبر أحد عوامل السياسة النقدية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

من هذا المنطلق سأتناول في هذا الفصل أهم مراحل السياسة المصرفية في الجزائر ومكانة سوق الصرف الموازي، وأخيرا أهم المبادلات التجارية الخارجية ومدى تأثيرها بسعر الصرف.

المبحث الأول: السياسة المصرفية في الجزائر

تميز نظام سعر صرف الدينار الجزائري لمدة طويلة بالاستقرار، وكان ذلك أمراً ضروريا نظراً للمرحلة التي عاشها الاقتصاد الوطني، والتي تميزت بنظام تسيير مخطط مركزي مرفوق بنظام صارم لمراقبة الصرف أدى إلى انفصال سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي، هذا الوضع أدى إلى اتخاذ سياسة انزلاق وتخفيض قيمة الدينار لمواجهة الأزمة البترولية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول مما حتم التوجه نحو اقتصاد السوق.

المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولاً إلى سعر الصرف المرن. إذ يمكن تلخيص تغيرات أنظمة تسعير الدينار الجزائري عبر مراحل رئيسية.

الفرع الأول: المرحلة الأولى: 1962 - 1970

مباشرة بعد الاستقلال أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، إذ سمحت بإمكانية تحويل ونقل عملتها داخل هذه المنطقة (قامت بوضع حدود لتتقل عملتها خارج هذه المنطقة)، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما دفع بالجزائر في أكتوبر 1963 إلى:¹

- التخفيض من إمكانية تحويل الدينار ومراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم (للحد من استنزاف احتياطي الصرف).
- التخلي عن منطقة الفرنك الفرنسي بقصد تسيير سياستها النقدية وسعر صرفها بصفة مستقلة.

¹ - Youcef Debboub, « le nouveau mécanisme économique en Algérie », office des publications universitaires, Alger, 2000, P. 67

راجع القانون: La Loi n° 64-111 du 10 Avril 1964°

هذه الإجراءات ،كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية - الدينار - حسب القانون 64-11 المؤرخ في أبريل 1964¹ ، والذي تم تحديده بـ 180 mg من الذهب الخالص. فحل الدينار الجزائري DA محل الفرنك الجديد NF بتبادل: 1 NF = DA 21.²

وقد تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، عقب أحداث سنة 1968 اضطرت به إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطاته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، إذ أدى ضعفها خلال هذه الفترة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، و هو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول: 1970 - 1973. أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبتقة عن اتفاقية "بريتون وودز"، وعن تعويم أسعار الصرف، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وقد ساعد هذا النظام الجديد للتسعير على تحقيق هدف مزدوج: أولاً، توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة، من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة، وثانياً السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبائتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

الفرع الثاني: تعويم العملة (1971-1987)

نظراً للأحداث والتطورات الكبيرة التي طرأت على النظام العالمي للصرف من تخلص عن التعادلات الثابتة في سنة 1973 وظهور سعر الصرف العائم، وإقرار صندوق النقد الدولي بحرية كل عضو في اختيار نوع سياسة الصرف المناسبة له، توجهت الجزائر إلى تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة تتمثل في: الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك البلجيكي، الدولار الكندي، الكرونة

¹- Journal Officiel de la république algérienne du 10/04/1964.

² - صندوق النقد العربي، سياسات وإدارة أسعار الصرف في الدول العربية، أبو ظبي، سبتمبر 1997، ص25.

الدنماركية، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الليرة الإيطالية، الفلورين الايرلندي، الكرونة النرويجية، الليرة الإسترلينية، الليرة الإسبانية، الكرونة السويدية والفرنك السويسري. إذ منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً محدداً على أساس وزنها من التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات. و كان هذا التوجه الجديد في تحديد قيمة الدينار الجزائري ابتداءً من جانفي 1974¹. قصد الحفاظ على استقرار الدينار، وكذا استقلالته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية²، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك والمتمثلة أساساً في :

- عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.

- عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري.³

تقدم عملية ربط الدينار الجزائري بسلة عملات مميزة تسمح باستقرار سعر الصرف الفعلي الاسمي، لكن على تغيرات في الأسعار الثنائية مقابل العملات المكونة للسلة، مما يؤدي هذا الوضع إلى رفع خطر الصرف لدى المقررين الاقتصاديين. ويتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري حسب الطريقة التالية:

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي:

$$\frac{\$}{\$} \quad \frac{\$}{\$} \quad \frac{\$}{\$} \quad \frac{\$}{\$}$$

أو

$$\frac{\$}{\$}$$

على أن تأخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $\$/$ أو $\$/$ كمكان لحساب التغير النسبي وترمز هنا:

¹ - محمد راتول، "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم"، مجلة اقتصاديات إفريقيا. عدد: 4، جامعة الشلف، ص244.

²- Ilman M.C, « Note de travail sur l'opportunité de dévaluer le Dinar Algérien », Les cahier de la réforme Tome 05- 02ème édition – ENAG 1990 P116.

³- HADJ NACER Abderrahmane, « Le Pouvoir d'achat du Dinar », les cahiers de la réforme Tom 05, 2ème édition ENAG 1990, P 27.

\$: الدولار الأمريكي

Ji: كل عملة من العملات الصعبة الثلاث عشر التي تكون سلة الدينار الجزائري.

\$/ سعر \$ بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة في سنة الأساس (1974) .

\$/ سعر \$ بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري السائد يوم التسعير.

0: سنة الأساس (1974) n: يوم التسعير.

2- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات بالنسبة للعملات التي منها تتكون سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، أي مجموع التغيرات النسبية $\$/j_i$ مرجحة بالمعامل a_i حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، و يتم هذا الحساب يومياً وفق الطريقة التالية:

$$(\$/) = (\$/) + 1) (\$/) \text{ مرجحة بالمعامل } (a_i)$$

$$(\$/) : \text{ سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.}$$

($\$/$) : سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في 1974 (سنة الأساس).¹

4- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.²

"إن الهدف من النظام الذي اتبعته الجزائر (ربط الدينار بالنسبة إلى سلة عملات) هو ضمان استقرار الدينار، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضع الاقتصادية والمالية الداخلية. ونظراً للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن

¹ محمود، حميدات، رجع سبق ذكره، ص157.

² A.BEHABIB, M. BENBOUZIANE, T.ZIANI, marche de change informel et mesalignement : le cas de dinar.

سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية بالعملات الأجنبية، وهذا جعل بوادر السوق السوداء (الموازي) للصرف تظهر شيئاً فشيئاً، وهذا ابتداء من سنة 1974 كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (07): سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر.

1987	1980	1977	1974	1970	
0.80	0,62	1.3	1.0	1.0	السوق الرسمي
4.0	2.0	1.5	1.1	1.0	السوق الموازي

Source: A HENNI, Essai sur l'économie parallèle. Ed.ENAG

أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة، وأصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية، وهذا ما يتناقض مع السياسة الاقتصادية التي كانت منتهجة. فعلى الرغم من الاختلالات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري، لم تلجأ المؤسسات النقدية إلى تعديل السعر الرسمي الجزائري، حتى يسمح بإعادة التوازن الكلي بل بالعكس أصبح الدولار يساوي 3.84 دينار في 1980 بعد أن كان 4.95 دينار في 1970¹.

وما يمكن أن يلاحظ منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964 (أي خلال المرحلة السابقة والمرحلة الحالية) هو أن سعر صرف الدينار تم تسييره إدارياً، إذ تميز بالاستقرار والثبات لمدة طويلة تفوق العشرين، ويبرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد، الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية. وأدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية ليست اقتصادية للعملة الصعبة، فسعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة (كما كان من

¹⁻ A HENNI. Essai sur l'économie parallèle. Cas de l'Algérie. Edit. Enag 1991.

المفروض أن تكون) وكفاءة الاقتصاد الوطني. أي أنه يوجد انفصال بين سعر صرف الدينار و الواقع الاقتصادي.¹

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة: 1994-1988

أهم ما ميز هذه المرحلة هو الانتقال من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية، ومن أجل هذا فقد أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات منها جعل العملة الوطنية قابلة للتحويل على المستوى الخارجي، حيث تمت عملية تعديل سعر الدينار من خلال نظام الانزلاق التدريجي المراقب الذي طبق من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 وانخفض أثناءها الدينار الجزائري من 4.9 دج /دولار في نهاية 1987 إلى 17.7 دج/دولار في نهاية مارس 1992 .

استقر الدينار الجزائري على هذا الحال إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 1991/09/30 وفقا لاتفاقية "FMI" وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 22.5 دج/دولار واستقر نحو هذه القيمة إلى غاية 1994.

وقبل البدء في جعل الدينار الجزائري قابلاً للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل سعر الصرف الرسمي (تحت ضغط المنظمات الدولية) بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة. وكان هذا التعديل وفقاً للطرق التالية:

أولاً: الانزلاق التدريجي (الربط الزاحف) Crawling peg

"سمح هذا النظام بالقيام بتعديل تدريجي ومراقب لسعر الصرف، وطبق خلال فترة طويلة نوعاً ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991. حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 مارس 1991 بنحو

² - بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية -2004 ص216-217.

210%. وبقي بعد ذلك سعر الصرف (الدينار مقابل الدولار) مستقراً خلال بعض الشهور، ثم تم تخفيض قيمة الدينار في 30 سبتمبر 1991 في إطار اتفاق "stand-bay" الرابط بين الجزائر وصندوق النقد الدولي. والأجدر بالذكر، هو أن هذا النظام يحقق مرونة لقيمة التعادل للدينار، والتي تعتبر مفيدة في حالة تواجد صدمات خارجية.¹ ويمكن أن نشير هنا إلى أنه كان هناك من تحدثوا عن فعالية حل وسطي ومؤقت (نظراً لسلبيات نظام الربط الزاحف وعدم توافق الاقتصاد الجزائري مع شروط تخفيض قيمة العملة) يتلخص في تأسيس سعر صرف مزدوج، وكان ذلك ما بين 1991 وسنة 1993. وتتمثل فائدة هذا النظام المدار (الذي كانت الجزائر ترغب في تطبيقه في جويلية 1991) في أنه لا يحدث اضطرابات في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية. ولكن قد تم إقصاء هذا النظام والالتزام بما حدده صندوق النقد الدولي (تخفيض قيمة العملة) وهذا لأسباب من بينها وجود السوق الموازي الذي يعيق تواجد سعرين للصرف. وفعلاً تم الفصل في ذلك و حصل استمرار في تخفيض قيمة الدينار إلى غاية مارس 1991 ثم في 30 سبتمبر 1991.² ويعود سبب هذا الانزلاق إلى:

- ضعف احتياطات الصرف المتاحة.
- زيادة ثقل خدمة الدين.

والجدول التالي يبين تطور سعر صرف الدينار في هذه المرحلة:

الجدول رقم (08): سعر صرف دولار/دينار خلال الفترة 1991/1988

الفترة	1988	1989	1990	1991	90/91
1 دولار/دج	6.73	8.03	12.2	17.8	22.5

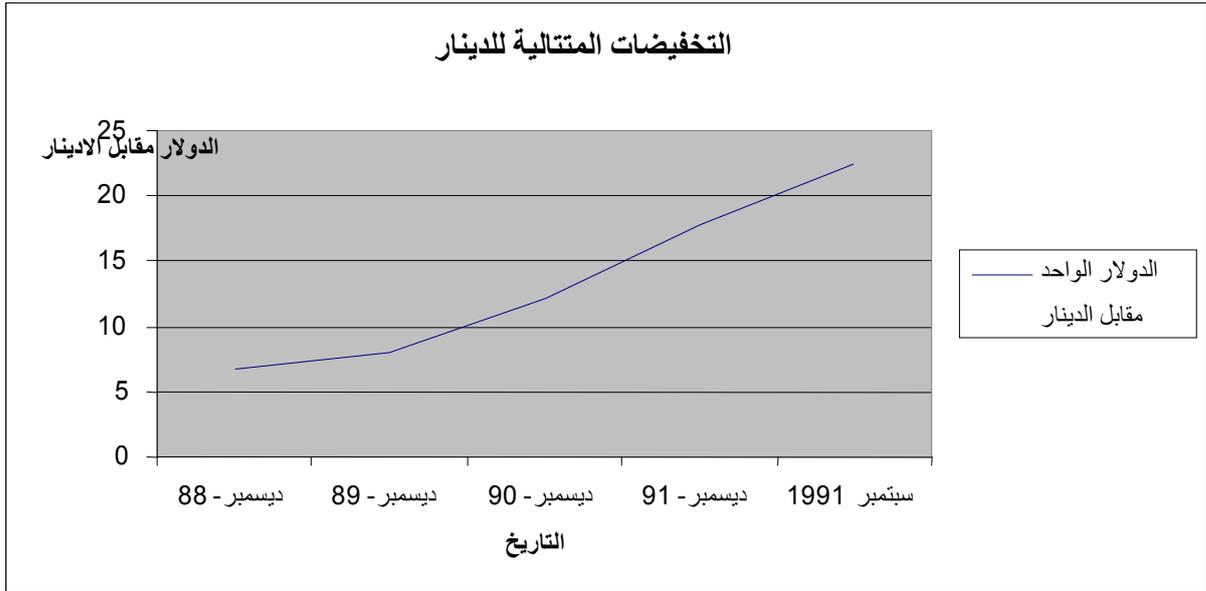
المصدر: بنك الجزائر

ويمكن تبيان معطيات الجدول أعلاه من خلال الشكل التالي:

¹ - Hocine BENISSAD, « Algérie : la planification socialiste à l'économie du marché », ENAG édition, Alger, 2004, p 108.

² - خليلي كريمي زين الدين ، حميدات محمود، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، صندوق النقد العربي.معهد السياسات الاقتصادية ، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد 3، ص 164.

الشكل رقم (05): التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري.



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (12)
ثانياً: التخفيض الصريح

من بين الإجراءات الجديدة التي جاءت في ظل الإصلاح الهيكلي يمكن أن نذكر تأسيس كل من: قانون القرض والنقد، قانون استقلالية المؤسسات، قانون البنوك ودفاتر الإصلاحات. وما يمكن أن نشير إليه هو أن من بين أهداف قانون القرض والنقد هو إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني. وفعلاً، فقد اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قراراً بتخفيض الدينار بنحو 22 ديناراً للدولار وهذا ليصل إلى 22,5 ديناراً للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994. ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أُجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10%، كان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40,17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/ دولار¹.

ومن جانب آخر، فمن بين ما أوصت به الإصلاحات نجد: إمكانية وصول أو دخول المؤسسات الخاصة في أسواق الصرف الرسمية عن طريق وساطة غرفة التجارة

¹¹ عبد الله منصور، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2007، ص 352.

وكذا السماح بقابلية التحويل الجزئي للدينار انطلاقاً من سنة 1991 ثم تحقيق التحويل الكلي في سنة 1993.

وقد بدأ البنك المركزي في سنة 1994 بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير اليومية بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك (أي عن طريق التقريب فيما بين البنوك حول عمليات سوق الصرف) ويترجم هذا بالتحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم.¹

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة: ما بعد 1994

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995، وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك (في جانفي 1996) عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض والطلب،² لكن هذا التوجه الجديد في تحديد سعر الصرف، لا يمنع بنك الجزائر من التدخل في سوق الصرف.

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف (خاصة ما بين 1995-1998)، والتي تعتبر من أهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي عمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، ويمكن جمع هذه الإجراءات في التالي:³

- إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما أن نظام الحصص المحددة ألغي ابتداء من جانفي 1996، و ذلك كخطوة أولى في اتجاه نظام تعويم العملة.

¹ علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 1996.

² Fatima BEN YOUCEF, « la politique de change en Algérie (avec référence à l'Albanie) » mémoire de magistère, université d'Alger, 2005-2006 p.115.

³ - تم استعمال المواقع التالية:

- <http://news.maktoob.com/forum/news4280>.
- www.djelfa.info/vb/showthread.

- رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992، ومتابعة تحرير الصرف للوصول إلى تحويل الدينار على كل المعاملات الجارية.
 - تم العمل فعلياً سنة 1994 بقابلية تحويل الدينار في المعاملات التجارية التي شرع فيها منذ سنة 1991، لأنه تم فعلياً تحرير عملات الدفع على الاستيرادات انطلاقاً من هذه السنة.
 - تم البدء في التحويلات الجارية للدينار فيما يخص الخدمات انطلاقاً من جوان 1995، حيث تم ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج (تسمى هذه النفقات بالمعاملات الجارية غير المنظورة) وهذا في حدود مبلغ أو سقف سنوي.
 - ترخيص دفع نفقات السياحة في الخارج في أوت 1997، وتم التطبيق الفعلي لهذا الحق منذ 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبانك البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، وهذا في حدود سقف سنوي.
 - تبني الجزائر منذ سبتمبر 1997 نصوص المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي، إذ يعني هذا قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية.
 - السماح بإنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996.
 - تخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي ويساعد ذلك في تقليص اللجوء إلى السوق السوداء لكون أن هذا الفارق أصبح في حدود ثلاث فرنكات فرنسية، حيث أن سعر الفرنك يصل إلى 14 دج في السوق السوداء، و هو في حدود 11 دج مع أواسط سنة 1999.
- ولقد ساعدت هذه الالتزامات الدولية في تأسيس نصوص المواد 38-40 لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الخاص بالمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية وحركة رؤوس الأموال، والذي تم التوقيع عليه في أبريل 2002.¹

¹ - Abdellatif BENACHENHOU, « l'Algérie aujourd'hui un pays qui gagne », 2004, p.103-104.

وفي بداية سنة 2003 خفض البنك المركزي من قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وذلك لغرض الحد من ارتفاع الكتلة المتداولة في الأسواق الموازية خاصة بعد ارتفاع قيمة الدينار في السوق الموازي عن قيمته في السوق الرسمي. وفي السداسي الثاني من نفس السنة (من جوان إلى غاية ديسمبر 2003) ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% ثم وصل سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الواحد سنة 2005 حوالي 73.36 و 91.30 مقابل واحد يورو ثم انخفض سنة 2006 إلى حوالي 72.64 للدولار و 91.24 بالنسبة لليورو وواصل الانخفاض إلى غاية نهاية 2007 حيث بلغ 66.82 بالنسبة للدولار، أما بالنسبة لليورو فقد عرف ارتفاعا في هذه الفترة حيث قدر بـ 98.33 ومجمل تطورات سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار سأدرجها من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(09): تطور سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار خلال الفترة(2005-2011)

(2011)

العملة الأجنبية	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدولار	73.36	72.64	69.36	63.86	72.72	73.93	76.04
اليورو	91.30	91.24	94.99	96.91	104.69	103.47	106.51

Source : www.banque-of-Algerie.dz/march2.htm

من خلال المراحل الأنفة الذكر تم التطرق إلى نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر أثناءها نظام الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة هي الفرنك الفرنسي، ثم نظام الربط بسلة من العملات الصعبة بسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت وتبني نظام صرف ما بين البنوك في إطار نظام الصرف العائم والمدار المرتبط بالدولار الأمريكي بحكم أن معظم الصادرات مقومة بهذه العملة أي أن سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيضه أو الزيادة في قيمته.

المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر

تتميز الكثير من الدول، خاصة الدول السائرة في طريق النمو، بتواجد سوقين للصرف؛ أحدهما رسمي، والآخر موازي. أما الأول فهو ذلك السوق أين يتحدد السعر القانوني أو المفروض للعملة، وفيما يخص السوق الموازي فهو "سوق حر، يتحدد فيه سعر العملة الأجنبية (أو المحلية) عن طريق الممارسات التقليدية للعرض والطلب كما أنه يعتبر على خلاف السوق الرسمي، إذ يرتبط بعملة واحدة: في حالة الجزائر ارتبط بالفرنك الفرنسي، ثم ارتبط بعد تأسيس العملة الأوروبية الموحدة باليورو.¹

إن مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة كثيرة، والهدف منها هو حماية الاحتياطات الدولية في حالة الاختلال في ميزان المدفوعات. وبالنسبة للجزائر، فإنه من أجل التحكم في التيارات السلعية أو المالية مع الخارج، قررت الحكومة منذ الاستقلال عدم تحويل العملة الوطنية، ونظمت تحويلها واستيراد وتصدير العملات الأجنبية. ولكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف قد ساعدت على ظهور سوق سوداء (موازية) للعملات الأجنبية تقع فيها الصفقات بالنقود السائلة.

الفرع الأول: محددات سعر الصرف في السوق الموازية

ويمكن أن نذكر عوامل العرض والطلب التي يتحدد بها سعر الصرف الموازي في الآتي:

- بعض الواردات (خاصة الاستهلاكية).
- تحويل رؤوس الأموال.
- المدفوعة الغير منظورة.

¹- Michael NOWAK, Black markets in foreign exchange , Finance et développement Mars 1985.

- التصدير.
- التهريب.
- السياح.
- الدبلوماسيون.
- العمال الأجانب.
- تحويلات المغتربين.
- تسعير بأكثر بالنسبة للواردات و بأقل بالنسبة للصادرات (*transfert pricing*).

الفرع الثاني: أسباب ظهور السوق الموازي في الجزائر

يمكن أن نرجع أسباب السوق الموازي بصفة عامة إلى عملية فرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية والصراف الأجنبي (وهي نفسها السياسة التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال). أي أنه لم ينشأ سعر الصرف الموازي في السوق الموازي بسبب عوامل نقدية أو اقتصادية فقط لكن كانت هناك عوامل تأسيسية كذلك. و يمكن أن نلم بهذه العوامل إلى غاية سنة 1991 في الآتي:¹

- التصرف العدواني باتجاه القطاع الخاص أو العقبات الموضوعية أمام انفتاحه، مما أدى إلى التوجه نحو الاستثمار في الخارج أو الميل نحو الأنشطة التي تتم في الخفاء (*activités souterraines*).
- النذرة الكبيرة أو الشاملة التي أجبرت الأعوان الاقتصاديين على التموين من الخارج.
- فائض السيولة التي يحوزها الأفراد (والتي يتم تحويلها إلى عملات أجنبية).
- تطبيق مراقبة صارمة للصراف.
- تواجد حجم كبير من المغتربين والذين اعتبروا على المدى الطويل كمولين للعملة الأجنبية في السوق الموازي.

¹ - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية، القاهرة، 2005 ص45.

كما يمكن أن نتكلم عن سبب آخر، يتمثل في تواجد عامل التضخم الذي تعاني منه أغلبية الدول السائرة في طريق النمو، إذ في هذا الوضع اعتبرت العملات الأجنبية مخزناً للقيمة.

وفي مثل هذه الوضعية يتطور سعر الصرف الموازي، إذ يتوجه من يرغب الحصول على العملة الصعبة إلى شرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلاً من السوق الرسمي. ويمكن أن نبين تطور سعر الصرف الموازي مقارنة مع سعر الصرف الرسمي من 1970-1996 من خلال الجدول التالي:

الجدول (10): تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر (الوحدة فرنك فرنسي)

السنوات البيان	70	74	77	80	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	96
السعر الرسمي	1	1,1	1,3	0,62	0,61	0,71	0,8	1,2	1,5	1,8	3,75	4,36	4,2	10,5	11,1
السعر الموازي	1	1,4	1,5	2	3	4	4	5	6	6,8	7	9,5	10	12,5	14,2

المصدر: بنك الجزائر

يمكن أن نستخرج من الجدول مجموعة من الملاحظات تتمثل فيما يلي:

يتبين من الجدول (10) أنه بعد سنة 1974 ظهر السوق الموازي في الجزائر وهذا نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة، إذ لم يتوقف سعر الصرف الموازي عن التطور إلى غاية سنة 1996. وقد شاع انتشار هذا السوق مع بداية الثمانينات وخاصة من سنة 1986 بسبب الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها الجزائر والناجئة عن تدهور أسعار المحروقات التي أدت بدورها إلى انخفاض مداخلك الصادرات بحوالي 56.5% من نفس السنة (1986).

لقد أدت سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، وليس هذا السبب فقط بل أيضاً إتاحة الصرف للمؤسسات

المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامي (الرسمي) لتمكينها من استيراد حاجياتها وفق ضوابط محدودة كالجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، وإعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين وذوي المهمات المحددة، أدى إلى تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازية بجزء معتبر. وهذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف الموازي واقترابه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002.

ولما كان متوسط سعر الصرف الموازي في السوق الموازي وصل حدود 16 دج تقريباً للفرنك الفرنسي خاصة خلال فترة وسط التسعينات، أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي، فقد أدى هذا إلى استمرار نشاط السوق الموازي، مما يعني تواجد خسارة بالنسبة للنظام المصرفي وخزينة الدولة.

غير أن سياسة الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف التدريجي المنتهجة، قد كان له آثار على حركة الأموال الكبيرة، من حيث تقلص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي وعلى سبيل المثال فإن انتقال سعر صرف الفرنك الفرنسي بالنسبة للدينار إلى 9 دج، أدى إلى انخفاض سعر الصرف الموازي إلى 14 دج للفرنك الواحد بعدما كان 16 دج، و وصول سعر الصرف الرسمي إلى حدود 11 دج أدى إلى انخفاض سعر الصرف الموازي إلى حدود 12.5 دج، أي تقلص الفارق إلى حدود 1.5 فقط.¹

وبالرغم من أن دخول اليورو حيز المعاملات التجارية منذ جانفي 2002 كان يمكن له أن يضر باتجاه التقارب بين السعريين الرسمي والموازي، إلا أن جمهور المتعاملين كان سريع التعامل به، ولم يحدث الانحراف إلا في حدود متوقعة بفعل مرونة الجهاز المصرفي واستعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة للمتعاملين خاصة تجار العملة الصعبة في السوق الموازي، الذين ضخوا أموالهم المتكونة جوهرياً من العملات الأوروبية وأساسها الفرنك الفرنسي، في حساباتهم الجارية بالعملة الصعبة بغية تحويلها إلى اليورو، وهو ما عزز الاحتياطي الرسمي. غير أنه يتوقع ألا يدوم ذلك طويلاً بسبب

¹ - محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 247.

الاعتقاد باحتمال قيام نسبة كبيرة من هؤلاء بطلب أموالهم باليورو لاستخدامها في أغراض مختلفة لاحقاً، جعل السوق السوداء لا تتأثر بشكل كبير بعملية الانتقال من نظام العملات الأوروبية المتعددة إلى نظام اليورو. كما أن الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمبر 2002 وجانفي 2003 ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي للسعرين.¹

ولقد كان لتنامي الاحتياطات من العملة الصعبة خلال السنوات القليلة السابقة إضافة إلى تدني الديون الخارجية إلى أدنى مستوياتها منذ عقدين، الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري، خاصة بتزامن هذه الفترة مع تنفيذ منع استيراد السيارات القديمة وكذا إلغاء البيع بالتقسيط فيما يخص السيارات. إذ يجني الدينار الجزائري في هذه الظروف مكاسب هامة مقابل اليورو باعتباره العملة الأكثر شراء عن طريق الدينار، وهذا ما أدى إلى التقارب الشديد لسعر صرف اليورو والدولار بالنسبة للدينار خاصة بين السوق الرسمي والموازي.

وخلاصة القول، فإن أساس نجاح عملية إقصاء السوق الموازي هو تحرير التجارة الخارجية والصرف، كما هو الحال في 1991 و2004. ولكن إتباع هذا الأسلوب على طول فترة 1986-1991 التي شهدت توسع سوق الصرف، قد اصطدم بحواجز يتعذر عبورها، تتمثل في الاختناق المالي للجزائر.²

المبحث الثاني: تحليل المبادلات التجارية الخارجية

لدراسة هيكلية التبادلات الخارجية الجزائرية سأبرز مقارنة التبادلات التجارية المنجزة خلال سنوات مختلفة. كما تبين هيكلية التبادلات الخارجية الجزائرية نوع السلع المعتمد عليها في الواردات أو الصادرات، وكذا توزيعها حسب الممولين المتعامل معهم في إطار المبادلات الخارجية، بمعنى التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات مع تبيان كل هذا لعدد من السنوات الأخيرة، وبالتالي إعطاء وضعية للميزان التجاري.

المطلب الأول: خلفية تاريخية للمبادلات التجارية (1974-1999)

¹ - محمد راتول، مرجع سابق، ص 248.

² - Hocine BENISSAD, op. cit, p 112.

إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يمثل مكسبا ثميناً لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية وتوجيهها، حسب ما تمليه المصلحة الوطنية. إن ممارسة هذا الاحتكار وطرق تنظيمه وتسييره ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره والقضاء على البيروقراطية وضمان التموين السليم للاقتصاد الوطني بأقل تكاليف.

لقد شهدت سنتا 1970 و 1971 تعميم احتكار الدولة للتجارة الخارجية بصفة عامة والواردات بصفة خاصة، حيث في سنة 1971 استفادت حوالي 20 مؤسسة عمومية من منح الاحتكار ومراقبة 80 % من التجارة الخارجية، وهذا من أجل الوصول إلى إقامة صناعة قوية، تنشيط وترقية الصادرات والتقليل من الواردات، غير أنه يعاب على هذه الطريقة أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسات (الإنتاج، التوزيع، الإنتاج والتوزيع في نفس الوقت)، والوظيفة الجديدة (الاستيراد)، إلى جانب غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للاستيراد (خاصة في إطار المؤسسات المستفيدة من احتكار الواردات)، فهذا ما خلق وضعية لم تسمح لا للكيفيات الإدارية التي تحكم تطبيق هذه الوظيفة، ولا للعلاقة المراد الحفاظ عليها بين وظيفة الاستيراد والوظائف الأخرى التي تقوم بها.

إن هذا الاستيراد الذي أوكل القيام به للمؤسسات العمومية تم تصنيف محتوياته (سلع) إلى قائمة تفرعت إلى جزأين:

القائمة A: وتخص المنتجات التي تمارس المؤسسة العمومية عليها احتكارا فعلياً مع إبعاد كل مؤسسة أخرى (عمومية أو خاصة)، يعبر عنه بالاحتكار العملي.

القائمة B: تحتوي على المنتجات التي تحتكرها المؤسسة مع إمكانية استيرادها من قبل المستوردين العموميين بشرط أن تبقى ضمن حاجاتهم الخاصة.

الفرع الأول: المرحلة الأولى (1974-1994)

من خلال ما ورد مسبقاً من احتكار التجارة الخارجية من قبل الدولة سأبرز أهم صادرات وواردات الجزائر عن طريق تبيان تاريخ المبادلات التجارية الخارجية للجزائر

وبالتالي تبيان وضعية الميزان التجاري للجزائر عبر فترات معينة (1974-1994) وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي.

الجدول (11): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1974-1994)

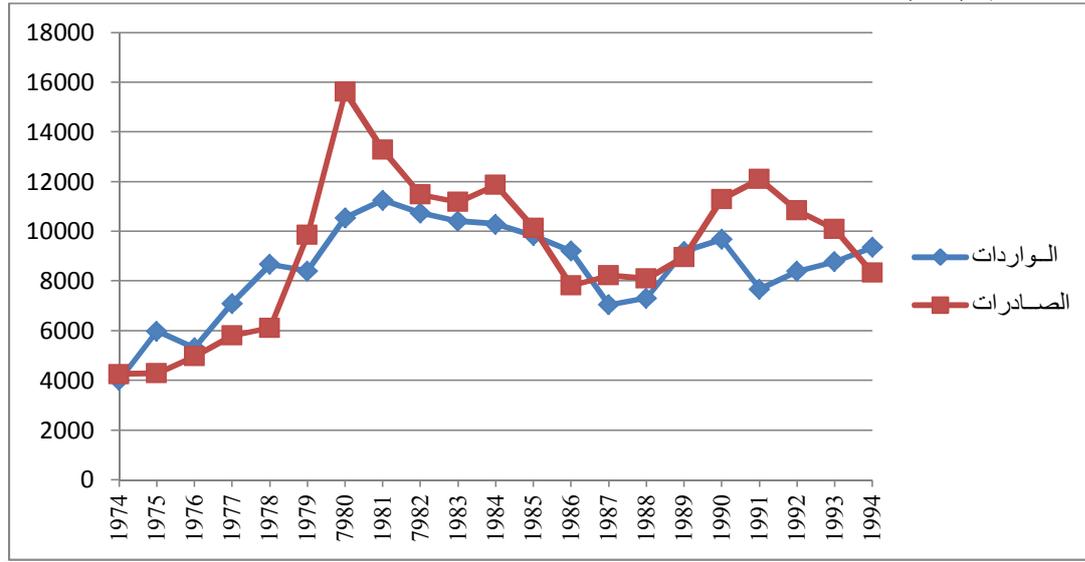
الوحدة: مليون \$

السنوات البيان	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الواردات	4024	5993	5318	7102	8675	8410	10552
الصادرات	4259	4292	4977	5805	6117	9873	15613
م.التجاري	235	-1702	-341	-1297	-2558	1463	5061
م.التغطية	106	72	94	82	71	117	148
السنوات البيان	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الواردات	11259	10743	10415	10292	9840	9213	7056
الصادرات	13283	11481	11183	11869	10145	7820	8233
م.التجاري	2024	738	768	1577	305	-1393	1177
م.التغطية	118	107	107	115	103	85	117
السنوات البيان	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الواردات	7323	9208	9684	7681	8406	8788	9365
الصادرات	8104	8968	11304	12101	10837	10091	8340
م.التجاري	781	-240	1620	4420	2431	1303	-1025
م.التغطية	111	97	117	158	129	115	89

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

و يمكن إيضاح معطيات هذا الجدول من خلال الشكل (06) كما يلي :

الشكل رقم (06): منحنى الصادرات والواردات الجزائرية خلال 1974-1994



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (11)

من خلال الجدول رقم (11)، وإذا استثنينا سنة 1974 يمكننا القول أن الميزان التجاري استمر في وضعيته السالبة إلى غاية 1978 وهذا راجع إلى زيادة كميات الواردات حيث بلغت سنة 1978 ما قيمته 8675 مليون \$، هذا ما يعني اللجوء للسوق الخارجية لتمويل السوق المحلي، سواء سلع الاستهلاك العائلي أو الإنتاجي حيث أنه خلال تلك الفترة سجل معدل الاستثمار معدلات مرتفعة جدا، مما يعني الحاجة المتزايدة للمواد الأولية والنصف المصنعة أمام قلتها على المستوى المحلي ليستعيد الميزان التجاري وضعيته الموجبة سنة 1979 التي استمرت طيلة عشرية الثمانينات، باستثناء سنة 1986 التي سجل فيها عجزا قدره 1393 مليار \$، وهذا راجع أساسا إلى أزمة النفط آنذاك من خلال اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفاض سعر صرف الدولار. نتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار \$ سنة 1985 إلى 7,9 مليار \$ سنة 1986، أي انخفاض قدر بـ 4,8 مليار \$ خلال سنة واحدة، أي نسبة انخفاض 38%، وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات و على زيادة المديونية الخارجية للجزائر.

كما يتبين من الجدول رقم (11) أن الميزان التجاري سجل فائضا من سنة 1990 إلى سنة 1993 وحقق أكبر فائض له سنة 1991 حيث بلغ 4420 مليون \$ أي بمعدل تغطية 157.54%، في حين قدر معدل التغطية لسنوات 1990، 1992 بـ 116.73%، 128.92%، 114.83% على التوالي، حيث عرفت هذه الفترة تضيقا كبيرا على المبادلات من قبل الحكومة.

ويعود هذا الانخفاض في معدل التغطية وفي جزء كبير منه لانخفاض الصادرات بنسبة 10.45% ما بين 1991 و 1992، ونسبة 6.88% ما بين 1992 و 1993 وهذا راجع أساسا لانخفاض أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل من البترول من 20.4 \$ إلى 17.8 \$ ما بين 1991 و 1993 على التوالي، وكذا انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى جعل قيمة الصادرات مرتفعة مع أن حجمها قليل، كما أثر هذا الانخفاض على الواردات مما ترتب عليه انخفاض الميزان التجاري.

إضافة لما ذكر في هذه المرحلة فيما يخص وضعية الميزان التجاري عبر سنوات مختلفة، فإن هذه المرحلة تعتبر مرحلة حاسمة باختلافها عن المراحل السابقة من ناحية الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري. "إذ تميز هذا الأخير على طول هذه الفترة بنوع من عدم التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي. بمعنى آخر، شهدت قدرة الجزائر في تسديد مدفوعاتها تراجعاً ملحوظاً بسبب تناقل ديونها الخارجية خدمات الديون من جهة، وانخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 من جهة أخرى، وإضافة إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج. وما زاد حدة حالة عدم التوازن هذه هو وجود مغالاة في تقييم الدينار الجزائري، مما دفع إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة."¹ وهذا كله أدى إلى عجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات، إذ نتج عن هذا العجز تباطؤ في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي (إذ يعتبر هذا الأخير تابعا للسوق

¹Mohamed ACHOUCHE et Hamid KHERBACHI, « le dinar algérien, monnaie sur ou sous-évalué : une approche par le taux de change réel et la théorie de la PPA », *laboratoire MECAS*, les cahiers du MECAS, n°2 avril 2006, p 140.

(العالمية). وتميزت هذه المرحلة بظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني (التخطيط، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، القانون العام للعمال ... الخ). إذ كان الهدف هو تنشيط الاستثمار الإنتاجي وتسهيل عمليات التجارة الخارجية، كما ظهرت عدة تشريعات وقوانين تحدد طرق الاستثمار. و الملاحظ كذلك أن الدولة أصبحت محتكرة للاقتصاد، إذ صارت الاستيرادات خاضعة لما يسمى بالترخيص الإجمالي للاستيراد *AGI*

(*Autorisation globale d'importatio*) و كل منتج لا يدخل في هذا الإطار يجب أن يكون له ما يسمى بإيجار الإستراد (*licence d'importation*). كما أصبحت كل عمليات الإنتاج والمتاجرة معهودة إلى دواوين للدولة، وحددت الكثير من النصوص القانونية طرق الدخول إلى سوق الصرف.¹

تبين أن هذا الوضع الذي يعتبر مشكلة هيكلية وليس ظرفية أنه يوجد قصور ومحدودية النموذج المتبع. مما استوجب على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الجزائري، والتي تساعد في الانتقال التدريجي من اقتصاد مخطط يسير من المركز إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة.

وتهدف الإصلاحات النقدية والمالية إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيد الداخلي والخارجي. ويكون ذلك ممكناً من خلال استعادت الدينار الجزائري لقيمه الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين. أي أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكان لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، مع بقاء الهدف النهائي وهو قابلية الدينار الجزائري للتحويل.²

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1995-1999)

¹ - M. BENBOUZIANE, A. BENHABIB, T. ZIANI, « marché de change informel et mésalignement : le cas du dinar algérien », op.cit,P120.

² - محمود حميدات، مرجع سابق، ص 160-161

تميزت هذه المرحلة باستقرار قيمة الواردات ،وتذبذب في قيمة الصادرات ،لكن مع تسجيل تحسن في رصيد الميزان التجاري،مثلما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول (12): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1995-1999)

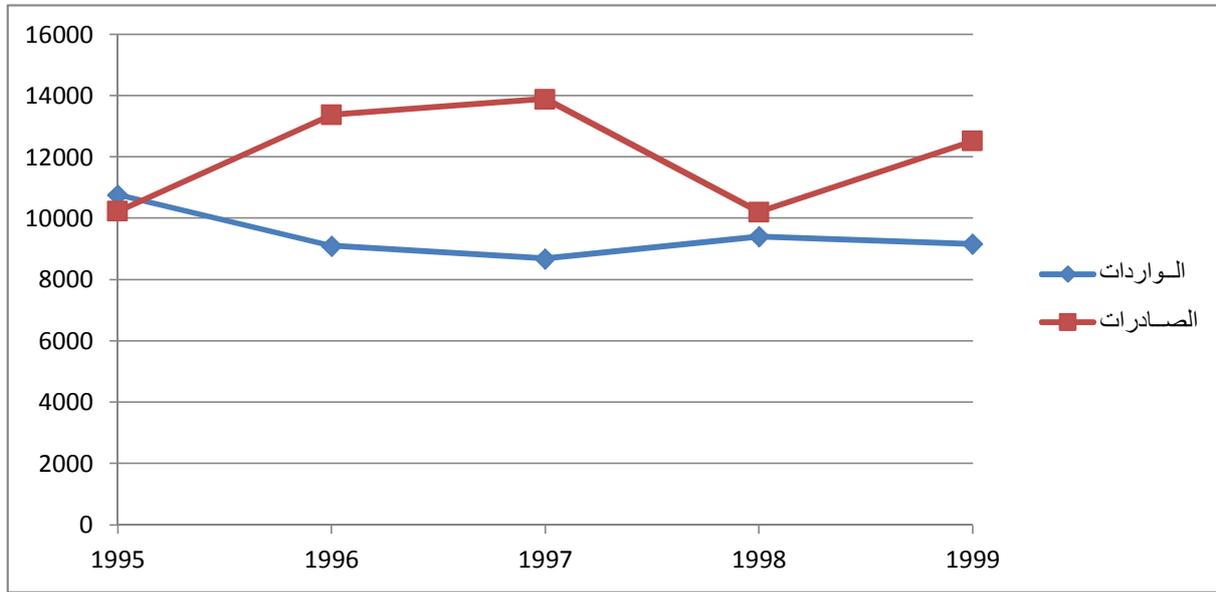
الوحدة مليون \$

السنوات البيان	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	10761	9098	8687	9403	9164
الصادرات	10240	13375	13889	10213	12522
م.التجاري	-521	4277	5202	810	3358

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

و تتضح المعطيات السابقة أكثر من خلال الشكل رقم (07)

الشكل رقم (07): منحنى الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1995-1999



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (12)

بالاطلاع على الجدول رقم (12) نجد أنه سرعان ما عرف الميزان التجاري عجزا في السنتين المتتاليتين 1994 و 1995 حيث عرفت سنة 1994 أقصى عجز بلغ 1025 مليون \$ أي بمعدل 89.05%، ثم انخفض هذا العجز سنة 1995 وبلغ 521 مليون \$ أي بمعدل تغطية 97.22%، ويعود هذا العجز إلى (ارتفاع الواردات من المواد الغذائية)، كما

ساهم التساهل في الشروط التي تخص الأعوان الاقتصاديين المكلفين باستيراد الواردات من السلع الأساسية وتجاوز التقيد الشديد الذي مورس على عملية الاستيراد، حيث أن أغلب مؤسسات التصدير والاستيراد كان هدفها الربح السريع وهو ما يضمنه النشاط التجاري نظرا لانخفاض تكلفته مقارنة بالنشاط الإنتاجي وهذا ما أثر سلبا على إنعاش الاستثمار ومن جهة أخرى بسبب انخفاض في عائدات المحروقات بنسبة 17% وهذا راجع إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية. كل هذا استوجب من السلطات تحقيق مراقبة لعمليات الاستيراد كما عرفت الفترة بين 1996-1999 مصيرا مغائرا يترجم بالفائض في الميزان التجاري، إذ بلغت قيمته 4277 مليون \$ سنة 1996 و 5202 مليون دولار سنة 1997، ثم 810 مليون \$ سنة 1998 وهو انخفاض ملحوظ سببه انخفاض سعر البترول، وبالرغم من هذا الانخفاض استمر الميزان التجاري في تسجيل الفائض الايجابي إلى غاية سنة 1999 المقدر بـ 3358 مليون \$.

المطلب الثاني: تطور المبادلات التجارية خلال (2000-2010)

من خلال دراسة تحليل وتطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر سنحاول معرفة التغيرات التي حدثت على النتائج الكلية للتجارة الخارجية للجزائر، والمتمثلة في تطور الصادرات والواردات وعلاقتها بالمتغيرات الأساسية للاقتصاد، وكذلك الهيكل السلعي للصادرات والواردات بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية ومعرفة الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 .

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري (2000-2010)

الجدول (13): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2010)

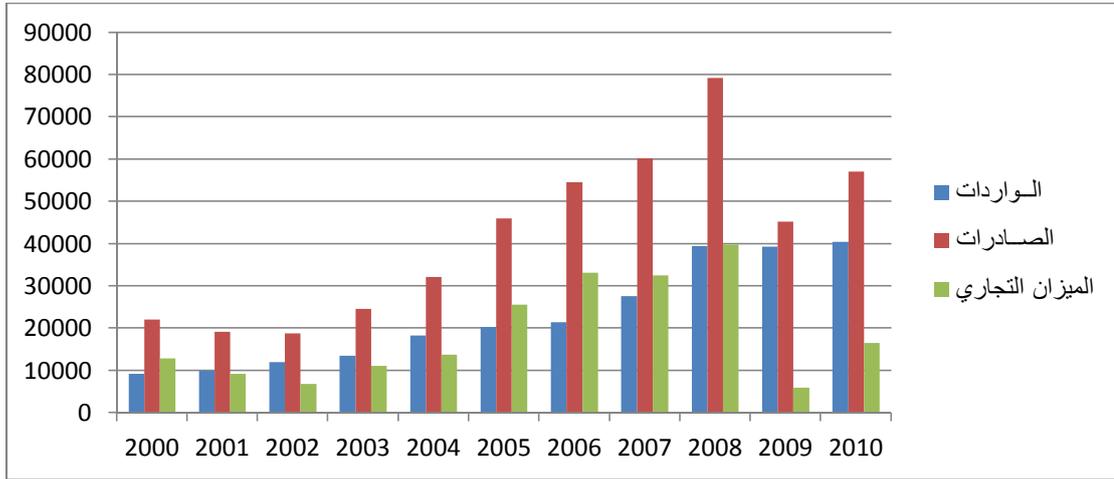
الوحدة: مليون \$

السنوات البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16580
معدل التغطية	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115	141

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

وتتبين وضعية الميزان التجاري الجزائري على غرار ما هو وارد في معطيات الجدول رقم (13) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2010



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (13)

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن الميزان التجاري سجل فائض بـ 3358 مليون \$ ليرتفع ي سنة 2000 إلى 10374 مليون \$ ثم 9192 مليون \$ سنة 2001 و 6671 مليون \$ سنة 2002، بينما عرفت سنة 2003 زيادة في الصادرات تقدر بـ 5416 مليون \$ ثم 7877، 14288، 8612، 6150 مليون \$ سنة 2004، 2005، 2006، 2007 على التوالي وهذا راجع نتيجة لتشجيع التصدير وخاصة لارتفاع أسعار البترول بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق حينها تضاعف سعر البرميل، حيث وصل سعر البرميل الواحد من 40 \$ فيفري 2003 إلى 82.9 \$ في أكتوبر 2007. كما سجل الميزان التجاري للجزائر فائضا قدره 11.22 مليار \$ خلال الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2010، مقابل عجز قدر بـ 376 مليون \$ خلال نفس الفترة من سنة 2009.

بلغت صادرات الجزائر 37.1 مليار \$ خلال الأشهر الثماني الأولى من سنة 2010 مقابل 27.23 مليار \$ خلال نفس الفترة من سنة 2009 بارتفاع قدره 36.24 % . كما قدرت الواردات بـ 25.87 مليار \$ مقابل 27.6 مليار \$ خلال نفس الفترة من سنة 2009 بانخفاض قدره 06.27 % . يفسر تحسن التجارة الخارجية بارتفاع مبلغ صادرات المحروقات بأزيد من 35 % وتراجع الواردات لاسيما المواد الغذائية بحوالي 8 % . ومن إجمالي الصادرات تمثل المحروقات 96.72 % ما قيمته 35.88 مليار \$ خلال ثماني أشهر الأولى من سنة 2010 مقابل 26.56 مليار \$ خلال نفس الفترة من سنة 2009 بارتفاع قدره 35.06 % . أما الصادرات خارج المحروقات فقدت بـ 3.2 % من إجمالي الصادرات، أما بالنسبة للواردات فقد سجلت تراجعا في السلع الغذائية إلى 3.89 مليار \$ بانخفاض بنسبة 7.6 % وتراجع في السلع الاستهلاكية عدا المواد الغذائية بمبلغ 3.22 مليون \$ (-29.10%) والمنتجات نصف المصنعة بقيمة 6.61 مليار \$ (-3.11%)¹.

الفرع الثاني: هيكل الصادرات والواردات

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات .وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد والذبون الرئيسي للجزائر حيث يتبين من المعطيات أدناه أن متوسط واردات الجزائر من دول الاتحاد والمقدرة بأكثر من 55 %، أما صادراتها فأغلبها من الاتحاد الأوروبي ،مما يدل على الأهمية التي تحتلها الدول الأوروبية في المبادلات الخارجية للجزائر.

أولاً: التركيبة السلعية للصادرات والواردات

لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع صادراتها، حيث تشكل السوق الأوروبية أيضا المورد الرئيسي للجزائر .كما تعتبر سلع التجهيز الصناعي أهم السلع المستوردة من

¹ - Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur. «Commerce Extérieur de L'Algérie».Rapport 2007. P: 06

الخارج . ،وموارد الطاقة أهم السلع المصدرة وللوقوف على هذه الحقيقة أكثر يمكن استعراض العنصرين المبيينين للتركيب السلي للصادرات و الواردات .

1-التوزيع السلي للصادرات :

يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول .حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي ساهمت خلال سنة 2010 مثلا بنسبة أكثر من 75 % من الناتج الداخلي الخام وشكلت ثلثي الإيرادات العامة للدولة وأكثر من 98 % من السلع والخدمات. وهذا معناه أن الاقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية العالمية .¹

الجدول رقم (14):التركيب السلي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2010

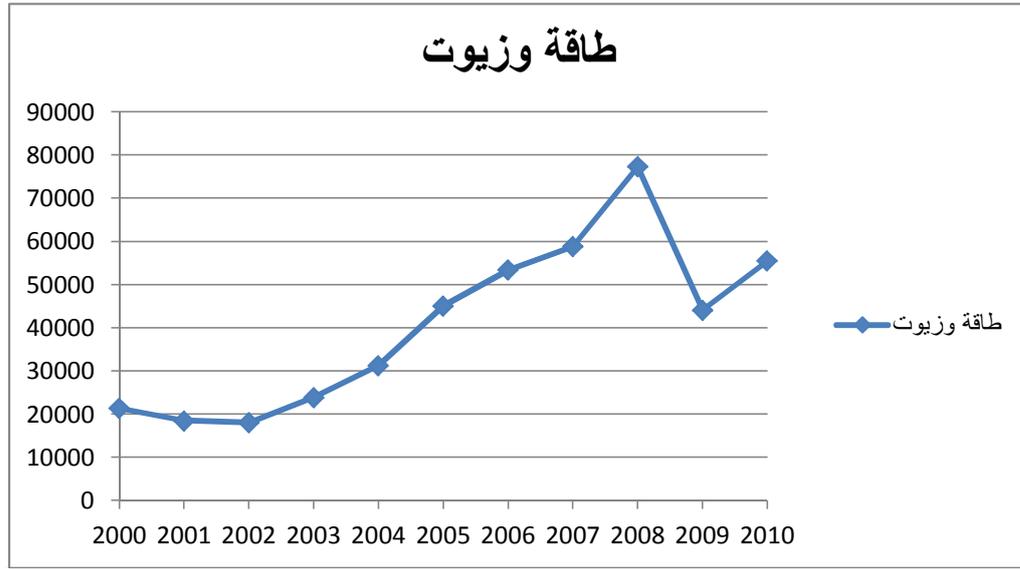
الوحدة: مليون \$

البيان السنوات	المواد الغذائية	طاقة وزيوت	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيزات الفلاحية	سلع التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	-	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	-	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

الشكل رقم (09): منحني أهم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2010

¹ <http://stat.wto.org/CountryProfile/WSDBCountryPFView.aspx?Language=E&Country=DZ>



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (14)

2- التوزيع السلعي للواردات:

من أجل توضيح بنية الواردات الجزائرية واستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول رقم (16) الذي يوضح أهم المجموعات السلعية التي تتكون منها الواردات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2010، ويتعلق الأمر بمجموعة سلع التجهيز الصناعي المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، و سلع الاستهلاك غير الغذائية، إضافة إلى المواد الخام، سلع التجهيز الفلاحية والطاقة والزيوت.

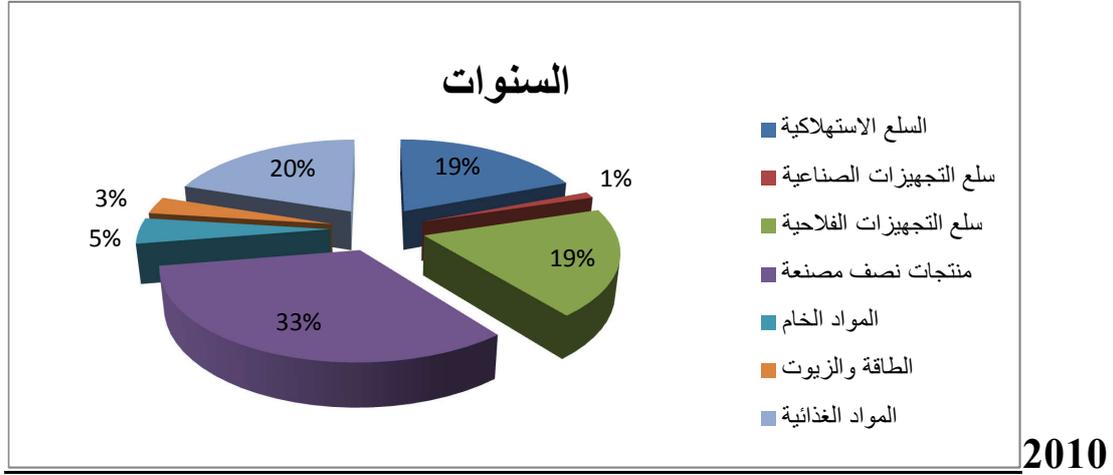
الجدول رقم (15): التركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2010
الوحدة: مليون \$

البيان / السنوات	المواد الغذائية	طاقة وزيوت	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيزات الفلاحية	سلع التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	1603	85	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	1693	155	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	1972	148	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	2540	129	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	3668	173	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	4017	160	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	3950	96	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	5243	146	5243	27631
2008	7813	594	1394	10014	6397	174	6397	39479

39294	6145	233	6145	10165	1200	549	5863	2009
40473	5836	341	5836	10098	1409	955	6058	2010

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

الشكل رقم (10): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (15)

ثانياً: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات

يمثل هذا التوزيع أهم شركاء الجزائر من حيث المعاملات التجارية الخارجية وكذا أهم الموردين لها بمختلف السلع.

1-الصادرات حسب المناطق الاقتصادية:

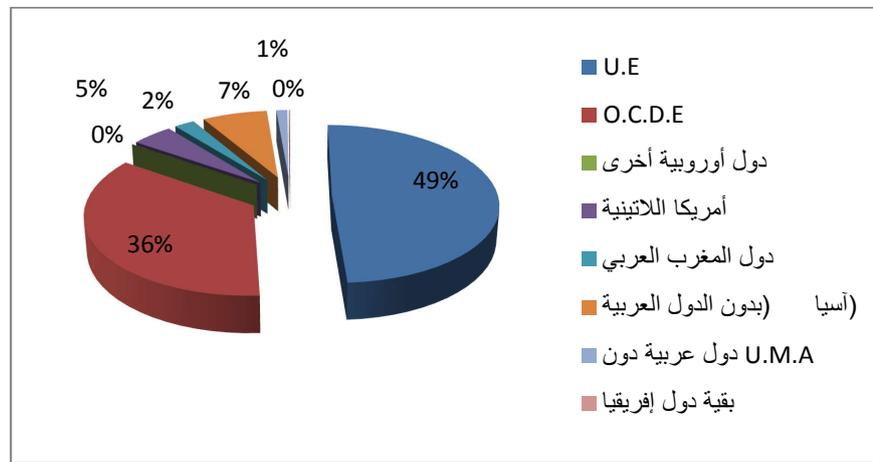
من خلال هذا العنصر سيتم التعرف على أهم المناطق التي تشكل سوقا لامتناس الصادات الجزائرية. وتمثل السوق الأوروبية أهم هذه المناطق على الإطلاق، فهي تمثل الزبون الرئيسي للجزائر، وتبرز هذه الحقيقة أكثر من خلال تفحص معطيات الجدول أدناه والشكل البياني المستنبط منه.

الجدول رقم (16) : التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2010
الوحدة: مليون \$

السنة	U.E	O.C.D.E	دول أوروبية أخرى	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	آسيا (بدون الدول العربية)	دول عربية دون U.M.A	بقية دول إفريقيا	المجموع
2000	13792	5825	181	1672	254	210	55	42	22031
2001	12344	4549	87	1037	275	476	315	26	19132
2002	12100	4602	130	951	250	456	248	50	18825
2003	14503	7631	123	1220	260	507	355	13	24612
2004	17396	11054	91	1902	407	686	521	26	32083
2005	25593	14963	15	3124	418	1218	621	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	515	1792	591	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	760	4004	479	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	1626	3765	797	365	79298
2009	23186	15326	7	1841	857	3320	564	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	1281	4082	694	79	57053

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

الشكل رقم (11): الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (16)

2- التوزيع الجغرافي للواردات:

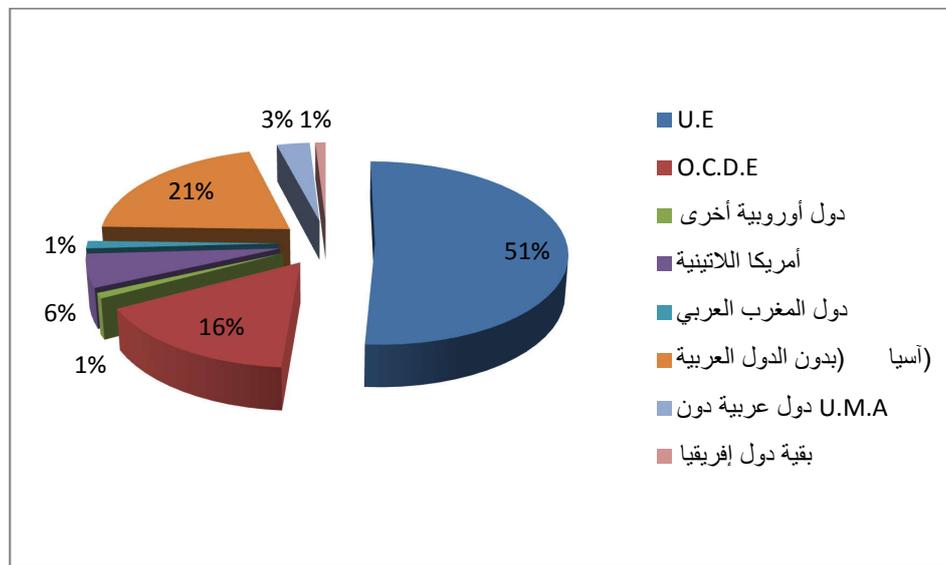
كلما كان هناك تنوع في مصادر واردات دولة ما كلما كانت بمنأى عن الضغوط الاقتصادية وما لها من تأثيرات على مختلف جوانب الاقتصاد لهذه الدولة. وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن مجموعة قليلة من المناطق تسيطر على وارداته خلال فترة الدراسة، يأتي في مقدمتها الإتحاد الأوروبي، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (17) : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2010
الوحدة: مليون \$

السنة	U.E	O.C.D.E	دول أوروبية أخرى	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	آسيا (بدون الدول العربية)	دول عربية دون U.M.A	بقية دول إفريقيا	المجموع
2000	5256	2194	603	142	52	599	144	119	9173
2001	5903	2125	636	269	72	579	179	85	9940
2002	6732	2485	757	385	127	943	366	87	12009
2003	7954	2242	855	567	120	1206	418	125	13534
2004	10097	3071	1097	1166	169	1952	525	175	18308
2005	11255	3506	1058	1249	217	2506	387	148	20357
2006	11729	3738	777	1281	235	3055	493	148	21456
2007	14427	5363	715	1672	284	4318	621	231	27631
2008	20985	7245	659	2179	395	6916	705	395	39479
2009	20772	6435	728	1866	478	7574	1089	350	39294
2010	20704	6519	388	2380	544	8280	1262	396	40473

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS

الشكل رقم (12): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (17)

المبحث الثالث: أثر سعر صرف الدولار و اليورو على التجارة الخارجية

ترتبط المبادلات التجارية الجزائرية ارتباطا وثيقا مع أهم عملتي النظام النقدي الدولي، الدولار عملة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقبض به كل عائدات الجزائر النفطية وكذا اليورو عملة الاتحاد الأوروبي وهو أهم شريك تجاري للجزائر.

المطلب الأول: تحليل تذبذبات سعر صرف الدولار و اليورو

سنحاول من خلال الشكل الموالي تبيان مختلف المراحل التي تعبر عن تذبذب أهم عملتين في السوق الدولية.

الشكل رقم (13): علاقة سعر الصرف اليورو مقابل الدولار من 2000-2010



Source : <http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do?>

الفرع الأول: تحليل الصادرات

أولاً: المرحلة (2002/2000): شهدت هذه المرحلة تدهور في سعر صرف اليورو الذي كان في حدود \$ 1.19 سنة 2000 ثم سجل انخفاضا ليصل إلى 0.85 و 0.89 \$ في 2001 و 2002 على التوالي، حيث أدى التغير في سعر الصرف إلى تأثير قيمة الصادرات التي انخفضت من 22 مليار دولار إلى 18.8 مليار دولار في نفس الفترة، حيث

يتضح لنا ذلك أكثر في الكمية المصدرة من المحروقات التي شهدت انخفاضا في هذه الفترة التي نزلت من 115.22 كيلو طن سنة 2000 إلى 109.70 كيلو طن سنة 2001

المرحلة (2008/2003): عرفت هذه الفترة ارتفاع القيمة الإجمالية للصادرات من 24.6 مليار دولار إلى 79.3 مليار دولار والتي كان احد أسبابها تراجع قيمة الدولار، حيث كان في حدود 1.09 € في 2003 ليواصل التراجع إلى 1.18 € في 2006 و 1.3 في 2007 و 1.48 € في 2008، حيث أدى هذا التراجع إلى زيادة الكمية المصدرة من المحروقات والتي ارتفعت خلال السنوات 2003، 2004، 2005 من 124.61 كيلو طن إلى 126.91 كيلو طن و 134.32 كيلو طن على التوالي، وتجدر الإشارة أن من أهم مسببات هذا الانخفاض الأزمة المالية العالمية.

المرحلة (2010/2009): تم تسجيل تذبذب في سعر الصرف الذي أثر سلبا على قيمة الصادرات خاصة مع التأثير الموازي للزمة المالية، حيث تراجعت صادرات الجزائر من 111.99 كيلو طن إلى 110.14 كيلو طن، أي انخفضت قيمتها من 45 إلى 57 مليار دولار في 2009 و 2010 على التوالي، بعدما كانت في حدود 79.2 مليار دولار وبكمية كيلو طن 124.62 في 2008.

المرحلة (2002/2000):

أولا: المرحلة (2002/2000): أهم شيء يمكن ذكره في هذه المرحلة هو بداية تداول اليورو في السوق العالمية، مع انخفاض قيمته مقارنة بالدولار مما ساهم في رفع واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي، حيث من 5256 مليار دولار سنة 2000 إلى 5903 و 6732 سنتي 2001 و 2002 على التوالي .

ثانيا: المرحلة (2005/2003): موازاة مع ارتفاع قيمة اليورو بقيت واردات الجزائر مع مع الإتحاد الأوروبي مرتفعة، بينما قابله الارتفاع كذلك مع باقي دول العالم حيث من قيمة 5580 مليار دولار سنة 2003 ارتفع إلى 8211 مليار دولار سنة 2004 ثم 9102 مليار دولار سنة 2005 .

المرحلة (2007/2005): واصلت واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي الارتفاع بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ حيث وصلت قيمتها 11 مليار دولار في

2005 و 14.5 مليار دولار في 2007 أي ما يمثل 52% من مجموع الواردات ، كما أن أهم شيء يذكر في هذه المرحلة هو توسع الاتحاد الأوروبي شرقا ليرتفع عدد المجموعة الاقتصادية الأوروبية ويفوق الخمسة عشرة دولة أوروبية .

رابعاً: المرحلة (2010/2008): استقرت نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي في حدود 50% وأهم من ذلك تأثر منطقة اليورو بالأزمة المالية العالمية وكذا توجه الجزائر نحو تنويع مصادر وارداتها واستغلال انخفاض الدولار.

المطلب الثاني: تأثير سعر صرف اليورو والدولار على التجارة الخارجية.

عملا بالمعطيات المستخرجة من الشكل السابق يمكن لنا أن نحدد مباشرة الأثر الذي مارسه تقلبات سعر الصرف الدولية بين الودعتين المدروستين على التجارة الخارجية الجزائرية، من منطلق أن تعاملات الصادرات تتم بالعملة الأمريكية في حين يتعلق أمر تسوية الواردات بالعملة الموحدة الأوروبية.



يعتمد قطاع الصادرات الجزائرية بصفة كلية على قطاع المحروقات الذي يسعر بالدولار الأمريكي، ففي سنة 2004 سجلت قيمة الصادرات من قيمة المحروقات بالدولار الأمريكي ما قيمته 31302 مليون \$، في حين بلغت خلال نفس السنة ما قيمته 25229 مليون يورو، أما سنة 2006 بلغت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي ما قيمته 53429 مليون \$ مقابل 40766 مليون يورو وما يمكن ملاحظته هو انخفاض قيمة الصادرات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى اليورو بسبب التراجع الذي يشهده الدولار أمام اليورو.

كما استطاعت الجزائر أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي فتمكنت من تكوين احتياطات مالية ضخمة بلغت سنة 2006 ما قيمته 77.91 مليار \$، لتقفز سنة 2007 إلى 110.31 مليار \$، ثم إلى 147 مليار \$ نهاية 2009، وتمثل هذه الاحتياطات دعماً للاقتصاد الجزائري ووسيلة لتعزيز الاستقرار المالي، ودعماً للقدرة

على التعامل مع الصدمات الخارجية، والحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري وتغطية العجز الطارئ في ميزان المدفوعات.

وقد كان الدولار الأمريكي يشكل العملة الأساسية في تكوين الاحتياطيات الدولية والتي ترتبط كثيراً بتقلبات سعر الصرف، وأمام ما عرفه الدولار من انخفاضات متتالية مقابل اليورو شكلت الجزائر احتياطاً باليورو بنسبة 51% ونسبة 49% بالدولار الأمريكي، وذلك لضمان هامش أوسع من الحركة بعد أن كان الاحتياطي يتشكل أساساً من الدولار.¹

ففي سنة 2004 بلغ سعر صرف الدولار مقابل اليورو 0.80، وبلغت الاحتياطيات الرسمية الحقيقية ما يقارب 43.11 مليار \$، مقابل احتياطيات رسمية اسمية مقدرة بـ 46.95 مليار دولار، أي بمقدار تراجع قيمته 3.485 مليار دولار. أما سنة 2005 فقد ارتفعت قيمة الانخفاض في الاحتياطيات الرسمية المحققة في الجزائر إلى 5.966 مليار \$، وذلك بسبب ارتفاع قيمة التراجع في سعر صرف الدولار مقابل اليورو (بلغ سعر صرف الدولار مقابل اليورو 0.791)، وفي سنة 2007 بلغت الاحتياطيات الرسمية الحقيقية ما يقارب احتياطيات اسمية مسجلة مقدرة بـ 130.47 مليار دولار.²

وكانت الجزائر تفقد ما قيمته 150 مليون إلى 200 مليون \$ سنوياً كمتوسط بسبب تقلبات سعر صرف الدولار أمام اليورو، فمستوى الاحتياطي لسنة 2006 والبالغ 77.91 مليار \$، يمكن الجزائر من تغطية 24 شهراً من الواردات السلعية، فما تحتاج إليه الجزائر كاحتياطيات دولية ملائمة وكافية هو 6 مليار \$، إذا كانت الواردات السلعية تدور في حدود 12 أو 13 مليار \$، فماذا يعني أن يكون هناك فائضاً في الاحتياطيات تستطيع الجزائر الاستفادة منه في تمويل الاقتصاد من أجل الرفع من مستوى الإنتاج والنمو والاستثمار، والقضاء على معدلات البطالة في ظل وجود احتمالات قوية لسرعة استنزاف هذا الرصيد في مجالات أقل أهمية، لذا فإن هذا الفائض يمكن أن يوجه للدفع المسبق

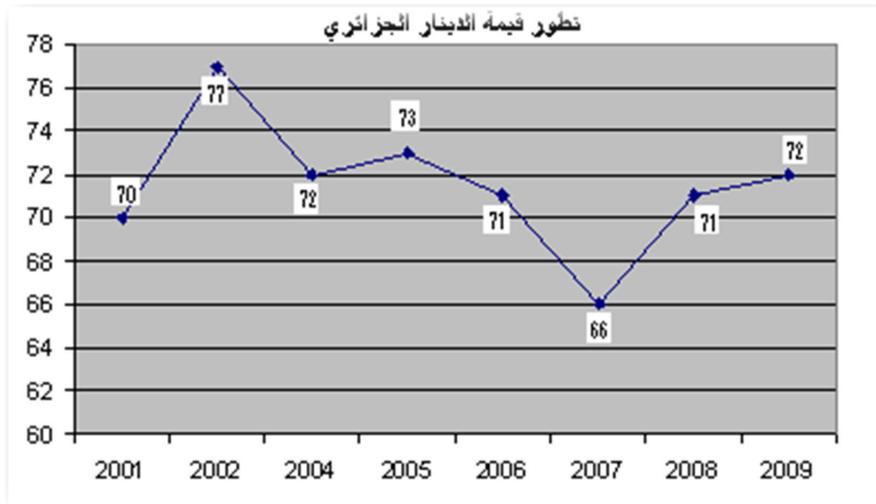
¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007 متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ima.org.ae.

² الأنترنت (<http://www.alriyadh.com/Contents11/01/2007/economy/econewsphp>)

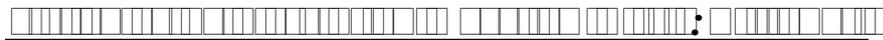
للدون (في عام 2004 انطلقت الجزائر في تسديد مسبق للدون و دفعت 1.6 مليار \$ لدائنها، في سنة 2006 سددت الجزائر ما قيمته 4.3 مليار \$ لدائنها من نادي باريس) وللمساهمة في تمويل النفقات العمومية، وتنفيذ الخطط المسطرة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي.¹

يتأثر الدينار الجزائري بالتقلبات التي تحدث في الدولار، ذلك لأن الجزائر معظم مداخيلها بالدولار الأمريكي فتحولها إلى دينارات جزائرية وتطرحها في التداول، فارتفاع الدولار معناه ارتفاع في قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح. ولعل انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية كان له الأثر الإيجابي في ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات والتي بلغت ما قيمته 1184 مليون \$ سنة 2006 حسب وزارة التجارة، وفي إطار السياسة المتبعة لترقية الصادرات غير النفطية على المنافسة، ومنذ سنة 2004 ارتفعت قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي وذلك راجع أساساً إلى ضعف الدولار في حد ذاته أمام العملات الرئيسية خاصة اليورو.

الشكل رقم (14): تطور الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2000-2009).



المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009.



¹ - زايري بلقاسم، "إدارة الاحتياطات الدولية و تمويل التنمية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41 سنة 2008.

إن التأثير الإيجابي الوحيد والمباشر لعلاقة الدينار بالعملة الأوروبية الموحدة هو تبسيط الصفقات والعقود والعمليات الخاصة بالعملة الصعبة، والمرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع الدول الإحدى عشر المنخرطة في نظام اليورو بدلا من اللجوء إلى الدفع بإحدى عشرة عملة مختلفة، فالبنوك الرئيسية في الجزائر تقوم بإعداد الفواتير بعملة واحدة وبالتالي، فإن مثل هذا التبسيط يمكن أن يطور مهلة إتمام أو إنجاز العمليات المرتبطة بالصفقات والعقود، حيث تم إقرار نظام تحويل الصرف من وإلى منطقة اليورو بسرعة، ومنه تخفيض التكاليف حيث عندما يقوم مستورد بشراء سلعة ما فسيُدفع ثمنها بعملة البلد المصدر بعد تحويله عملته الوطنية بعملة هذا البلد ودفع عمولة للمصرف مقابل هذا التحويل، وتختلف تكاليف التحويل من المستورد الصغير بالمقارنة مع الشركات الكبرى التي تقوم باستيراد كميات كبيرة من السلع والأجهزة، وسوف تنعكس هذه التكاليف على شكل ارتفاع في أسعار البيع التي يدفعها المستهلك. ومن خلال الجدول التالي سابين تذبذب سعر صرف اليورو مقابل الدينار على مدى ست سنوات.

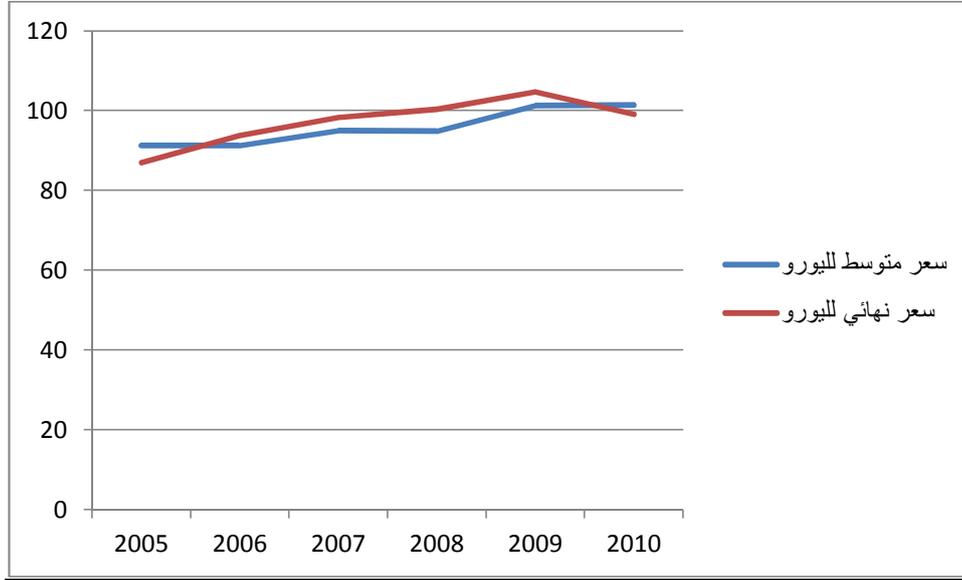
الجدول رقم (18): تطور سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال الفترة (2005-2010)

السنوات	سعر نهائي لليورو	سعر متوسط لليورو
2005	87.0176	91.3014
2006	93.7545	91.2447
2007	98.3302	94.9973
2008	100.2749	94.8622
2009	104.7798	101.2990
2010	99.0507	101.4428

المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2010

تمثل الخانة الثانية من الجدول سعر الصرف النهائي لليورو مقابل الدينار، بينما تمثل الخانة الثالثة منه سعر الصرف المتوسط لليورو مقابل الدينار، ومن هذا الجدول يستنتج منحنى تغير سعر صرف اليورو مقابل الدينار.

الشكل رقم (15): تطور سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال الفترة 2005-2010



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (18)

يتبين من خلال المنحنى البياني أعلاه تقلبات سعر الصرف المتوسط والنهائي

لليورو مقابل الدينار ما يلي :

- نلاحظ أنه في سنة 2010 انخفاض في قيمة سعر الصرف من خلال السياسة الحمائية المنتهجة من قبل الجزائر بغية تحقيق التوازن بين مكاسب الصادرات من الدولار والمصاريف الزائدة في عملية الاستيراد لزيادة التعامل مع دول الاتحاد ومحاولة توثيق العلاقة في إطار الشراكة وبالتالي التصدير باليورو مقابل الدولار وهذا مكسب للاقتصاد الجزائري.
- ضعف التباين في التدرج يعز العلاقة التجارية الجزائرية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- يتبين كذلك أن التغير في سعر صرف اليورو ضعيف بالنسبة للمتوسط والنهائي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الصفقات النفطية للجزائر التي تفوق 98% من مختلف مجمل الصادرات تتم حصريا بالدولار الأمريكي في حين أن 60% من الواردات من مختلف السلع بالعملة الأوروبية وهذا لأن الدول الأوروبية تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام اليورو، إلا أنه في المقابل شهد الدولار الأمريكي انخفاضا مقابل العملات الأخرى وبالأخص أمام اليورو مما ساهم في الحد من القدرة الشرائية للعائدات النفطية الجزائرية.¹

ومن خلال ملاحظتي لمعدلات التبادل لمادتي القمح والسكر مقابل البترول يتأكد لنا تدهور القدرة الشرائية مثلما يبينه الجدول رقم (19).

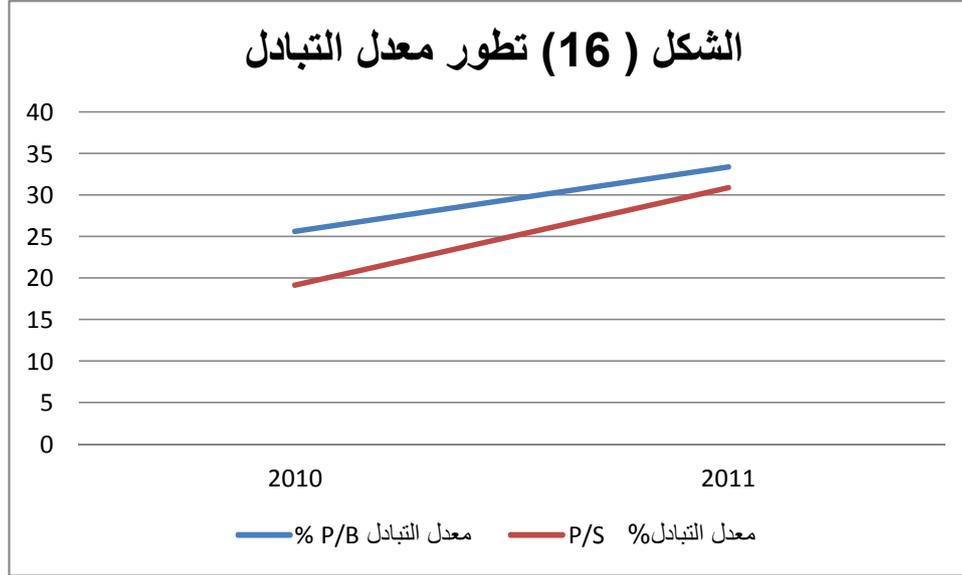
الجدول (19) معدل التبادل للقمح و السكر مقابل البترول

المواد	السنوات	2011	2010
القمح (طن) B		350	226
السكر (طن) S		378	302
البترول (برميل) P		117	58
معدل التبادل P/B %		33.42%	25.66%
معدل التبادل P/S %		30.95%	19.20%

المصدر: اعتمادا على احصائيات منظمة الأغذية والزراعة http://www.fao.org/index_ar.htm

من خلال معدل التبادل المحسوب في الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاعه بين سنتي 2010 و 2011، من 25.66% إلى 33.42% بالنسبة للقمح و من 19.20% إلى 30.95% بالنسبة لمادة السكر، و هذا الارتفاع ليس في مصلحة الجزائر.

¹ - عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 125 2008 ، ص40.



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (19).

إن انخفاض الدولار أمام اليورو المنافس القوي مع ارتفاع أسعار البترول تساعد الجزائر على تحمل الخسارة المتأتية من هذا الانخفاض، إلا أنها تتكبد خسارة دون فائدة من جراء تدهور أسعار الصرف. ولذلك فإن تغيير الموردين أو التقليل من الاستيراد من منطقة اليورو يبدو أمرا واردا بالتحول إلى الأسواق الآسيوية أو أسواق الدولار كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أو أمريكا اللاتينية وغيرها إلا احتمال تغيير اليورو كمصدر للتمويل ليس سهلا لأسباب منها:

1- العلاقة التاريخية لتجارة الجزائر الخارجية مع أوروبا.

2- الأسباب الجغرافية لأن تغيير وجهة الاستيراد سيكون من مناطق بعيدة (أمريكا أو آسيا) مما سيؤدي بمشكل ارتفاع آخر ناجم عن تكاليف الشحن ولو أن الدول الآسيوية تستعمل سياسة تعويضية على مصاريف النقل لزيائنها من خلال الأسعار المنخفضة جدا، مع هذا كله وإن ساعدت الظروف على تغيير الوجهة إلا أن للجزائر ارتباطا مع هذه الدول في إطار الشراكة الأورو متوسطية، والتي من بنودها إقامة

علاقة تجارية مع الاتحاد الأوروبي، والتي أصبحت تضر بمصالح الجزائر، حيث أن أغلب الاحتياجات من الواردات مصدرها الدول الأوروبية، بينما لا تصدر لها الجزائر سوى النفط، وعليه فإن شروط التبادل هي في صالح الأقطار المتطورة وخاصة الاتحاد الأوروبي، الذي يستفيد من وضعيته كأول مورد للجزائر بما يحتاجه الاقتصاد الوطني من مختلف السلع.

خلال الخمس السنوات الأخيرة فقد الدولار أكثر من ربع قيمته أمام اليورو، وهذا يعكس حجم الخسارة التي تكبدتها الجزائر، حيث أنها تنفق ما تستفيد منه من ارتفاع أسعار البترول في شراء الواردات من منطقة اليورو بنسبة تفوق 60% من إجمالي الواردات.

الخطمة

الخاتمة:

منذ تسعينيات القرن الماضي طبقت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية تهدف من خلالها التخلص من تبعية الاقتصاد للعائدات البترولية وبالرغم من ذلك لا يزال قطاع المحروقات يأخذ حصة الأسد من الصادرات الجزائرية بنسبة تقترب إلى 98 % و 60 % من الجباية العامة .

يتمثل الهدف الأساسي من بحثي هذا دراسة أثر تغيرات سعر صرف الدولار و اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية، وبهذا حاولت من خلال دراستي الإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها تقلبات أسعار الصرف الدولار و اليورو على الصادرات الجزائرية والتي في مجملها مشكلة في العوائد النفطية خاصة وأن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي بينما تسوي اغلب مستلزماتها من الواردات بعملة اليورو مما يجعلها تتحمل تكلفة الفوارق بين العملات خاصة في حالة انخفاض الدولار أمام اليورو .

من ناحية الاقتصاد الداخلي، فقد كانت الجزائر في فترة ما قبل الثمانينات في حالة تضخم مكبوح ناجم عن السك المفرط للنقود من أجل تغطية عجز الخزينة الذي عرف تزييدا متواصلا ناجما عن تمويل المؤسسات والاستثمارات، أمام ذلك ومع عدم مرونة القطاع الإنتاجي، فإنه لم يكن للكتلة النقدية المتداولة ما يقابلها من سلع وخدمات ، مما أدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية الشيء الذي مثل حافزا لارتفاع الأسعار، كونه لم يعبر على الدينار الجزائري بقيمته الحقيقية (سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي)، فإن الطلب الداخلي عرف تزييدا متواصلا. كان من المستحيل تلبية عن طريق الإنتاج الداخلي لذا أجبرت السلطات الأعوان الاقتصادية على اللجوء إلى الخارج رافعين بذلك الطلب على السلع المستوردة.

كما سبق وأن ذكرت مسبقا، فإن الجزائر تابعة بصفة كبيرة لقطاع المحروقات وأمام الارتفاع المتزايد للواردات عرف الميزان التجاري عجزا متواصلا كان اللجوء إلى الديون الخارجية من أجل تغطيته شيء لا بد منه.

وانطلاقاً من ثقل كل من الدولار واليورو في إجمالي إيرادات التصدير ومدفوعات الاستيراد، وفي إجمالي الديون الخارجية الجزائرية، وفي تكوين احتياطات الصرف، انصبت هذه الدراسة وخاصة في الفصل الثالث على مدى تأثير كل واحدة منها على التجارة الخارجية الجزائرية

استنتاجات البحث:

بعد تحليل مختلف فصول هذه الدراسة واعتماداً على فرضياتها لتحليل إشكالياتها وبعد الإجابة على أهم الأسئلة المطروحة، تم استخلاص النتائج الموالية :

- لا يوجد شك قطعي في أن قوة عملة أي بلد تأتي من قوة اقتصاد البلد محل الدراسة وبخاصة -القدرة التنافسية والفاعلية الاقتصادية في الاقتصاد الدولي- وتترجم هذه العناصر من خلال التجارة الخارجية، الاستقرار النقدي والمصرفي في البلد، قوة استعمال العملة الوطنية في المدفوعات الدولية (الموازية أو الرسمية)، الاحتياطات، كثافة النظام المصرفي.

- لا ينبغي تجاهل أن احتياطات الصرف أو بتعبير أكثر دقة تغيرات احتياطي الصرف *les variations des reserves de change* هي رصيد لميزان المدفوعات من خلال معرفة الفرق بين موارده واستخداماته فهي التي تشكل تعبير عن الصرف، لذا يجب التأكيد على أن موارد الصادرات هي التي يجب أن تجابه تموين الاقتصاد الوطني وان مستوى الاحتياطات هو الذي يشكل دعماً لسعر الصرف. وأن التغير في نظام تحديد سعر الصرف يأتي من خلال تبني السوق ما بين البنوك. كما نؤكد على إيصال سعر الصرف إلى مستوى التوازن لأجل السماح له بالاستقرار في المرونة وتوحيد سياسة نقدية و جبائية وجمركية محفزة.

- لا بد من التأكيد على أهمية الربيع البترولي في تسعير الدينار الجزائري من خلال الأرصدة الخارجية، وسياسة الصندوق النقدي الدولي تتضمن العديد من الاستراتيجيات التي تخص: السياسة المصرفية النقدية والمبادلات.... الخ وفي الحقيقة فإن الدينار الجزائري بدأ يتآكل خلال سنوات السبعينيات من القرن

الماضي، وكذلك فإن الدينار الجزائري من خلال تخفيضه قد ساهم في إضعاف القدرة الشرائية للمواطن وزيادة الفقر والاختلالات الاجتماعية فبرامج التعديل الهيكلي عندما توضع للتطبيق فهي مؤسفة حتى على أولئك المقررين رغم كونها معترف بأهميتها، فهي تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية خاصة على الطبقات الاجتماعية وكذلك زيادة الأعباء الاجتماعية والتي تزيد من ويلات التوفيق بين التعديل الهيكلي والنمو الاقتصادي في إطار مشروع وطني للتنمية وهنا يبدو إشكال النسبة التي يجب أن يتضمنها التخفيض مع وجود تقنيتين: فهناك الصرف الموازي أو اللجوء إلى تناسب القوة الشرائية PPA وان الربط للأسعار الرسمية على الصرف في السوق الموازية يساهم في معرفة مدى الانفلات ومن ثم إعادة تنظيم المبالغ فيها بمعنى إعادة التقييم للعملة الوطنية وهذا التطور يسعى إلى إدخال توحيد في أسواق الصرف وهذا ما يقودنا إلى زرع الشك في مصداقية الإصلاحات الاقتصادية والتي تأخذ قدرات السوق الموازية إذا ما كانت غير شعبية في نظر المجتمع، يؤدي إلى نقص في إعادة التقييم لأسعار النقد إذا ما كان سعر الصرف السائد في السوق الموازية وكانت مبالغاً فيها.

- أصبح اليورو بديلاً رئيسياً للدولار في مجمل التعاملات الدولية، إذ أنه أحرز تقدماً مذهلاً أمام العملات العالمية الأخرى في تسعير التبادل التجاري العالمي، وكاحتياطي في البنوك المركزية، زيادة على كونه وسيلة لعقد الصفقات ومنح القروض والمنح.
- إمكانية تحول العديد من الدول العربية المصدرة للنفط للتسعير باليورو بعدما سجلت خسائر جواء ارتباطها بالدولار لتسعير صادراتها النفطية.
- تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية يتركز أساساً عبر قنوات التجارة الخارجية والاستثمارات، خاصة وأنها تعتمد على الدولار كاحتياطي من العملة الأجنبية.
- رغم أن اليورو أثار ويثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره يمثل عملة أكبر إتحاد نقدي واقتصادي لدول أوروبية متقدمة اقتصادياً، إلا أن الدولار لا يزال

العملة الدولية المحورية التي يرتبط بها الاقتصاد العالمي خاصة وأنها العملة التي يفوتر بها النفط. فالبتروال يمثل 10% من المبادلات السلعية الدولية ومن هنا تنتج أهمية الدولار كعملة تقويم الأسعار وتسوية المدفوعات البترولية.

- الدولار الضعيف سياسة أمريكية تخدم مصالحها الاقتصادية.
- قوة العملة هي نتيجة لقوة الاقتصاد.
- يتجلى أثر الدولار على التجارة الخارجية أساسا في أزمة 1989، إذ أن تدهور قيمة الدولار وانخفاض أسعار البترول كانا لهما الأثر السلبي المباشر على الاقتصاد الجزائري بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، إذ انخفضت كل من الصادرات والواردات بشكل كبير.
- ارتفاع الدولار أمام اليورو يؤدي إلى زيادة مداخيل الجزائر، فالدولار هو عملة مداخيل الجزائر، في المقابل اليورو هي عملة نفقاتها.
- إطلاق اليورو حافظ على بقاء الإتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي وتجاري أول للجزائر، إذ زادت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي نتيجة لزيادة المنافسة في منطقة اليورو التي أدت إلى البحث عن أسواق جديدة في دول العالم الثالث. فبالرغم من أن الواقع الحالي يعكس ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار، إلا أن هناك مجموعة من العوامل تفرض استمرار ارتفاع حجم الواردات من الدول الأوروبية.
- وضعية العملات خاصة الدولار واليورو التي تخدم مصالح الاقتصاد الجزائري، هي أن يكون الدولار مرتفع واليورو منخفض .
- من الملاحظات التي يمكن استخلاصها أن الجزائر من بين الدول التي تتأثر من تقلبات الصرف بين الدولار واليورو، ويحد ذلك من المكاسب المالية المحققة .
- تظل الاحتياطات من الذهب الأضمن على عكس الاحتياطي النقدي الذي يرتبط كثيرا بتقلبات الصرف، لاسيما أن الجزائر حاليا ارتأت أن تشكل جزء منه

باليورو، و الجزء الآخر بالدولار لضمان هامش أوسع من الحركة بعدما كان الاحتياطي يرتكز أساسا على الدولار.

- التقلبات التي عرفتها سوق الصرف لاسيما بين الدولار واليورو من جهة والدينار واليورو من جهة ثانية أدت إلى ارتفاع قيمة المديونية بـ 500 مليون \$ سنة 2004 وتضخيم أعباء العديد من المؤسسات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب:

1. الحريري محمد خالد ، "الاقتصاد الدولي" ، جامعة دمشق ، سوريا.
2. الخضير محسن أحمد، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة ، مجموعة النيل العربية 2002.
3. السيد سهير محمد، البنا محمد، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
4. السيبي صلاح الدين حسن، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة ، اليورو – السوق العربية المشتركة – عالم الكتب 2003.
5. الصادق علي توفيق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 1996.
6. العقاد مدحت محمود و عجيمة محمد عبد العزيز، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" ، بيروت، 1999.
7. الفولي أسامة محمد، مجدي شهاب "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997.
8. المرساوي ضياء مجيد، "ثورة أسعار النفط 2004" ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
9. النقاش غازي عبد الرزاق، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1996.
10. بطرس جلدة سامر، النقود و البنوك، دار البداية، عمان، 2008.
11. بكري كامل، "التمويل الدولي" ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994.

12. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
13. بوخاري لحو موسى، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2009.
14. حسين عمر، دليل المنظمات الدولية: منظمة أمم المتحدة، منظمات اقتصادية إقليمية، منظمات عالمية متخصصة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
15. حشيش عادل أحمد، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
16. حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف و علاقاتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة القاهرة، 1987.
17. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
18. روجيه دوهيم، مدخل إلى الاقتصاد، ترجمة سموحي، منشورات عويدات، لبنان، 1967.
19. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
20. سماح أحمد فاضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010.
21. طالب محمد عوض، التجارة الدولية، الأردن، 1995.
22. عبد المطلب عبد الحميد، النظام النقدي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
23. عجيمة محمد عبد العزيز، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1997.

24. عطية ناصف إيمان، هشام محمد عمارة ، " الاقتصاد الدولي " ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
25. عفيفي حاتم سامي، التكتلات الاقتصادية بين الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية، القاهرة، 2005.
26. عفيفي حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، 1994.
27. فؤاد هشام عوض ، " التجارة الخارجية والدخل القومي "، دار النهضة العربية، القاهرة.
28. فليح حسن خلف ، " التمويل الولي " ، الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004.
29. قانة الطاهر، اقتصاديات صرف النقود و العملات، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
30. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
31. كنج شكري ماهر، مروان عوض، المالية الدولية " العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظر و التطبيق، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004.
32. كنونة أمين رشيد، "الاقتصاد الدولي "، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، ط1، 1980.
33. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2005.
34. مجذاب بدر عناء، محي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1998.
35. متولي هشام، الدولار تاريخ النقد الدولي 1945-177 ، دار نشر للدراسات والنشر، 1985.
36. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

37. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997.
38. مغاوي علي شلبي، اليورو والآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم العربي مكتبة زهراء الشرق للنشر، مصر، 2000.
39. ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003.
40. يعدل فريدة، "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
41. يونس محمود، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

2- الدوريات:

42. السعدني نيرمين ، "سياسات سعر الصرف في الدول النامية " مجلة السياسات الدولية، العدد 144، أبريل 2001.
43. بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، 2003.
44. _____، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، الكويت، 2003.
45. بيرتوش أكسل وآخرون، "اليورو أكثر عالمية دائما"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007.
46. جورج تافلاس، "الاستخدام الدولي للدولار الأمريكي واليورو"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، سنة 1998.
47. دندي عبد الفتاح، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 125، 2008.
48. راتول محمد، "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم"، مجلة اقتصاديات إفريقيا، عدد: 4، جامعة الشلف.

49. زايري بلقاسم، "إدارة الاحتياطات الدولية و تمويل التنمية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008.
50. صباغ رفيقة و آخرون، "أثر الدولار و اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43 سنة 2009.
51. نبيل علي، نزار قنوع، "صراع اليورو دولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 29، العدد 02، سوريا، 2007.
52. يونس دوفيرن و كارستن باتريك ماير ويواخيم شايد، "الدولار و اليورو، ترجمة: "عدنان عباس علي"، مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 74، 2008.

3- الندوات والملتقيات:

53. إبراهيم الكراسنة، "سياسة سعر الصرف"، ملتقى حول: دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية، عمان.
54. بن بوزيان الطاهر زياني، (الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة)، الملتقى الوطني الأول أيام 22/21 ماي 2002، بجامعة سعد دحلب، البليدة. 2002.
55. صالح مفتاح، الاتحاد النقدي الأوربي وتأثيره الاقتصادي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية- فرص وتحديات-، جامعة الأغواط 18-20 أفريل 2005.
56. شبير عبد الله الحرازي، اليورو واتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين، الجيزة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، 2001.
57. شريط عابد، موقع اليورو في النظام النقدي الدولي وأثره على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية - فرص وتحديات- جامعة الأغواط 18-20، أفريل 2005.

58. عية عبد الرحمان، " دور الدولار في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية"، الملتقى العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية، لبنان، ديسمبر 2009 .

59. محمد السقا، "فك ربط الدينار الكويتي بالدولار والعودة إلى نظام سلة العملات"، ندوة البنك المركزي الكويتي، 2007.

60. وصاف عتيقة، عاشور سهام، الاتحاد النقدي الأوربي وتأثيره الاقتصادي، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية- فرص وتحديات-، جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005.

4- التقارير والبحوث:

61. خليلي كريمي زين الدين، حميدات محمود، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر"، صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد 3.

62. علي توفيق الصادق وآخرون، "السياسات النقدية في الدول العربية"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات، حلقات العمل، أبو ظبي، العدد 02، 1996.

63. تقرير صندوق النقد العربي، سياسات وإدارة أسعار الصرف في الدول العربية، أبو ظبي، سبتمبر 1997.

5- الدراسات غير المنشورة:

64. خليق الزبير، " العملة الأوروبية وانعكاسها على الجهاز المصرفي الجزائري "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2001-2002.

65. عبد الله منصور، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2007.

66. موري فوزية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية –دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010.

67. نعمان سعيدي، "سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998.

ثانياً: باللغة الأجنبية

68. Abderrahmane HADJ NACER, « Le Pouvoir d'achat du Dinar », les cahiers de la réforme Tom 05, 2ème édition ENAG 1990.
69. A. Henni Essai sur l'économie parallèle. Cas de l'Algérie. Edit. Enag 1991.
70. Abdellatif Benachenhou "Un pays- l'algérie aujourd'hui-gagne "revue publié avec le soutien du commissariat de l'année de l'algérie en France.
71. Abdellatif Benachenhou, « l'Algérie aujourd'hui un pays qui gagne », 2004.
72. Abdelmadjid DENNOUWI, les causes et les consequences de la devaluation en Algerie, le cahier de cread n°43, 1998 ,Alger.
73. Albert ONDOSSA, « économie monétaire internationale » , édition Estern ,Paris ,1999 .
74. Amina LAHRACHE, "Les régimes de change" édition la découverte collection repères ,1999.
75. Amina LAHRECHE, l'économie mondiale ,édition la découverte , P aris ,1999 .
76. B.AFFILE,C.GENTIL , Les grandes questions de l'économie contemporaine , 3ème edition, étudiant , Paris , 2003 .
77. Ben Youcef Fatima, « la politique de change en Algérie (avec référence à l'Albanie) » mémoire de magistère, université d'Alger, 2005-2006.
78. Bernard BERNIER,Yves SIMON, « initiation à la macroéconomie », Dunod, Paris , 2001.
79. Bertran NEZEYS , les politiques de compétivité económica ,Paris, 1993.
80. Cd ROM, WDI de la banque mondiale 1999 et banque d'Algérie, 1999.
81. Didier CAHEN, l'euro en jeux et mondialistes pratique ; les éditions d'ornisation ; Paris ;1997.
82. Documentation européenne : du marche Unique à l'union européenne, Bruxelles, 1992 .
83. Dominique PLIHON, « Les taux de change » édition, la découverte, Paris 1991.
84. Francesco Papadia et Cardo Santini : la banque centrale européenne, Edition d'organisation, Paris, 1998.

85. François DESHEEMAKAEKEE ; mieux comprendre l euro , édition d'organisation , Paris , 1998 .
86. François-Olivier Manson « Le guide EURO :des Fonctions Juridiques Ressources Humaines» édition d'organisation 1999.
87. Gilbert HOENIG , «Analyse Monétaire et financière» ,Centre National d'enseignant à distance, édition economica, 2000.
88. Himili VEDASTE, « Politique de change et son lien étroit avec la politique monétaire», la banque national de Rwanda, Kigali , 2008 .
89. Hocine BENISSAD, « Algérie : la planification socialiste à l'économie du marché », ENAG édition, Alger, 2004.
90. Jacques de NOUVELLE, construire son rêve américain, Edition les échos, Paris.
91. Jean LANGUAT ,Pascal VANHOVE, « Economie général », DUNOD, Paris ,2001.
92. Larbi DOHNI , Carol Hainaut , Les taux de changes , de book , bruxelles,2004.
93. M. BENBOUZIANE, A. BENHABIB, T. ZIANI, « marché de change informel et mésalignement : le cas du dinar algérien »,
94. M.C Ilman, « Note de travail sur l'opportunité de dévaluer le Dinar Algérien », Les cahier de la réforme Tome 05- 02ème édition – ENAG 1990 P116.
95. M.RUINY, « Technique financière international », DUNOD, 2003.
96. Maurice DEBEAUVAIS, Yvon SNNAH , « la gestion globale du risque de change nouveaux enjeux et nouveaux risque» , édition economica, Paris.
97. Michael NOWAK, Black markets in foreign exchange , Finance et developpement Mars 1985.
98. Michel GOUSSOT, les états unis dans la nouvelle économie mondiale, Edition Armand Colin, Paris, 2000.
99. Michelle de MOURGUES " La Monnaie, Système Financier et Théorie Monétaire " 3 ème édition. Composé par Economica .Paris Philippe d'arvisenet, J.pierre petit, « échange et économie international », CFPB-Banque Editeur , Paris 1997.
100. Mohamed ACHOUCHE et Hamid KHERBACHI, « le dinar algérien, monnaie sur ou sous-évalué : une approche par le taux de change réel et la théorie de la PPA », laboratoire MECAS, les cahiers du MECAS, n°2 avril 2006.
101. Nationale de Promotion du Commerce Extérieur. Commerce Extérieur de L'Algérie»,Rapport 2007. P06.
102. Philippe AVOYO, « Finance Appliquée » PARIS, DUNOD, 1993.
103. Philippe DARVISENET, Finance internationale, Dunod ,Paris , 2008.
104. Pierre- HUIBERT, Breton et ARMAOND- Denis_SHOR , « La dévaluation », Edition Bouchene, 3ème édition, 1993.

105. Youcef DEBBOUB, « le nouveau mécanisme économique en Algérie », office des publications universitaires, Alger, 2000.
106. YVES SIMON ; SAMIR MENAI ; « Technique financières internationales » édition economica ; Paris 1998.

ثالثا: المصادر الإلكترونية

107. محمد آدم " اليورو الوجه الآخر للعملة الأوروبية الموحدة " مجلة النبا الإلكترونية العدد 41. 2001 الموقع:

www.deldza.cec.eu.int/ar/algerie.home/index.php

108. التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2007 متوفر على الموقع الإلكتروني:

www.ima.org.ae

109. ليلى صوايلي " أزمة الديون وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري"، جريدة الشروق

اليومي، العدد:798700 [على الخط] .2010. ماي. متاح

على. <http://www.echoroukonline.com/ara/economie/81820.html> ".(تاريخ الإطلاع أو التحميل: 01.10.2011).

110. الاتحاد الأوروبي ، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الموقع الإلكتروني :

FLAG.SVWWW.WIKIEUROPEAN.

فهرس الأشكال والجداول:



- الشكل رقم(01) : التصنيف بحكم الواقع لأنظمة الصرف..... 28
- الشكل رقم(02) : النظريات المختلفة لسعر الصرف..... 41
- الشكل رقم(03) : الحلقة الفاضلة للعملة القوية..... 47
- الشكل رقم(04): وضعية الميزان الجاري الأمريكي من خلال صافي موازين الحسابات الجارية لدول وأقاليم معينة (1991-2006) 83
- الشكل رقم(05): التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري..... 108
- الشكل رقم (06): منحنى الصادرات والواردات الجزائرية خلال 1974-1994 119
- الشكل رقم (07): منحنى الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1995-1999..... 122
- الشكل رقم (08): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2010 124
- الشكل رقم (09): منحنى أهم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2010 126
- الشكل رقم (10): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2010 128
- الشكل رقم (11): الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية..... 129
- الشكل رقم (12): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية..... 130

- الشكل رقم(13): علاقة سعر الصرف اليورو مقابل الدولار من 2000-
 1312010
 الشكل رقم (14): تطور الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي
 135(2009-2000)
 الشكل رقم (15): تطور سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال الفترة
 1372010-2005
 الشكل رقم (16) تطور معدل التبادل
 139



- الجدول رقم (01): شروط الانضمام إلى اليورو
 62
 الجدول رقم (02): سعر صرف اليورو مقابل العملات الوطنية المشكلة
 66
 الجدول رقم (03): الصادرات والواردات الأمريكية من أكبر المناطق
 الجغرافية (بملايير الدولارات) خلال الفترتين 1990 و1999
 81
 الجدول رقم(04) : توزيع الناتج الإجمالي القومي اتجاه القطاعات الثلاثة
 المهمة للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 2003-2005
 84
 الجدول رقم (05) : أهم المؤشرات الاقتصادية للولايات المتحدة
 الأمريكية والاتحاد الأوروبي
 86
 الجدول رقم (06): أثر ارتفاع الدولار بنسبة 10% خلال ثلاث سنوات
 (1999)
 89
 الجدول رقم (07): سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر
 106
 الجدول رقم(08) : سعر صرف دولار/دينار خلال الفترة 1988/1991...
 108
 الجدول رقم(09) : تطور سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار خلال
 111

الفترة (2011-2005).....
114	الجدول (10): تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر.....
118	الجدول (11): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1974-1994).....
122	الجدول (12): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1995-1999).....
123	الجدول (13): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2010).....
	الجدول رقم (14): التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة
126 2010-2000
	الجدول رقم (15): التركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-
127 2010
	الجدول رقم (16) : التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة
1292010-2000
	الجدول رقم (17) : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة
130 2010-2000
	الجدول رقم (18) : تطور تذبذب سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال
136الفترة (2010-2005).....
138	الجدول (19) : معدل التبادل للقمح و السكر مقابل البترول.....

فهرس المحتويات

1 المقدمة
	الفصل الأول: سعر الصرف
13 مقدمة الفصل
14 المبحث الأول: المدخل إلى سعر الصرف
14 المطلب الأول: تعريف سعر الصرف، أشكاله وخصائصه
14 الفرع الأول: تعريف سعر الصرف
15 الفرع الثاني: أشكال سعر الصرف
20 الفرع الثالث: خصائص سعر الصرف
21 المطلب الثاني: النظم المختلفة لسعر الصرف الأجنبي
22 الفرع الأول: سعر الصرف الثابت
23 الفرع الثاني: سعر الصرف المعوم
26 الفرع الثالث: خصائص أنظمة الصرف الحديثة
29 المبحث الثاني: عموميات حول سوق الصرف
29 المطلب الأول: سوق الصرف
29 الفرع الأول: تعريف سوق الصرف
29 الفرع الثاني: تصنيف أسواق الصرف
32 الفرع الثالث: المتعاملون في أسواق الصرف
36 المطلب الثاني: نظريات تحديد سعر الصرف
36 الفرع الأول: النظريات النقدية
42 الفرع الثاني: نظرية كفاءة السوق
43 الفرع الثالث: نظرية مستوى الإنتاجية
44 الفرع الرابع: نظرية الأرصد (حالة ميزان المدفوعات)
45 المطلب الثالث : سياسات سعر الصرف
46 الفرع الأول : مفهوم سياسة سعر الصرف
48 الفرع الثاني : أهم سياسات سعر الصرف
50 الفرع الثالث : سياسة الرقابة على الصرف
	الفصل الثاني: العلاقة بين اليورو و الدولار
53 مقدمة الفصل
54 المبحث الأول: العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"
54 المطلب الأول: النظام النقدي الأوروبي...النشأة والتطور
58 المطلب الثاني: ماهية اليورو ومراحل نشأته
59 الفرع الأول: اتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية
69 الفرع الثاني: اليورو شكله وفئاته
71 المبحث الثاني: العملة الأمريكية "الدولار"
72 المطلب الأول: ماهية الدولار وتطوره التاريخي

77	المطلب الثاني: الدور العالمي للعملة الأمريكية "الدولار"
77	الفرع الأول: الدولار الأمريكي والاستخدام العالمي للعملة
78	الفرع الثاني: مكانة الدولار عالميا
82	المطلب الثالث: عوامل انخفاض الدولار
82	الفرع الأول: العوامل الداخلية
85	الفرع الثاني: العوامل الخارجية (الدولية)
85	المبحث الثالث: المنافسة "يورو-دولار"
87	المطلب الأول: أثر اليورو والدولار على الاقتصاد العالمي
87	الفرع الأول: أثر الدولار على الاقتصاد العالمي
90	الفرع الثاني: أثر اليورو على الاقتصاد العالمي
96	المطلب الثاني: اليورو والدولار والعلاقة بينهما
96	الفرع الأول: التحدي الذي يمثله اليورو
97	الفرع الثاني: الصراع القائم بين اليورو والدولار
	الفصل الثالث: تأثيرات اليورو والدولار على التجارة الخارجية الجزائرية
101	مقدمة الفصل
102	المبحث الأول: السياسة المصرفية في الجزائر
102	المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر
102	الفرع الأول: المرحلة الأولى: 1962 – 1970
103	الفرع الثاني: تعويم العملة: 1971-1987
106	الفرع الثالث: المرحلة الثالثة: 1988-1994
109	الفرع الرابع: المرحلة الرابعة: ما بعد 1994
112	المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر
113	الفرع الأول: محددات سعر الصرف في السوق الموازية
111	الفرع الثاني: أسباب ظهور السوق الموازية في الجزائر
116	المبحث الثاني: تحليل المبادلات التجارية الخارجية
117	المطلب الأول: خلفية تاريخية للمبادلات التجارية 1974-1999
117	الفرع الأول: المرحلة الأولى 1974-1994
121	الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1995-1999
123	المطلب الثاني: تطور المبادلات التجارية 2000-2010
123	الفرع الأول: تطور الميزان التجاري 2000-2010
125	الفرع الثاني: هيكل الصادرات والواردات
131	المبحث الثالث: أثر سعر صرف الدولار و اليورو على التجارة الخارجية
131	المطلب الأول: تحليل تدبذبات سعر صرف الدولار واليورو
131	الفرع الأول: تحليل الصادرات
132	الفرع الثاني: تحليل الواردات
133	المطلب الثاني: تأثير سعر صرف اليورو والدولار وعلى التجارة الخارجية
133	الفرع الأول: أثر الدولار على التجارة الخارجية

135 الفرع الثاني: انعكاسات اليورو على التجارة الخارجية
141 الخاتمة
146 قائمة المراجع
155 فهرس الأشكال والجداول
158 فهرس المحتويات

ملخص

يعالج موضوع هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، حيث أن اختيار نظام سعر صرف معين يعتبر من بين أصعب العمليات الاقتصادية التي لها علاقة تأثير تبادلية مع التجارة الخارجية، بحكم انه لا يمكن لأي دولة أن تتعزل عن العلاقات الاقتصادية الدولية في مختلف جوانبها وميادينها. والجزائر باعتبارها طرفا في هذه العلاقات يصرف منتجات معينة ويستورد أخرى استنادا إلى أهم عملتين في النظام الاقتصادي الدولي (اليورو والدولار)، وعلى هذا الأساس سيكون الاقتصاد الجزائري على خلاف اقتصاديات دول أخرى متأثر بدرجة كبيرة بتقلبات سعر صرف العملتين الأمر الذي يولد انعكاسات على نشاطه الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف؛ العملة؛ الدولار؛ اليورو؛ التجارة الخارجية الجزائرية؛ الصادرات؛ الواردات؛ المبادلات؛ الشريك التجاري؛ التقلبات.